تقرير صحفي

01 جانفي 2021 الى 31 ديسمبر 2021

رابط الموقع http://tinyurl.com/xvpmff6t

65 نهج الشام 1002 تونس 90 575 000 71 783 099 contact@raqabah.org

التيماء
جريدة ثقافية إجتماعية

مرصد رقابة: البنوك تخذل التونسيين في محنة كورونا

حصل مرصد رقابة على مؤيدات مهمة تؤكد أن ما تقوم به البنوك منذ أشهر من توظيف فوائض إضافية مجحفة على أقساط القروض التي تمّ تأجيل سدادها بمقتضى إجراءات المساندة للأفراد والمهنيين والمؤسسات بسبب جائحة الكورونا التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي، لم تكن مخالفات واجتهادات فردية لكل بنك، وإنما كان قرارا جماعيا اتخذته تلك البنوك (العمومية منها والخاصة) بتواطئ من البنك المركزي ومن وزارة الاقتصاد والمالية. وينص القرار على "فوترة التكلفة المنجزة على عملية سداد أقساط القروض المؤجّلة مثل أي عملية تأجيل تسند للحرفاء بصفة عامة وذلك باحتساب الفوائض الممتدة من تاريخ التأجيل إلى تاريخ الخلاص الذي وقع إعتماده".

وبررت البنوك قيامها بذلك الاتفاق، تحت رعاية الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، "بغياب إطار قانوني وترتيبي ينظم ويحدد كيفية معالجة عملية تأجيل الأقساط وسداد الأقساط المؤجلة، وبغياب قرار صادر عن وزارة المالية يسمح للبنوك العمومية بالتخلي عن الفوائض الواجب توظيفها خلال فترة التأجيل".

ولدينا يقين أن ذلك الفراغ ترك قصدا من طرف البنك المركزي الذي خالف مقتضيات الفصل الأول من مرسوم رئيس الحكومة عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 الذي ينص على "أن البنك المركزي يضبط بمقتضى منشور آجال واجراءات تأجيل تسديد أقساط القروض ..". واكتفى محافظ البنك المركزي بخطاب فضفاض لدعوة البنوك لعدم تحميل حرفاء البنوك أعباء اضافية.

في حين قام وزير الاقتصاد والمالية باضفاء شرعية على قرار البنوك عبر تشكيل لجنة خبراء منبثقة عن المجلس الوطني للمحاسبة (الذي يرؤسه) بإعداد رأي بخصوص المعالجة المحاسبية للإجراءات الاستثنائية التي تمّ إتخاذها لمساندة الأفراد والمؤسسات والمهنيين استنادا الى قرار البنوك المشترك. وقام بتوجيه الرأي المذكور الى السيد رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في مراسلة بتاريخ 31 ديسمبر 2020 طالبا منه "دعوة المؤسسات المالية المعنية إلى العمل على تطبيقها".

مرصد رقابة، قام بعد استكمال تقصيه للموضوع، بمكاتبة محافظ البنك المركزي ورئيس الحكومة لتحميلهما المسؤولية ودعوتهما لتحديد الاطار الترتيبي الناقص (قصدا)، وللحث على الالتزام بوعود الحكومة حيال التونسيين، والمطالبة بمهمة رقابية للوقوف على أسباب عدم تقيّد الأطراف المعنية بالتراتيب الصّادرة في هذا الشأن لتحديد المسؤوليات ولردع المخالفين واتخاذ ما يلزم من التدابير لتصحيح الاجراءات وإلغاء كلّ الأعباء التي تمّ تحميلها على المواطنين والمهنيين والمؤسسات بناء على عملية تأجيل سداد القروض.

كما وجه المرصد مراسلة الى رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس لجنة المالية بالمجلس للمطالبة بتعهد اللجنة بهذا الموضوع من أجل التقصي في هذه تجاوزات البنوك ومساءلة الأطراف المعنية في إطار دور المجلس الرقابي.

وقام المرصد اليوم بتوجيه شكاية إلى مجلس المنافسة لاعلامه بتشكّل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة ترتب عنه قيام كل البنوك بالتزامن بتحميل فوائض اضافية مجحفة على الأفراد والمهنيين والمؤسسات. والتمسنا تعهد المجلس بتلك التجاوزات التي تدخل في باب فرض الأمر الواقع على حرفاء كل البنوك وتدخل تحت طائلة الأعمال المخلة بالمنافسة المنصوص عليه بالقانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وسنواصل سلسلة تحركات قانونية أخرى من أجل الضغط وتحميل المسؤولية وصولا الى مقاضاة كل من تورط في هذا السلوك المنافي للقانون ولواجب التضامن مع المواطني في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي زادت في حدتها اجراءات التوقي من انتشار وباء الكورونا.

https://attayma.com/archives/10057

"مرصد رقابة" يشتكي البنوك التونسية لتوظيفها فوائض على أقساط القروض المؤجلة

تونس ULTRA

رفع **مرصد "رقابة"** شكاية إلى مجلس المنافسة حول "تشكيل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة ترتب عنه توظيف فوائض إضافية مجحفة على أقساط القروض التي تم تأجيل سدادها بمقتضى إجراءات حكومية جرّاء وباء كوفيد -19".

وأوضح **المرصد**، في بلاغ له، يوم الجمعة المنقضي، أن الشكوى المرفوعة إلى المجلس هي باعتباره هيئة خاصة تنظر في الدعاوى المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة وتبدي رأيها في المطالب الاستشارية، مؤكدًا أنها تأتي ضمن مجموعة تحركات قام بها "من أجل تحميل المسؤوليات والمطالبة بإيقاف التجاوز للإطار المحدد للإجراءات المساندة ولواجب التضامن مع التونسيين خلال جائحة كورونا".

جاء في الشكاية وفق المرصد "تشكيل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة ترتب عنه قيام كل البنوك بالتزامن بتحميل فوائض إضافية مجحفة على الأفراد والمهنيين والمؤسسات"

وجاء في الشكاية وفق المرصد "تشكيل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة ترتب عنه قيام كل البنوك بالتزامن بتحميل فوائض إضافية مجحفة على الأفراد والمهنيين والمؤسسات".

والتمس **المرصد** تعهد المجلس بتلك التجاوزات باعتبارها "تدخل في باب فرض الأمر الواقع على حرفاء كل البنوك وتدخل تحت طائلة الأعمال المخلة بالمنافسة المنصوص عليه بالقانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر/ أيلول 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار". وأكد ذات المرصد أنه "قام بمراسلة رئيس الحكومة لحثه على الالتزام بوعود الحكومة حيال التونسيين ومطالبته بإعطاء الإذن لإنجاز مهمة رقابية حول هذا الملف".

يُذكر أنه قد تم في شهر مارس/ آذار 2020 إقرار حزمة إجراءات لمواجهة جائحة كوفيد -19 والحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التدابير الاحترازية وينخرط ضمنها تأجيل سداد عدد من القروض.

بينما أوضح مرصد "رقابة" أنه تلقى خلال الأسابيع الأخيرة شكاوى من أفراد ومؤسسات بشأن عمليات جدولة القروض أو توظيف الفوائض الإضافية أو خطايا التأخير أو عمولات على أقساط للقروض التي تم تأجيلها. وأفاد المرصد، في ذات البلاغ، أنه "توصل إلى معلومات موثقة تفيد بأن البنوك اتفقت على تحميل أعباء عملية سداد القروض إلى الحرفاء بشكل يتنافى مع مناشير البنك المركزي التونسي والإجراءات التي أقرتها الحكومة وتعهدت بها".

لكن البنوك بررت توجهها سابقًا بـ"غياب إطار قانوني وترتيبي ينظم كيفية معالجة عملية تأجيل الأقساط وسداد الأقساط المؤجلة وبغياب قرار صادر عن وزارة المالية".

http://tinyurl.com/2fjsw5df

العرب

رفع قضايا ضدّ بنوك تونسية بعد رفعها للفوائد على القروض المؤجلة

فاجأت البنوك التونسية الشركات والأفراد بإقرارها زيادة في الفوائد على أقساط القروض التي تم تأجيل سدادها خلال انتشار الموجة الأولى لوباء كورونا، حيث اعتبرت الأوساط الاقتصادية القرار مجحفا، في وقت تواصل فيه الشركات تسجيل خسائر وفي ظل ارتفاع المطالب بتدخل الدولة لتوفير التعويضات.

تونس - رفع **مرصد "رقابة"** شكاية إلى مجلس المنافسة بشأن تشكّل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة، ترتب عنه توظيف فوائد إضافية مجحفة على أقساط القروض التي تم تأجيل سدادها بمقتضى الإجراءات الحكومية جرّاء وباء كوفيد – 19.

وأكد **المرصد**، في بلاغ له، أن الشكوى المرفوعة إلى المجلس الذي يعد هيئة خاصة تنظر في الدعاوى المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة وتبدي رأيها في المطالب الاستشارية، تأتي ضمن مجموعة من الخطوات التي قام بها من أجل تحميل المسؤوليات والمطالبة بإيقاف التجاوز للإطار المحدد للإجراءات المساندة ولواجب التضامن مع التونسيين خلال جائحة كورونا.

وأشار إلى أنه قام بمراسلة رئيس الحكومة لحثه على الالتزام بوعود الحكومة حيال التونسيين، ومطالبته بإعطاء الإذن لإنجاز مهمة رقابية حول هذا الملف.

وتلقى **مرصد "رقابة"** خلال الأسابيع الأخيرة شكاوى من أفراد ومؤسسات بشأن عمليات جدولة القروض أو توظيف الفوائد الإضافية أو خطايا التأخير أو عمولات على أقساط للقروض الذي تم تأجيلها.

منجي المقدم: المواطن ضحية، وطريقة تعامل البنوك دليل على سوء الحوكمة

وأفاد **المرصد** أنه توصل إلى معلومات موثّقة تفيد بأن البنوك اتفقت على تحميل أعباء عملية سداد القروض إلى العملاء بشكل يتنافى مع مناشير البنك المركزي التونسي والإجراءات التي أقرتها الحكومة وتعهدت بها.

ويرى خبراء المالية والاقتصاد أن المشاكل ستتفاقم في ظل تراجع دور الدولة في دعم المؤسسات والأشخاص، في وقت تشهد فيه البلاد موجة وبائية ثانية.

وقال الخبير الاقتصادي منجي المقدم، إنه "على مستوى المبدأ، سبق للبنوك أن تعهدت بتأجيل استخلاص فوائد القروض، ومراعاة نسب الفائدة، لكن يبدو أن الاتفاق لم يكن رسميا مع الدولة".

وأضاف المقدم في تصريح لـ"العرب"، "وقع اتفاق بين الطرفين (البنوك والدولة) وتم التراجع في ما بعد"، قائلا "لا أعرف إن كانت العلاقة جيدة بين الطرفين وإلا لما حدثت هذه المشكلة".

وأثقلت الإجراءات البنكية المتخذة كاهل العملاء الذين وجدوا أنفسهم في وضعية صعبة مدفوعة بإكراهات الوضع الصحي والاجتماعي الخانق في التعامل مع البنوك لتوفير مستلزماتهم.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن "المواطن ضحية، وطريقة تعامل البنوك مع العملاء دليل على سوء الحوكمة وأن السلطة أفلست، وأن أكبر قطاع استفاد من الأزمة الصحية هو البنوك، ويفترض عليها أن تقدم خدمات للعملاء بالموازاة مع هذا الوضع".

وربط محدثنا المسألة بالسياسة التي تنتهجها السلطات (أحزاب ورئاسة وحكومة)، قائلا "أعتقد أنه لاتوجد حلول والحكومة عاجزة والمنظومة ككل فاشلة والسلطات فقدت مصداقيتها، همّها الوحيد السلطة وتتعامل مع الدولة بمنطق الغنيمة".

وبرّرت البنوك هذا التجاوز بـ"غياب إطار قانوني وترتيبي ينظم كيفية معالجة عملية تأجيل الأقساط وسداد المؤجّلة منها وبغياب قرار صادر عن وزارة المالية".

ويرى **المرصد**، الذي طالب رئيس مجلس النواب بالتقصي في هذه التجاوزات، أن "الوفاق بين البنوك التونسية يدخل تحت طائلة الأعمال المنافسة المنصوص عليها بالقانون التونسي".

وأكد هشام العجبوني، الخبير المحاسب وعضو لجنة المالية والتخطيط والتنمية بالبرلمان، في تصريح لـ"العرب"، أنه "تم اتّخاذ القرار في عهد حكومة إلياس الفخفاخ، ومنشور البنك المركزي يقول إن هناك تأجيلا في دفع الأقساط، لكن لم يقل فوائد".

وأضاف العجبوني "يبدو أن المنشور فُهم على أن التأجيل دون فوائد، وعندما انتهت الفترة المحددة، استأنفت البنوك نشاطها كالمعتاد من جديد".

هشام العجبوني: على الدولة تحمل مسؤوليتها في توفير جزء من التعويضات

وتابع "وقعت إشكالية نظرا لوجود موجة ثانية من فايروس كورونا، ستتدارس لجنة المالية والتخطيط والتنمية بالبرلمان المسألة، وسيتم حثّ البنوك على مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والأشخاص الذين يعانون حتى من تنصل الدولة من دعمهم".

وعلى الرغم من تأزم الوضع الصحي تبعا لانتشار الوباء بالبلاد، مدفوعا بصعوبات مالية واجتماعية أثقلت كاهل المواطن والمؤسسات الصغيرة، فإن مراقبين يستنكرون تقصير الدولة ومؤسساتها في معاضدة جهود هذه الفئات.

وقال العجبوني في هذا الشأن "الدولة لم تقف مع المؤسسات والمهن الحرة في ظل الوضعية الصعبة التي يمر بها الجميع، المؤسسات تعاني مسبقا وعمقت أزماتها الموجة الثانية من الجائحة".

ومن ضمن الحلول التي قدمها النائب البرلماني، حثّ الدولة على "ضرورة لعب دور مهم في الظرف الراهن، وأن تقدم حدّا أدنى من الدعم للمؤسسات، وعليها أن تتحمل المسؤولية بتوفير جزء من التعويضات".

وكان البنك المركزي التونسي أقرّ خلال شهر مارس 2020، حزمة من الإجراءات لمواجهة جائحة كوفيد – 19 والحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التدابير الاحترازية.

ودعا البنك المركزي التونسي البنوك إلى تأجيل خلاص الأقساط التي يحل أجلها أصلا وفائضا خلال الفترة الممتدة من أول مارس 2020 إلى موفى سبتمبر 2020 بالنسبة إلى الأفراد الذين يقل دخلهم الشهري الصافي عن ألف دينار، وتمديد أجل سداد القرض تبعا لذلك.

وشمل هذا الإجراء القروض غير المهنية الممنوحة للعملاء مع ترك المجال للبنوك لسحب إجراء التأجيل على الأفراد الذين يقل دخلهم الشهري الصافي عن ألف دينار.

وأصدر البنك المركزي منشورا إلى البنوك يتضمن جملة من الإجراءات الاستثنائية لفائدة الأفراد من أصحاب الدخل المحدود بما يمكن من الحفاظ على قدرتهم الشرائية، وذلك في إطار المساهمة في الحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتفشي وباء كورونا وبالتوازي مع الإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات الاقتصادية بواسطة المنشور عدد 6 لسنة 2020.

http://tinyurl.com/2s3b64dh

بلاغ

مرصد "رقابة" يرفع شكاية ضد بنوك تونسية فرضت فوائض مجحفة على أقساط القروض التي تأجل سدادها بسبب كورونا

أعلن مرصد "رقابة"، في بلاغ له اليوم الأحد 24 جانفي 2021، رفعه لشكاية الى مجلس المنافسة بشأن تشكل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة ترتب عنه توظيف فوائض اضافية مجحفة على اقساط القروض التي تم تأجيل سدادها بمقتضى الاجراءات الحكومية جرّاء وباء كوفيد -19.

وقال المرصد، إن الشكوى المرفوعة إلى المجلس الذي يعد هيئة خاصة تنظر في الدعاوى المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة وتبدى رأيها في المطالب الاستشارية، تأتي ضمن مجموعة خطوات قام بها من أجل تحميل المسؤوليات والمطالبة بإيقاف التجاوز للاطار المحدد للإجراءات المساندة ولواجب التضامن مع التونسيين خلال جائحة كورونا.

واشار الى انه قام بمراسلة رئيس الحكومة لحثه على الالتزام بوعود الحكومة حيال التونسيين ومطالبته بإعطاء الاذن لإنجاز مهمة رقابية حول هذا الملف.

http://tinyurl.com/yv674xdn

شكاية ضد بنوك تونسية فرضت فوائض مجحفة على أقساط القروض التي تأجل سدادها بسبب كورونا

جامعة البنوك تحمل وزارة المالية مسؤولية توظيف فوائض على تأجيل أقساط القروض:

حمل كاتب عام الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية نعمان الغربي، وزارة المالية مسؤولية توظيف فوائض على تأجيل أقساط القروض باعتبارها لم ترخص للبنوك العمومية الغاء هذه الفوائض.
وقال الغربي، في تصريح لراديو إي أف أم اليوم الإثنين 25 جانفي، إن وزير المالية رفض رفضا قاطعا إعطاء تصريح للبنوك العمومية يقضي بعدم اقتطاع فوائد إضافية.

وكان مرصد "رقابة" قد وجه شكاية الى مجلس المنافسة بشأن تشكيل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة ترتب عنه توظيف فوائض اضافية مجحفة على اقساط القروض التي تم تأجيل سدادها بمقتضى الاجراءات الحكومية جرّاء وباء كوفيد -19.
ووفق المرصد فقد تم توجيه مراسلة إلى رئيس الحكومة لحثه على الالتزام بوعود الحكومة حيال التونسيين ومطالبته بإعطاء الاذن لإنجاز مهمة رقابية حول هذا الملف.

http://tinyurl.com/2s3eta77

الشارع المغاربي

مرصد رقابة: اتحاد الشغل مدين لـ cnss بـ18 مليون دينار واتحاد الفلاحين بـ 4 ملايين دينار واتحاد الأعراف بـ11 ألف دينار

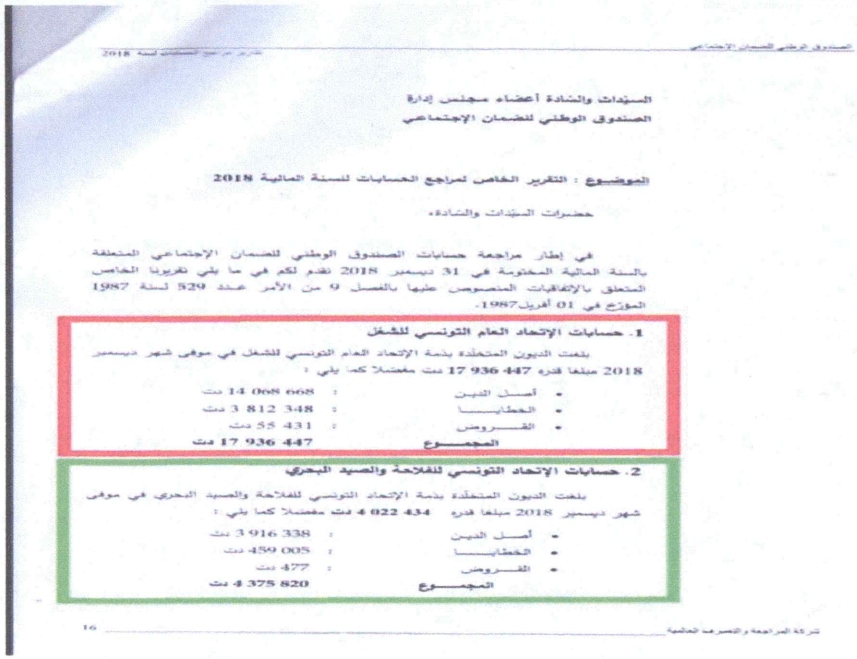

السيدات والسادة أعضاء مجلس إدارة
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الموضوع : التقرير الخاص لمراجع الحسابات للسنة المالية 2018

حضرات السيدات والسادة،

في إطار مراجعة حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتعلقة بالسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2018 نضع لكم في ما يلي تقريرنا الخاص المتعلق بالاتفاقيات المنصوص عليها بالفصل 9 من الأمر عدد 529 لسنة 1987 المؤرخ في 01 أفريل1987.

1. حسابات الإتحاد العام التونسي للشغل

بلغت الديون المتخلدة بذمة الإتحاد العام التونسي للشغل في موفى شهر ديسمبر 2018 مبلغا قدره 17 936 447 دت مفصلا كما يلي :

- أصل الدين	:	14 068 668 دت
- الخطايـــا	:	3 812 348 دت
- القـــروض	:	55 431 دت
المجمـــوع		17 936 447 دت

2. حسابات الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

بلغت الديون المتخلدة بذمة الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في موفى شهر ديسمبر 2018 مبلغا قدره 4 022 434 دت مفصلا كما يلي :

- أصل الدين	:	3 916 338 دت
- الخطايـــا	:	459 005 دت
- القـــروض	:	477 دت
المجمـــوع		4 375 820 دت

أكّد مرصد رقابة اليوم الأحد 31 جانفي 2021 أنّ ديون الاتحاد العام التونسي للشغل تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (cnss ما زالت قائمة ولم يتم سدادها كاشفا أنّ قيمتها تبلغ قرابة 18 مليون دينار.

وذكر المرصد أنّ التقرير الخاص لمراجع الحسابات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الصادر في 12 فيفري 2020 "جاء ليُسقط كل الجدل الذي اثاره قياديون في البيروقراطية النقابية قبل سنة ونصف عندما هددوا بمحاكمتنا لأننا فضحنا هذا الموضوع ورفعنا شكاية لدى القطب في الغرض، وادّعوا أن الاتحاد سوّى وضعية ديونه نهائيا عبر محضر اتفاق وقع عليه مهدي جمعة رئيس الحكومة في 2014".

من جهة اخرى نقل المرصد عن التقرير المذكور ، أن ديون اتحاد الفلاحين تجاه الصندوق بلغت في اخر 2018 قرابة 4 ملايين دينار، وأنّ ديون اتحاد الصناعة والتجارة كانت في حدود 11 ألف دينار.

وتابع "اتحاد الشغل واتحاد الفلاحين واتحاد الصناعة والتجارة التي تتلقى سنويا دعما عموميا بين 3 و 6 ملايين دينار من الصندوق الخاص بالدولة مطالبة اليوم بتسديد ديونها تجاه صندوق الضمان الاجتماعي" مضيفا "من يطالب بالتحرك من أجل استخلاص الديون المتخلدة لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مفروض عليه خلاص ديونه أولا".

http://tinyurl.com/3fetc6nr

الرأي الجديد
الخبر اليقين.. الرأي المستقل

اتهمها بتشكيل وفاق مخالف للقانون... "مرصد رقابة" يكشف فضيحة البنوك التي خذلت التونسيين في محنة "كورونا" (وثائق)..

تونس ـ الرأي الجدد / سندس عطية

قدم مرصد "رقابة" شكاية إلى مجلس المنافسة، لإعلامه بتشكيل "وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية، العمومية والخاصة، ترتب عنه توظيف فوائض إضافية مجحفة على أقساط القروض، التي تم تأجيل سدادها بمقتضى إجراءات المساندة للأفراد والمهنيين والمؤسسات، بسبب جائحة (كورونا)".

وتأتي هذه الشكاية، التي تم إيداعها يوم الجمعة 22 جانفي 2021، ضمن مجموعة من الخطوات التي قام بها "مرصد رقابة"، من أجل تحميل المسؤوليات، والمطالبة بإيقاف هذا التجاوز للإطار المحدد لإجراءات المساندة، ولواجب التضامن مع التونسيين في هذه المحنة، والأوضاع الصعبة.

وكان عديد الحرفاء بالبنوك التونسية، انزعجوا من الفوائض الإضافية لأقساط القروض التي حصلوا عليها من البنوك، وتضررت حساباتهم ومعادلات ميزانياتهم، دون أن يجدوا تفهما من البنوك..

مراسلات إلى رئيس الحكومة

ومن بين تلك الخطوات، مراسلة رئيس الحكومة، لحثه على الالتزام بوعود الحكومة حيال التونسيين، ومطالبته بإعطاء الإذن لإنجاز مهمة رقابية في موضوع تحميل التونسيين أعباء مالية تناقض ما ورد في مرسوم رئيس الحكومة عدد 19 لسنة 2020، ومناشير البنك المركزي 6 و7 و8 لسنة 2020 من تأكيد على عدم تحميل الأفراد والمهنيين والمؤسسات، تبعات مالية جراء تأجيل أقساط القروض.

http://tinyurl.com/yh3fyk52

مرصد رقابة يتوجه بمطلب نفاذ إلى ديوان الزيت بخصوص مراحل انتاج وتوزيع الزيت النباتي

أكد مرصد رقابة، يوم الإثنين 01 فيفري 2021، في بلاغ له، أنه توجه اليوم بطلب نفاذ الى الرئيس المدير العام للديوان الوطني للزيت وطلب معطيات وأرقام بخصوص كل مراحل انتاج وتوزيع الزيت المباني والاجراءات التي تم اتخاذها لضمان القضاء على عمليات الاحتكار والتلاعب بالحصص واستعمال الزيت النباتي المدعم في غير الاغراض المخصصة له.

وأشار المرصد إلى أن الزيت النباتي المدعم مقطوع منذ أيام في عديد الجهات. وهذه ليست اول مرة وربما لن تكون آخر مرة بسبب الاشكالات العديدة في منظومة توريد وتكرير وتعليب وتوزيع الزيت النباتي المعقدة والتي تتضارب فيها المصالح وتتلاعب بها الحيتان الكبيرة وفق نص البلاغ.

وبين المرصد أن، الزيت النباتي يتزود به الديوان الوطني للزيت اما عبر توريده خاما من الخارج أو عبر اقتنائه من المنتج المحلي شركة حبوب قرطاج.

وأضاف المرصد، ثم يقوم الديوان بتحويله الى وحدات التكرير لتكريره وتصفيته. ليعود بعدها في حاويات كبرى للديوان، الذي يحيله الى وحدات التعليب حسب تقسيم للحصص يعتمد على معايير حولها جدل كبير. وتقوم تلك الوحدات بتعبئة الزين النباتي في قارورتاه بلورية او بلاستيكية وتوزيعها عبر مسالك التوزيع.

وأفاد مرصد رقابة، جزء معتبر من الكميات المعبأة من الزيت المدعم يخرج سريعا من المسالك القانونية العادية ليتسرب الى الاستعمالات الصناعية وغيرها بشكل يثقل كاهل الدولة ويتسبب في انقطاع تزويد المواطنين بهذه المادة الاساسية في مطابخ العائلات التونسية.

http://tinyurl.com/2bj5wwvh

مرصد رقابة يطلب من القضاء الإداري الغاء مذكرة صادرة عن وزير النقل تشكل عائقا امام اعمال الرقابة والتقصي

إذاعة الكاف

الاخبار : أخبار وطنية

مرصد رقابة يطلب من القضاء الاداري الغاء مذكرة صادرة عن وزير النقل تشكل عائقا امام اعمال الرقابة والتقصي

طلب **مرصد رقابة من القضاء الاداري إلغاء مذكرة اصدرها وزير النقل واللوجستيك** يطلب من خلالها من المسؤولين المشرفين على هياكل تابعة للوزارة ، مرور مراسلاتهم الموجهة الى عدد من الهيئات العمومية عبر الوزارة .

وقال مرصد رقابة في بلاغ اصدره اليوم الاثنين 22 فيفري 2021 انه رفع السبت 20 فيفري 2021 دعوى في تجاوز السلطة ضد وزير النقل واللوجستيك على خلفية هذه المذكرة، (مذكرة عدد 541)، التي صدرت يوم 20 جانفي 2021.

وبين المرصد ان الهيئات العمومية التي تعنيها مذكرة وزير النقل واللوجستيك هي ، الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية والهيئة العليا للطلب العمومي والهيئة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة النفاذ للمعلومة .

واعتبر المرصد ان المذكرة تنطوي على الكثير من التضييقات على أعمال التقصي والرقابة التي يخولها القانون في اطار جهود مكافحة الفساد في تونس.

وتدخل المذكرة، وفق المرصد، بمبدأ تمتع المؤسسات والمنشات العمومية بالشخصية المعنوية والاستقلاليتها المالية والإدارية، وتحرف بعلاقة الإشراف التي تقوم على المراقبة اللاحقة لتجعل منها علاقة سلطة بين مرؤوس ورئيس يتدخل في التصرف العادي اليومي للمنشات.

وبين أن ، المذكرة تتابعها تجاوز للجوانب القانونية والانحراف بالسلطة والاجراءات على نحو من شأنه محاصرة بعض الحقوق المخصوصة دستوريا وتعطيل أعمال الرقابة والتقصي والتحقيق الهادفة إلى مكافحة الفساد .

وذكرت الدعوى انه في اطار التعامل مع هيئة النفاذ إلى المعلومة فان الفصل 32 من الدستور ضمن الحق في النفاذ إلى المعلومة، كما عدد القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤسسات والمنشات العمومية، من الهياكل العمومية وجعلها في علاقة مباشرة مع الهيئة.

واضاف المرصد انه في علاقة المؤسسات والمنشات العمومية مع الهيئة العليا للطلب العمومي ، فإنها تلتزم وفق الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، ضمن فئة المشتري العمومي، والذي تمارس عليه الهيئة المذكورة رقابة مباشرة.

ولاحظ ان الامر ينطبق على ، الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ذلك أن المؤسسات والمنشات العمومية تعتبر على معنى القانون عدد 49 لسنة 2015 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص شخصا عموميا مؤهلا لإبرام عقود الشراكة مباشرة .

واوجب الفصل 34 من المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011، بالنسبة لهيئة مكافحة الفساد، أن تقدم الهياكل العمومية وممن بينها المؤسسات والمنشات العمومية، المعلومات والوثائق للهيئة مباشرة.

وخلص المرصد الى ان منطلبات مكافحة الفساد ، تقتضي رفع كل الحواجز الإدارية والبيروقراطية التي تمنع هيئات مكافحة الفساد من الوصول إلى المعطيات أو تعرقل التقصي والتحقيق في شبهات الفساد .

تاريخ النشر 22.02.2021 19:30

http://tinyurl.com/ysmsrzz8

مرصد رقابة يقاضي وزير النقل ومسؤولين كبار في "التونيسار"

أعلن مرصد رقابة، اليوم الأربعاء 24 فيفري 2021، أنه أودع أمس الثلاثاء، شكاية لدى النيابة العمومية ضد وزير النقل الحالي، ومسؤولين كبار في شركة الخطوط الجوية التونسية، تقلّدوا مناصب عليا في الشركة منذ العام 2015 إلى اليوم.

وأوضح مرصد رقابة، أن الشكاية تتعلق بـ"التجاوزات والمخالفات القانونية وشبهات الفساد المتعلقة بحسابات الحرفاء والحسابات المتعلقة بهم والمداخيل التجارية بشركة الخطوط الجوية التونسية"، وفق المرصد.

وأكد أنه "قدم للعدالة مؤيدات عديدة تؤكد الشبهات منها نسخة من محضر جلسة اجتماع مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية التونسية بتاريخ 28 ديسمبر 2020 الذي خلص الى وجود تلكؤ كبير في إعداد القوائم المالية للشركة للسنوات المحاسبية 2018 و2019 بسبب "وجود ثغرات في مداخيل الشركة ببعض التمثيليات التجارية بالخارج على غرار القاهرة وباريس وهو ما قد يخفي تجاوزات مالية تتطلب مزيد التدقيق والتعمق".

وتضمن دعوة الادارة العامة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تحفظية ومتابعة إدارية في خصوص ذلك. كما تضمن التعهد "بالقيام بالإجراءات الضرورية لإعفاء المدير المركزي للمالية ومدير المحاسبة من الخطة الوظيفية تبعا لتقصيرهما في الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بعهدتهما، إضافة إلى الإذن لمصالح الإعلامية المعنية بالشركة بسحب مفاتيح العبور إلى النظام المعلوماتي الخاص بهما كإجراء تحفظي". وهو ما لم يحصل الى حد اليوم، وفق المرصد.

وأشار المرصد، إلى أنه تقصّى في تقارير مراجعي الحسابات للسنوات من 2015 الى 2018 ، وتبين له تضمنها لتحفظات عدم تبرير نسبة كبيرة من المداخيل التجارية للشركة وحسابات الحرفاء والحسابات المتصلة بها. مع تأكيد ضعف الإجراءات المعتمدة على مستوى التصرف في سندات النقل والفوترة وغياب نظام رقابة على المداخيل في ظل وجود العديد من المتدخلين في العمليات التجارية.

وأكّد أن المبالغ غير المبررة المذكورة وصلت في تقرير 2017، الى 221 مليون دينار للأرصدة الدائنة و182 مليون دينار للأرصدة المدينة.

ولفت إلى أن توجه بعديد مطالب النفاذ إلى المعلومة في خصوص ما تم ذكره وآخرها بتاريخ 10 فيفري 2021 لكنه لم يتحصل على المعطيات والوثائق المطلوبة.

وتشمل الشكاية التي توجه بها المرصد كلا من وزير النقل الحالي معز شقشوق، والرؤساء المديرين العامين لشركة الخطوط الجوية التونسية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2021. كما تشمل الشكاية المتصرفين المفوضين للشركة، وأعضاء مجلس الادارة، والكتاب العامين، بالإضافة إلى المديرين العامين المساعدين التجاريين، والمديرين المركزيين للمالية، ومديري المحاسبة للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2021، ومراجعي الحسابات للشركة للسنوات المحاسبية 2015 و2016 و2017 و2018 و2019.

https://radiosabrafm.net/amp/articles/mrsd-rkab-ykady-ozyr-alnkl-omsoeolyn-kbar-fy-altonysar

إذاعة الشباب

مرصد رقابة » يقاضي محافظ البنك المركزي لامتناعه عن تنظيم سداد أقساط القروض المؤجلة بسبب كورونا

أودع مرصد رقابة، أمس الاربعاء، شكوى لدى المحكمة الادارية ضد محافظ البنك المركزي مع طلب توقيف التنفيذ إلى حين البت في الدعوى الاصلية، على خلفية امتناع البنك عن اصدار منشور يضبط كيفية سداد أقساط القروض المؤجلة وموافقته الضمنية على قرار البنوك توظيف فوائض إضافية وخطايا تأخير وعمولات وعمليات اعادة جدولة

وفرر مرصد رقابة، حسب بلاغ اصدره الخميس، التوجه إلى القضاء من أجل استعادة حقوق الأفراد والمهنيين والمؤسسات المتضررة من تداعيات اللبس الحاصل في مناشير البنك المركزي وتعمّد البنوك استغلال الفراغ والضبابية من أجل فرض عمليات جدولة للقروض وتوظيف فوائض إضافية وخطايا تأخير وعمولات على أقساط للقروض التي تم تأجيلها بموجب مناشير وقرارات أصدرها البنك المركزي والحكومة، قبل حينها إنها « لمساندة التونسيين في معركتهم ضد وباء كورونا ».

وخلصت الدعوى التي تقدم بها « مرصد رقابة » لدى المحكمة الادارية ضد محافظ البنك المركزي التونسي، إلى أن البنك المركزي أحجم عن إصدار نص ترتيبي ملزم، مكتفيا ببلاغ صحفي أصدره بتاريخ 14 أفريل 2020، ونصص ما مفاده ألا يتحول التأجيل إلى الترفيع في الأعباء الشهرية أو كلفة إضافية.

ولم يصدر منشورا ملزما للبنوك والمؤسسات المالية، يضبط كيفية سداد أقساط القروض المؤجلة ويمنعها قانونا من زيادة الأعباء على حرفائها خلافا لأحكام المرسوم عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 المتعلق بضبط أحكام استثنائية تتعلق بتسديد القروض والتمويلات الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لحرفائها.

وقالت الدعوى « إنّ عدم تدخل البنك المركزي التونسي نجم عنه فراغ ترتيبي استغلته البنوك لتوظيف أعباء إضافية على حرفائها بما يشكل خرقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من المرسوم المشار إليه، التي تعدّ أحكاما جوهرية وآمرة

وجاء في الدعوى التي تقدم بها « مرصد رقابة » إلى المحكمة الادارية متضمنة تهمة ب « تجاوز السلطة » أن البنك المركزي « امتنع عن التدخل لتنظيم آثار التأجيل وتذكير البنوك والمؤسسات المالية، بأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من المرسوم المشار إليه، والتي حجرت مراجعة عقود القرض والتمويل وغيرها من الوثائق والسندات ».

وكان « مرصد رقابة » قد تلقى في الأثناء شكاوى كثيرة من بعض حرفاء البنوك من توظيف فوائض إضافية وعمولات مالية وأحيانا خطايا تأخير وعمليات إعادة جدولة بنسب فائدة أعلى، مقابل تأجيل السداد.

وذكر المرصد أنه، في إطار حق النفاذ الى المعلومة، تلقى من أحد البنوك مراسلة أكدت أنه لم يصدر أي مرسوم حكومي أو منشور من البنك المركزي ينظّم ويحدّد كيفية معالجة عملية التأجيل أو كيفية سداد الأقساط المؤجلة وخاصة مسألة توظيف الفوائض من عدمه بالنسبة لفترة التأجيل، ونظرا لغياب إطار قانوني وترتيبي في الغرض، اضطر مسؤولو البنوك إلى عقد اجتماعات بتنسيق من الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية وذلك قصد التشاور في الموضوع واتخاذ موقف موحد وتوافقي في هذا المجال ».

وأكدت المراسلة أنه تمخض عن تلك الاجتماعات عدد من القرارات أهمها التأكيد على أن عملية تأجيل سداد أقساط القروض تتضمن تكلفة تتحملها البنوك وخاصة كلفة المواد اللازمة لهذه العملية وهو ما يستوجب بالتالي فوترتها مثل أي عملية تأجيل تسند للحرفاء بصفة عامة وذلك باحتساب الفوائض الممتدة من تاريخ التأجيل الى تاريخ الخلاص الجديد الذي وقع اعتماده (خاصة في غياب قرار أو موقف صادر عن سلطة الاشراف، أي وزارة المالية، يسمح للبنوك العمومية بالتخلي عن الفوائض الواجب توظيفها خلال فترة التأجيل) ».

وذكر المرصد بانه قد توجه الى محافظ البنك المركزي، بتاريخ 11 و20 جانفي 2021، بطلبي نفاذ إلى المعلومة يتعلقان اساسا بالقرارات التي تم اتخاذها لردع التجاوزات العديدة التي ارتكبتها عديد البنوك وكانت محل تشكيات كبرى لمواطنين في كل جهات البلاد ومده بتفصيل كيفية معالجة عملية تأجيل دفع أقساط القروض المؤجلة أو كيفية سداد تلك الاقساط، التي تم تأجيلها وهل تم اصدار منشور أو مذكرة توضيحية في الغرض مشيرا الى ان محافظ البنك المركزي رفض الرد على طلبي النفاذ المذكورين.

وترمي الدعوى التي رفعها « مرصد رقابة » إلى إلغاء القرار الضمني الصادر عن البنك المركزي التونسي بالموافقة على استحداث خدمة وعمولات بنكية مخالفة للمرسوم عدد 19 المشار إليه، وإلزام البنك باصدار منشور يتضمن تحجير تقاضي البنوك والمؤسسات المالية من حرفائها لأي عمولات أو فوائض نتيجة للتأجيل، أو مراجعة عقود القرض أو أي وثائق أو مستندات أخرى وإلزام البنوك والمؤسسات المالية بإرجاع المبالغ المالية التي تقاضتها تحت أي مسمى كان دون وجه حق، بعنوان فترة التأجيل، أو خصمها من الأقساط المستقبلية للقروض.

يشار إلى أنّ « مجلس المنافسة » انطلق فعليا في التقصي في مخالفة البنوك التونسية للقانون في موضوع تسديد أقساط القروض المؤجلة.

وأكد رئيس « مجلس المنافسة » السيد رضا بن محمود، في وقت سابق، أن المجلس راسل البنك المركزي والجمعية المهنية للبنوك، حول توظيف فوائض إضافية على أقساط القروض المؤجلة في الحجر الصحي الاجباري الذي اقرته تونس في ظل تفشي كورونا.

ورفع « مرصد رقابة » شكاية إلى مجلس المنافسة حول « تشكيل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة ترتب عنه توظيف فوائض إضافية مجحفة على أقساط القروض التي تم تأجيل سدادها بمقتضى إجراءات حكومية جراء وباء كوفيد19.

http://tinyurl.com/44jns4a8

مرصد رقابة" يقاضي وزير النقل ومسؤولين كبار في "الخطوط التونسية" على خلفية شبهات فساد متعلقة باختلاسات كبرى في المداخيل

بلاغ

Babnet

باب نات – أودع "مرصد رقابة" يوم الثلاثاء 23 فيفري 2021 لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي شكاية ضدّ وزير النقل الحالي، ومسؤولين كبار في شركة الخطوط الجوية التونسية، تقلّدوا مناصب عليا في الشركة منذ العام 2015 الى اليوم.

ووفق بلاغ لمرصد رقابة , تتعلّق الشكاية بـ"التجاوزات والمخالفات القانونية وشبهات الفساد المتعلقة بحسابات الحرفاء والحسابات المتعلقة بهم والمداخيل التجارية بشركة الخطوط الجوية التونسية".

...

https://www.babnet.net/rttdetail-221180.asp

التونيسار: مرصد رقابة يرفع قضية تتعلق باختلاسات كبرى

نسمة الأربعاء 24 فيفري 2021 - 10:20 وطنية

أعلن مرصد رقابة، اليوم الأربعاء 24 فيفري 2021، أنه أودع أمس الثلاثاء، شكاية لدى النيابة العمومية ضد وزير النقل الحالي، ومسؤولين كبار في شركة الخطوط الجوية التونسية، تخلّدوا مناصب عليا في الشركة منذ العام 2015 إلى اليوم.

وأوضح مرصد رقابة، أن الشكاية تتعلق بـ"التجاوزات والمخالفات القانونية وشبهات الفساد المتعلقة بحسابات الحرفاء والحسابات المتعلقة بهم والمداخيل التجارية بشركة الخطوط الجوية التونسية".

وأكد أنه "قدم للعدالة مؤيدات عديدة تؤكد الشبهات منها نسخة من محضر جلسة اجتماع مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية التونسية بتاريخ 28 ديسمبر 2020 الذي خلص الى وجود تلكؤ كبير في إعداد القوائم المالية للشركة للسنوات المحاسبية 2018 و2019 بسبب "وجود ثغرات في مداخيل الشركة ببعض التمثيليات التجارية بالخارج على غرار القاهرة وباريس وهو ما قد يخفي تجاوزات مالية تتطلب مزيد التدقيق والتعمق".

وتضمن دعوة الدائرة العامة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تحفظية ومتابعة إدارية في خصوص ذلك. كما تضمن التعهد " بالقيام بالإجراءات الضرورية لإعفاء المدير المركزي للمالية ومدير المحاسبة من الخطة الوظيفية تبعا لتقصيرهما في الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بعهدتهما، إضافة إلى الإذن لمصالح الوقاية المعلية بالشركة بسحب هاتيح العبور إلى النظام المعلوماتي الخاص بهما لإجراء تحفظي". وهو ما لم يحصل الى حد اليوم، وفق المرصد.

وأشار المرصد، إلى أنه تفحص في تقارير مراجعي الحسابات للسنوات من 2015 الى 2018 ، وتبين له تضمنها لتحفظات عدم تبرير لنسبة كبيرة من المداخيل التجارية للشركة وحسابات الحرفاء والحسابات المتصلة بها، مع تأثير ضعف الإجراءات المعتمدة على مستوى التصرف في سندات النقل والفوترة وغياب نظام رقابة على المداخيل في ظل وجود العديد من المتدخلين في العمليات التجارية.

وأكد أن المبالغ غير المبررة المذكورة وصلت في تقرير 2017، الى 221 مليون دينار للقرصدة الدائنة و182 مليون دينار للقرصدة المدينة.

ولفت إلى أن توجه بتحديد مطالب النفاذ إلى المعلومة في خصوص ما تم ذكره وآخرها بتاريخ 10 فيفري 2021 لكنه لم يتحصل على المعطيات والوثائق المطلوبة.

وتشمل الشكاية التي توجه بها المرصد كل من وزير النقل الحالي هيكل مكي والرؤساء المديرين العامين لشركة الخطوط الجوية التونسية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2021، كما تشمل الشكاية المتصرفين المفوضين للشركة، وأعضاء مجلس الدارة، والكتاب العامين، بالإضافة إلى المديرين العامين المساعدين التجاريين، والمديرين المركزيين للمالية، ومديري المحاسبة للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2021، ومراجعي الحسابات للشركة للسنوات المحاسبية 2015 و2016 و2017 و2018 و2019.

http://tinyurl.com/5n7wa9x2

مرصد رقابة يقاضي وزير النقل ومسؤولين في الخطوط التونسية

أودع "مرصد رقابة"، أمس الثلاثاء، لدى النيابة العمومية شكاية ضدّ وزير النقل الحالي، ومسؤولين في شركة الخطوط الجوية التونسية، تقلّدوا مناصب عليا في الشركة منذ سنة 2015.

وأضاف المرصد في بيان له اليوم أن "الشكاية تتعلّق ب"التجاوزات والمخالفات القانونية وشبهات الفساد المتعلقة بحسابات الحرفاء والحسابات المتعلقة بهم والمداخيل التجارية بشركة الخطوط الجوية التونسية".

وأوضح أنّه "قدّم للعدالة مؤيدات عديدة تؤكد الشبهات منها نسخة من محضر جلسة اجتماع مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية التونسية بتاريخ 28 ديسمبر 2020 الذي خلص الى وجود تلكؤ كبير في إعداد القوائم المالية للشركة للسنوات المحاسبية 2018 و2019 بسبب "وجود ثغرات في مداخيل الشركة ببعض التمثيليات التجارية بالخارج على غرار القاهرة وباريس وهو ما قد يخفي تجاوزات مالية تتطلب مزيد التدقيق والتعمق".

وأفاد بأنه "قد تقصى في تقارير مراجعي الحسابات للسنوات من 2015 الى 2018 ، وتبين له تضمنها لتحفظات عدم تبرير نسبة كبيرة من المداخيل التجارية للشركة وحسابات الحرفاء والحسابات المتصلة بها، مع تأكيد ضعف الإجراءات المعتمدة على مستوى التصرف في سندات النقل والفوترة وغياب نظام رقابة على المداخيل في ظل وجود العديد من المتدخلين في العمليات التجارية"، مشيرا إلى أن المبالغ غير المبررة المذكورة قد وصلت في تقرير 2017 الى 221 مليون دينار للأرصدة الدائنة و182 مليون دينار للأرصدة المدينة".

وذكّر "مرصد رقابة" بأنه توجه بعديد مطالب النفاذ إلى المعلومة في خصوص ما تم ذكره وآخرها بتاريخ 10 فيفري 2021 لكنه لم يتحصل على المعطيات والوثائق المطلوبة.

وتشمل الشكاية التي توجه بها المرصد كلا من وزير النقل الحالي معز شقشوق، والرؤساء المديرين العامين لشركة الخطوط الجوية التونسية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2021، كما تشمل الشكاية المتصرفين المفوضين للشركة، وأعضاء مجلس الادارة، والكتاب العامين، بالإضافة إلى المديرين العامين المساعدين التجاريين، والمديرين المركزيين للمالية، ومديري المحاسبة للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2021، ومراجعي الحسابات للشركة للسنوات المحاسبية 2015 و2016 و2017 و2018 و2019.

https://www.turess.com/sfaxien/1045386

"مرصد رقابة" يحذّر: تونسيون عائدون من الخارج يتعرضون للابتزاز على خلفية اجراء الحجر الصحي الاجباري

http://tinyurl.com/mstm53pp

مرصد رقابة يدعو الى فتح تحقيق في عمليات ابتزاز تعرض اليها تونسيون عائدون من الخارج لإعفاءهم من الحجر الصحي الإجباري:

دعا مرصد رقابة السلطات الصحية والامنية الى فتح تحقيق فوري في عمليات ابتزاز تعرض اليها تونسيون عائدون من الخارج لاعفائهم من الحجر الصحي الاجباري.
وقال المرصد في بيان نشره على صفحته الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي، أنه تلقى شكاوى من طرف مواطنين وصلوا من أقطار أجنبية إلى مطار تونس قرطاج، مفادها أن « أعوان امن مكلفين بمرافقة الحافلات المتوجهة الى مقرات الحجر الصحي، عرضوا عليهم تجنيبهم إجراء الايواء الاجباري في نزل وضعتها وزارة الصحة التونسية على ذمتهم بأثمان باهظة، وتركهم يغادرون المطار فورا، مقابل دفع مبالغ بالعملة الصعبة »

وقال رئيس لجنة الحجر الصحي، محمد الرابحي، انه لا علم للسلطات الصحية، بهذه التجاوزات
واوضح ان تدخل الهياكل الصحية ينتهي بتوجيه المعنيين بالحجر الصحي الاجباري الى الحافلات بعد التاكد من الوثائق المتعلقة بالقيام بتحليل كوفيد والحصول على تراخيص لمن هم مستثنيين من الحجر الصحي.
ودعا مرصد رقابة « كافة التونسيين العائدين الى وطنهم الى تجنب الابتزاز ورفضه، ويدعوهم إلى محاولة توثيق أي حالة والتبليغ عنها فورا الى الجهات المعنية أو الاتصال بالمرصد لتوثيق ما يتعرضون له من ابتزاز وضيم ».
ولفت المرصد الى أنه بناء على هذه الشكاوى أعد مراسلة إلى وزارة الداخلية للتنبيه لهذه الظاهرة وتشديد الرقابة عليها، مطالبا بتمكينه بالنفاذ إلى المعلومة بخصوص عدد الوافدين الى مطار تونس قرطاج خلال الفترة من 1 الى 15 فيفري 2021، وعدد الذين تم ايواؤهم في النزل والأشخاص المتمتعين بتراخيص استثنائية في نفس الفترة ، بهدف تقدير عدد الذين تم إعفاؤهم بطرق قد تكون غير شرعية من الحجر الاجباري في النزل.

مرصد رقابة يقاضي محافظ البنك المركزي لامتناعه عن تنظيم سداد أقساط القروض المؤجلة بسبب كورونا

Babnet

وات – أودع مرصد رقابة، امس الاربعاء، شكوى لدى المحكمة الادارية ضد محافظ البنك المركزي مع طلب توقيف التنفيذ إلى حين البت في الدعوى الاصلية، على خلفية امتناع البنك عن اصدار منشور يضبط كيفية سداد أقساط القروض المؤجلة وموافقته الضمنية على قرار البنوك توظيف فوائض إضافية وخطايا تأخير وعمولات وعمليات اعادة جدولة وقررمرصد رقابة، حسب بلاغ اصدره الخميس، "التوجه إلى القضاء من أجل استعادة حقوق الأفراد والمهنيين والمؤسسات المتضررة من تداعيات اللبس الحاصل في مناشير البنك المركزي وتعمّد البنوك استغلال الفراغ والضبابية من أجل فرض عمليات جدولة للقروض وتوظيف فوائض إضافية وخطايا تأخير وعمولات على أقساط للقروض التي تم تأجيلها بموجب مناشير وقرارات أصدرها البنك المركزي والحكومة، قبل حينها إنها لمساندة التونسيين في معركتهم ضد وباء كورونا".

وخلصت الدعوى التي تقدم بها "مرصد رقابة" لدى المحكمة الادارية ضد محافظ البنك المركزي التونسي، إلى أنّ البنك المركزي أحجم عن إصدار نص ترتيبي ملزم، مكتفيا ببلاغ صحفي أصدره بتاريخ 14 أفريل 2020، وتضمن ما مفاده ألا يتحول التأجيل إلى الترفيع في الأعباء الشهرية أو كلفة إضافية. ولم يصدر منشورا ملزما للبنوك والمؤسسات المالية، يضبط كيفية سداد أقساط القروض المؤجلة ويمنعها قانونًا من زيادة الأعباء على حرفائها خلافًا لأحكام المرسوم عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 المتعلق بضبط أحكام استثنائية تتعلق بتسديد القروض والتمويلات الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لحرفائها.

وقالت الدعوى "إنّ عدم تدخل البنك المركزي التونسي نجم عنه فراغ ترتيبي استغلته البنوك لتوظيف أعباء إضافية على حرفائها بما يشكل خرقًا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من المرسوم المشار إليه، التي تُعدّ أحكامًا جوهرية وآمرة وجاء في الدعوى التي تقدم بها "مرصد رقابة" إلى المحكمة الادارية متضمنة تهمة ب"تجاوز السلطة"، أنّ البنك المركزي "امتنع عن التدخل لتنظيم آثار التأجيل وتذكير البنوك والمؤسسات المالية، بأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من المرسوم المشار إليه، والتي حجرت مراجعة عقود القرض والتمويل وغيرها من الوثائق والسندات".

وكان "مرصد رقابة" قد تلقى في الأثناء شكاوى كثيرة من بعض حرفاء البنوك من توظيف فوائض إضافية وعمولات مالية وأحيانًا خطايا تأخير وعمليات إعادة جدولة بنسب فائدة أعلى، مقابل تأجيل السداد.

وذكر المرصد أنه، في اطار حق النفاذ الى المعلومة، تلقى من أحد البنوك مراسلة أكدت أنه لم يصدر أي مرسوم حكومي أو منشور من البنك المركزي ينظّم ويحدّد كيفية معالجة عملية التأجيل أو كيفية سداد الأقساط المؤجلة وخاصة مسألة توظيف الفوائض من عدمه بالنسبة لفترة التأجيل.

ونظرا لغياب إطار قانوني وترتيبي في الغرض، اضطر مسؤولو البنوك إلى عقد اجتماعات بتنسيق من الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية وذلك قصد التشاور في الموضوع واتخاذ موقف موحد وتوافقي في هذا المجال".

وأكدت المراسلة أنه تمخض عن تلك الاجتماعات عدد من القرارات أهمها التأكيد على أن عملية تأجيل سداد أقساط القروض تتضمن تكلفة تتحملها البنوك وخاصة كلفة المواد اللازمة لهذه العملية وهو ما يستوجب بالتالي فوترتها مثل أي عملية تأجيل تسند للحرفاء بصفة عامة وذلك باحتساب الفوائض الممتدة من تاريخ التأجيل الى تاريخ الخلاص الجديد الذي وقع اعتماده (خاصة في غياب قرار أو موقف صادر عن سلطة الاشراف، أي وزارة المالية، يسمح للبنوك العمومية بالتخلي عن الفوائض الواجب توظيفها خلال فترة التأجيل)".

وذكر المرصد بانه قد توجه إلى محافظ البنك المركزي، بتاريخ 11 و20 جانفي 2021، بطلبي نفاذ إلى المعلومة يتعلقان اساسا بالقرارات التي تم اتخاذها لردع التجاوزات العديدة التي ارتكبتها عديد البنوك وكانت محل تشكيات كبرى لمواطنين في كل جهات البلاد ومده بتفصيل كيفية معالجة عملية تأجيل دفع أقساط القروض المؤجلة أو كيفية سداد تلك الاقساط، التي تمّ تأجيلها وهل تمّ إصدار منشور أو مذكرة توضيحية في الغرض مشيرا الى ان محافظ البنك المركزي رفض الرد على طلبي النفاذ المذكورين.

وترمي الدعوى التي رفعها "مرصد رقابة" إلى إلغاء القرار الضمني الصادر عن البنك المركزي التونسي بالموافقة على استحداث خدمة وعمولات بنكية مخالفة للمرسوم عدد 19 المشار إليه، وإلزام البنك بإصدار منشور يتضمن تحجير تقاضي البنوك والمؤسسات المالية من حرفائها لأي عمولات أو فوائض نتيجة للتأجيل، أو مراجعة عقود القرض أو أي وثائق أو مستندات أخرى وإلزام البنوك والمؤسسات المالية بإرجاع المبالغ المالية التي تقاضتها تحت أي مسمى كان دون وجه حق، بعنوان فترة التأجيل، أو خصمها من الأقساط المستقبلية للقروض.

يشار إلى أنّ "مجلس المنافسة" انطلق فعليا في التقصي في مخالفة البنوك التونسية للقانون في موضوع تسديد أقساط القروض المؤجلة.

وأكد رئيس "مجلس المنافسة"، السيد رضا بن محمود، في وقت سابق أن المجلس راسل البنك المركزي والجمعية المهنية للبنوك، حول توظيف فوائض إضافية على أقساط القروض المؤجلة في الحجر الصحي الاجباري الذي اقرته تونس في ظل تفشي كرورنا.

ورفع "مرصد رقابة" شكاية إلى مجلس المنافسة حول "تشكيل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة ترتب عنه توظيف فوائض إضافية مجحفة على أقساط القروض التي تم تأجيل سدادها بمقتضى إجراءات حكومية جرّاء وباء كوفيد19.

https://www.babnet.net/cadredetail-220387.asp

مرصد رقابة: تونسيون عائدون من الخارج تعرضوا إلى الابتزاز من أعوان بالمطارات:

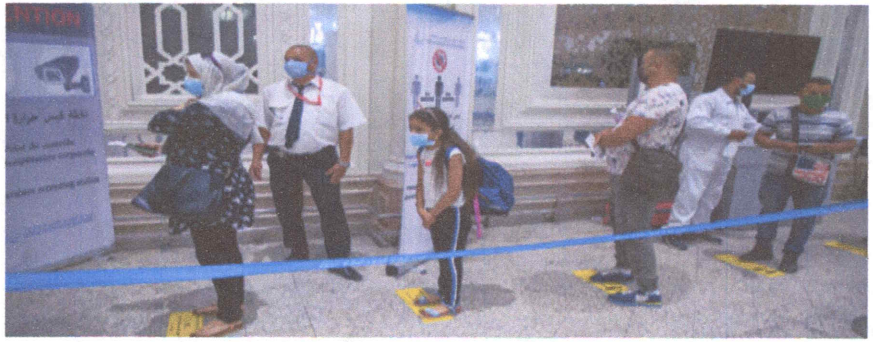

كشف "مرصد رقابة"، الثلاثاء 16 فيفري/ شباط 2021، أنه تلقى مؤخرًا شكاوى من طرف مواطنين وصلوا من أقطار أجنبية إلى مطار تونس قرطاج، مفادها أن أعوان أمن مكلفين بمرافقة الحافلات عرضوا عليهم تجنيبهم إجراء "الإيواء الإجباري" في نزل وتركهم يغادرون المطار فورًا، مقابل دفع مبالغ بالعملة الصعبة (اليورو) إليهم.

وأشار المرصد، في بلاغ نشره على صفحته بموقع التواصل "فيسبوك"، إلى أنه أعد بناء على هذه الشكاوى مراسلة إلى وزارة الداخلية للتنبيه للظاهرة وطلب تشديد الرقابة، كما طلب النفاذ إلى المعلومة بخصوص عدد الوافدين على مطار تونس قرطاج خلال الفترة من 1 إلى 15 فيفري/شباط 2021، وعدد الذين تم إيواؤهم في النزل والأشخاص المتمتعين بتراخيص استثنائية في نفس الفترة لتقدير عدد الذين تم إعفاؤهم بطرق قد تكون غير شرعية من الحجر الإجباري في النزل.

ودعا "مرصد رقابة"، في ذات الصدد، السلط الصحية والأمنية إلى فتح تحقيق فوري ومحاسبة الأعوان المورطين في ابتزاز المواطنين القادمين من الخارج.

كما حضّ كافة التونسيين العائدين إلى تونس على تجنب الابتزاز ورفضه، داعيًا إياهم إلى محاولة توثيق أي محاولة والتبليغ عنها فورًا إلى الجهات المعنية أو الاتصال به لتوثيق ما يتعرضون له من ابتزاز، ولتسهيل إجراءات التقاضي ضدّ كل من يستغل ظرف الجائحة للكسب الفردي ومخالفة القوانين مشوها صورة زملائه ومبادئ الأمن الجمهوري، وفق نص البلاغ.

http://tinyurl.com/5vyuzz5k

بعد تسليط خطايا لفائدة خزينة الدولة هيئة السوق المالية تحيل ملف التونيسار على أنظار القضاء

هيئة السوق المالية تقاضي الخطوط التونسية:

كشف مرصد رقابة، اليوم الاثنين، أنّ هيئة السوق المالية تعهدت بمتابعة ملف عدم إفصاح شركة الخطوط التونسية المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس، عن قائماتها المالية لسنتي 2018 و 2019.

وقام مجلس هيئة السوق المالية، مع رفض الخطوط التونسية تنفيذ عملية الإفصاح التي طالب بها مرصد رقابة في إطار طلب نفاذ إلى المعلومة، بتقديم طلب لدى رئيس المحكمة الإبتدائية بتونس يقضي بالإذن إستعجاليا بإلزام الخطوط التونسية بالإلتزام بالقانون والتراتيب الجاري بها العمل، ومازالت القضية منشورة إلى حد الآن.

وتعمل هيئة السوق المالية، التي تشرف على سوق الأوراق المالية، وفي إطار الفصل 23 من قانون عدد 117 لسنة 1994 على "السهر على حماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول بالبورصة وفي كل توظيف للأموال يتم عن طريق المساهمة العامة".

وأكد مرصد رقابة، في بلاغه، أن وزارة النقل ومجلس إدارة شركة الخطوط التونسية وكبار مسؤوليها، يواصلون تجاهل القانون والتنصل من القيام بمسؤولياتهم تجاه الخطوط التونسية خاصة رغم توجيهه طلب نفاذ الى المعلومة الى الهيئة منذ 10 فيفري 2021.

وأوضح المرصد أن الخطوط التونسية أخلّت بواجبات الإفصاح المالي المحمولة عليها، ورفضت الافصاح عن معلوماتها المالية لسنتي 2018 و2019، بحسب ردّ على طلب للنفاذ إلى المعلومة توجه به "مرصد رقابة" بتاريخ 10 فيفري 2021 إلى "هيئة السوق المالية".

واكدت هيئة السوق المالية" في اجابتها على طلب المرصد "ان الخطوط الجوية التونسية لم تمتثل للقانون 1994، ولم تودع خلال السنتين الماليتين 2018 و2019 ، جدول الاعمال ومشروع القرارات المقترحة من طرف مجلس الادارة والوثائق والتقارير المنصوص عليها قانونا لدى هيئة السوق المالية وبورصة الاوراق المالية بتونس.وأشارت إلى الهيئة ان مصالحها قامت في عدة مناسبات من خلال مكاتيب تحضّ على واجبات الإفصاح المالي المحمولة عليها، مع التشديد على أن الاخلال بالالتزام بالقوانين ستنجرّ عنه عقوبات.

وأضافت أن الخطوط التونسية لم تستجب وواصلت رفض تطبيق القانون، فتمت إحالتها في شخص ممثلها القانوني أمام مجلس هيئة السوق المالية طبقا لأحكام القانون.وأثبت المجلس المخالفات المذكورة وقرر تسليط غرامة مالية ضدّ الشركة لفائدة الخزينة العامة، ولم تذكر "هيئة السوق المالية" مقدار أو حجم الغرامة في ردّها.

http://tinyurl.com/4ekjxhyu

إعفاء ألفة الحامدي من خطة رئيس مدير عام لشركة الخطوط التونسية غير قانون

بلاغ

مرصد رقابة: إعفاء ألفة الحامدي غير قانوني

افاد مرصد الرقابة في بلاغ له اليوم الثلاثاء 23 فيفري 2021، أن قرار وزارة النقل بإعفاء ألفة الحامدي من خطة رئيس مدير عام لشركة الخطوط التونسية غير قانوني.

وبيّن المرصد أن وزير النقل المكلف بالإشراف القطاعي على التونيسار لم يصدر إلى حد تاريخ إقالة ألفة الحامدي أي قرار إداري بتعيينها ممثلا للدولة بمجلس إدارة شركة الخطوط التونسية، طبقا لأحكام الفصل عدد 7 من الأمر عدد 2197 لسنة 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.

وتابع المرصد في بلاغ نشره على صفحته الرسمية على الفايسبوك قائلا: "كيف يجوز إعفاء شخص لم تتم تسميته بصفة قانونية بعد.. أليس الإنحراف بالإجراءات القانونية ضرباً من ضروب الفساد؟".

http://tinyurl.com/ephewbz2

إعفاء ألفة الحامدي من خطة رئيس مدير عام لشركة الخطوط التونسية غير قانون

بلاغ

مرصد رقابة: إعفاء ألفة الحامدي غير قانوني :

نشر مرصد رقابة اليوم 23 فيفري 2021 بيانا جاء فيه أنّ إعفاء ألفة الحامدي من خطة رئيس مدير عام لشركة الخطوط التونسية غير قانوني.

وافاد البيان، ان الحكومة قد أقالت من لم تُعينه بصفة قانونية و قد فشلت في اتباع الحد الادنى من الاجراءات.

كما أكد البيان، أن الوزير لم يقدم مقترح تعيين ألفة الحامدي على رأس التونيسار وأن تسميتها لم تعرض على مداولات مجلس الوزراء كما لم يصدر إلى حد تاريخ إقالتها أمس أمر حكومي بتعيينها في الخطة، كما لا ندري إن تم إعلام رئيس الجمهورية بالتعيين إن وُجد، وكيف يجوز إعفاء شخص لم تتم تسميته بصفة قانونية بعد.

يذكر انه تم امس اعفاء الرئيسة المديرة العامة للخطوط التونسية الفة الحامدي من مهامها. وقد اوضح الوزير، أن قرار الإعفاء على خلفية خروج الحامدي عن واجب التحفظ.

http://tinyurl.com/4s24n8k7

جمهوريّة

مرصد رقابة يتهّم هيئة مكافحة الفساد بالتهرّب من مسؤوليتها في موضوع شبهات الفساد المتعلّقة بالوزراء الجدد

اعتبر مرصد رقابة، بيان له أمس الأحد (08 مارس 2021) ، أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تتهرّب من مسؤوليتها في موضوع شبهات الفساد المتعلقة بالوزراء الجدد، بما فتح الباب للتأويلات والتعطيل، داعيا إياها إلى النأي بنفسها عن الاعتبارات السياسوية، وإحالة أي شبهات فساد جدية إلى القضاء دون انتظار، واعلام الرأي العام بذلك تحقيقا لمبدأ الشفافية والمساءلة والتصدي للفساد.

وبيّن المرصد، أنّ هيئة مكافحة الفساد امتنعت عن مدّه بنسخة من الملفين، الذين تم توجيههما إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، بخصوص الشبهات المتعلقة بالوزراء الجدد، بدعوى أنها « تحتوي على معطيات شخصية

ولاحظ المرصد في هذا الجانب، أنّ المعطيات المتعلقة بشبهات فساد تخص مرشحين لتولي وزارات، لا تدخل في باب الاستثناءات التي حددها الفصل 24 من القانون الاساسي 59 لسنة 2017 المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومحاكمة الفساد، مشيرا الى أنّه كان بإمكان الهيئة « حجب الجزء المعني بالاستثناء » كأن تقوم بفسخ رقم بطاقة التعريف والعنوان الشخصي وارقام الحسابات ان وجدت وأسماء الأبناء والقرناء وغيرها.

وشكّك المرصد في دقّة وصرامة تقارير الهيئة كما يفترضه قانونها، ممّا أحدث ارتباكا في المواقف، مبيّنا انّ الفصل 10 من القانون الأساسي 59 لسنة 2017 يقتضي أن تقدم الهيئة رأيا واضحا وصارما لا يفتح الباب للتأويلات.

كما أعلن أنّه سيتوجّه بتظلم لدى هيئة النفاذ الى المعلومة ضد قرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد القاضي برفض تمكينه من النفاذ الى ملفات الوزراء الجدد التي أحالتها على قرطاج والقصبة.

http://tinyurl.com/594sm8kn

"مرصد رقابة" يتوجه إلى القضاء الاداري لإبطال منشورين للمشيشي يتعلقان بخصم معاليم انخراط الموظفين العموميين لفائدة النقابات

Babnet

رفع "مرصد رقابة" اليوم الاثنين 29 مارس 2021، دعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية بتونس مع عريضة توقيف التنفيذ، ضدّ رئيس الحكومة هشام المشيشي، وذلك من أجل الغاء منشورين يتعلقان باستخلاص معلوم انخراط الأعوان العموميين بالاتحاد العام التونسي للشغل، ومنظمات نقابية أخرى.

والمنشوران الصادران عن المشيشي هما، المنشور عدد 1 المؤرخ في 4 جانفي 2021 المتعلق باستخلاص معلوم انخراط الأعوان العموميين بالاتحاد العام التونسي للشغل بعنوان سنة 2021، والمنشور عدد 2 الصادر بتاريخ 22 جانفي 2021 المتعلق باستخلاص معلوم انخراط الأعوان العموميين لعدد من المنظمات النقابية، وهي الكونفدرالية العامة التونسية للشغل، اتحاد عمال تونس، المنظمة التونسية للشغل، الاتحاد النقابي للعمال التونسيين، اتحاد نقابات

...

مرصد "رقابة" يتوجه إلى القضاء الاداري لإبطال منشورين للمشيشي
يتعلقان بخصم معاليم انخراط الموظفين العموميين لفائدة النقابات

النقل، النقابة الوطنية لأعوان واطارات العدلية.

ولاحظ "مرصد رقابة" وجود اخلالات بالجملة شابت اصدار المنشورين المذكورين، بل إن بعض الاخلالات تناقض فصولا من الدستور كالمساواة والشفافية وحرية التنظم والحق النقابي.

واستنادا إلى نص العريضة التي توجه بها المرصد إلى المحكمة الادارية، فإنّ المنشورين يخرقان مبدأ حرية التنظم والحق النقابي، ومبدأ المساواة أمام القانون وقاعدة الشفافية، بالإضافة إلى سوء تطبيق الفصل 254 من مجلة الشغل، وخرق مجلة الالتزامات والعقود، وخرق أحكام القوانين المنظمة للوظيفة العمومية.

https://www.babnet.net/rttdetail-223275.asp

مرصد رقابة يطعن في منشورين لهشام المشيشي أمام القضاء الإداري

أعلن مرصد رقابة تقديم لدعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية اليوم الاثنين 29 مارس 2021، مع عريضة توقيف التنفيذ، ضدّ رئيس الحكومة هشام المشيشي، للطعن في قانونية منشورين يتعلقان باستخلاص معلوم انخراط الأعوان العموميين بالاتحاد العام التونسي للشغل، ومنظمات نقابية أخرى.

المرصد لاحظ في دعواه العديد من الاخلالات القانونية التي تناقض في تقديره فصولا من الدستور كالمساواة والشفافية وحرية التنظم والحق النقابي حسب نص الدعوى.

من ذلك أنه ورد بالمنشور عدد 1 "يصرف من قبل المؤسسة والمنشأة العمومية المعنية لفائدة الاتحاد العام التونسي للشغل في صيغة تسبقة، جملة معلوم الانخراط للأعوان العموميين بهذه المنظمة بعنوان سنة 2021 المقدر بستة ثلاثين (36) دينارا عن كل عون عمومي، ويعتمد في ذلك قائمات سنة 2020".

أما المنشور الثاني فقد "ميّز حسب نص الدعوى الاتحاد العام التونسي للشغل عن بقية المنظمات النقابية موضوع المنشور رقم 2 بنظام الخصم الآلي في شكل تسبقة على مرتبات سنة كاملة بالنسبة إلى الأعوان العموميين الذين سحبوا انخراطهم من الاتحاد، على نحو يتناقض مع مبدأ الحرية والتعددية النقابية وينشئ تمايزا بين النقابات على نحو يحد من حرية الشغالين في الاختيار بين الانضمام إلى هذه المنظمة أو تلك".

http://tinyurl.com/mr27ah68

شبهات حول منتجات فلاحية مستوردة من مصر تخفي تقاعسًا غير مبرر في تأمين مهام الرقابة الصحية

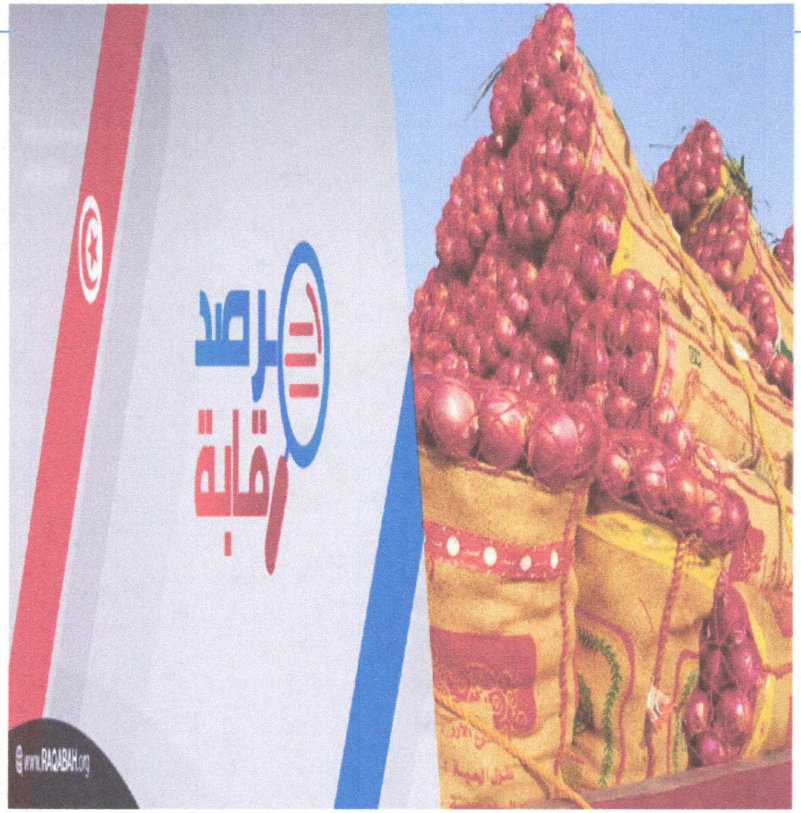

بسبب البصل المصري المستورد: مرصد رقابة يتهم الحكومة بالتواطئ

أثار مرصد رقابة قضية البصل المصري الذي دخل إلى تونس مؤخرا بطريقة اعتبرها مريبة وتحوم حولها شكوك قوية بخصوص إن كانت تستجيب للمواصفات الصحية ومساعي بعض الأطراف لتجنيب الجهة المسؤولة عن استيراد البصل وتعريض صحة وحياة التونسيين للخطر وهو ما دعمته عمليات التقصي التي أفضت حسب تأكيد المرصد إلى أن رئاسة الحكومة تتلكأ ومنذ موافقة مجلس النواب على القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات، في اصدار النصوص الترتيبية التي بموجبها يتمّ استكمال ارساء وتفعيل "الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية"، التي لا يجد المتابع مبررا لعدم تركيزها وامساكها للصلاحيات الهائلة التي منحها القانون لها إلى حدّ اليوم..

مشيرا إلى أنه راسل رئاسة الحكومة وكافة الوزارات المعنية بخصوص ضرورة الإسراع في التوقيع على قرار مشترك يخلص إلى تجميع كافة الهياكل المعنية بمراقبة المواد الغذائية ومياه الشرب والمياه المعدنية التابعة لوزارات الصحة والفلاحة والتجارة، لتصبح جميعها تحت تسيير الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، ونعني القرار المتعلق بإحداث اللجنة المكلفة بإتمام اجراءات الإلحاق الوجوبي للأعوان المنصوص عليهم بالفصل 91 من القانون 25 لسنة 2019 المؤرخ لسنة 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية واغذية الحيوانات .

http://tinyurl.com/5akz2xrv

الاستماع الى مرصد رقابة في خصوص الشكاية التي رفعها ضد موظفين بمركز النقديات بالديوان الوطني للبريد التونسي

بلاغ

القضاء يتعهد بملف شبهة فساد واستيلاء على أموال الحرفاء بالبريد التونسي

أكد مرصد رقابة في بلاغ لها اليوم الأربعاء 17 مارس 2021 بأن فرقة الأبحاث الاقتصادية بتونس تولت يوم أمس الثلاثاء سماع عدد من الموظفين بمركز النقديات بالديوان الوطني للبريد التونسي ومسؤولين حاليين وسابقين بالديوان، في علاقة الشكاية بالتي رفعها المرصد قبل أسابيع ضد الأطراف المذكورة متهما إياهم بارتكاب عمليات تحيل وتلاعب بمنظومة بطاقات الدفع الالكتروني "اي دينار سمارت" E-Dinar Smart وبطاقات "أنا تونسي" بالعملة الصعبة للمواطنين بالخارج والبطاقات المخصصة لمنح السفر الى الخارج . E-Dinar Travelحيث قدم المرصد مؤيدات تفيد بحصول عمليات تلاعب شملت إضافة أرصدة وهمية الى عدد من البطاقات عبر المنظومة المعلوماتية الداخلية للديوان، ثم التدخل اليدوي لتغيير المعطيات وفسخ المعاملات من قاعدة البيانات بعد عمليات الدفع بتلك البطاقات او سحب الأرصدة عبر الصراف الآلي

كما قدم المرصد مؤيدات جديدة مهمة تؤكد وجود فوارق تقارب 2 مليون دينار في عملية المقاربة بين الحساب الممسوك من طرف مركز النقديات لديوان البريد وبين كشف الحساب المالي لمنظومة "اي دينار سمارت" وذلك فقط خلال السنة المحاسبية 2016.

بالإضافة إلى أن ديوان البريد لم يكن قادرا على تبرير وجود ثلاثة أرصدة حسابات مستغلة من طرف مركز النقديات بمبلغ جملي في حدود 6 مليون دينار بتاريخ 31/12/2016 وفق ما أورده المرصد في بلاغه، مضيفا بأن حجم التلاعب بمنظومات بطاقات الديوان الوطني للبريد أكبر بكثير مما يُتصوّر.

على صعيد آخر شدد مرصد رقابة بأن موقف الادارة العامة للديوان الوطني للبريد بخصوص هذه الشبهات كان موقفا ضعيفا جدا بشكل يثير الشكوك – حسب تقديره- معتبرا أن الإدارة حاولت في السابق التهوين من الموضوع وحصر الشبهات في شخص موظف واحد وفي عمليات محدودة والتغطية على مسؤوله المباشر المتورط بقوة في كل الشبهات المرصودة وغيرها وهي دفوعات قال المرصد إنه يشك في مصداقيتها ويظن أنها بمثابة الواجهة التمويهية التي تسعى لإبعاد الشبهة المتجهة إلى مسؤولين كبار في الديوان والوزارة وحمايتهم من التتبعات القضائية.

كما جدد المرصد تأكيده بأن الدفاع عن مصداقية منظومة بطاقات ديوان البريد لا يكون بالتغطية على الشبهات المؤكدة والمتورطين فيها، وانما بالضرب بقوة على أيدي المتورطين في تخريب سمعة تلك المنظومة والتغيير الفوري لكل الأشخاص المرتبطين من قريب او بعيد بالشبهات محل الشكاية. والتفاصيل للرأي العام.

http://tinyurl.com/yt5vyyn4

مرصد رقابة يقاضي الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية حسناء بن سليمان

مرصد "رقابة" يُقاضي وزيرة الوظيفة العمومية والعدل والناطقة باسم الحكومة:

أعلن مرصد رقابة، أنه رفع شكاية ضد وزيرة الوظيفة العمومية و العدل بالنيابة حسناء بن سليمان.

وأوضح المرصد، في تدوينة عبر حسابه الخاص بموقع "فيسبوك" مساء الجمعة، أنه رفع هذه الشكاية بتهمة سوء استخدام بن سليمان للسلطة و الإضرار بالإدارة، إضافةً إلى تمكين موظف من فائدة لا وجه لها.

http://tinyurl.com/nhz9sn5a

مرصد رقابة يقاضي الوزيرة حسناء بن سليمان بسبب الإعلامي محمد بوغلاب

أعلن مرصد رقابة في بلاغ له اليوم الاثنين 26 أفريل 2021 عن مقاضاته الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية حسناء بن سليمان، بسبب ما اعتبره المرصد تسترا على عملية تحيل من موظف عمومي ورفض تطبيق القانون عليه، وذلك على معاني الفصل 96 من المجلة الجزائية

المرصد أشار في دعواه إلى ان بوغلاب بوصفه في الأصل موظفا عمومي يعمل بمؤسسة الإذاعة التونسية "تحيل" على المؤسسة في مناسبتين، الأولى لما قدم طلب للإحالة على عدم المباشرة بتاريخ 12 نوفمبر 2019، ولكنه سرعان ما سحب المطلب، وقدم عوضا عنه طلب "عطلة من أجل بعث مؤسسة" في عملية تحيل واضحة للجمع بين عدم المباشرة والابقاء على امتيازات خاصة منها التكفل بدفع المساهمات الاجتماعية المحمولة على المشغل. وتحصل على الموافقة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1175 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019، . وتعاقد للعمل مع إذاعة "شمس أف أم" التي تعد منافسا للإذاعة الوطنية ما عد شبهة لتضارب المصالح، وهو ما أكده تقرير هيئة الرقابة في هذا الشأن.

يذبكر أن القصل 96 من مجلة الاجراءات الجزائية المتعلق بجريمة استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه وجريمة استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير وجريمة استغلال الصفة للأضرار بالإدارة ، تصل عقوبتها السجنية القصوى 10 سنوات وبخطية تساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها ,

http://tinyurl.com/bddcfear

الحكومة تفسح المجال المجال أمام بيع السجائر في المساحات التجارية الكبرى بعد أن عطّل مرصد رقابة هذا المسعى لمدّة 7 أشهر

مرصد رقابة يلوّح بالطعن في أمر الترخيص للمساحات التجارية الكبرى ببيع السجائر:

أفاد مرصد رقابة، الجمعة 16 أفريل/نيسان 2021، بأنه سيتوجه بطلبي نفاذ إلى مجلس المنافسة والمحكمة الإدارية بخصوص رأيهما في أمر الحكومة بفسح المجال أمام بيع السجائر في المساحات التجارية الكبرى وأنه سيدرس إمكانية الطعن في هذا الأمر في الأيام القادمة.

واعتبر مرصد رقابة، في بيان نشره على صفحته بموقع التواصل "فيسبوك"، أنّ مذكرة التفاهم التي تمّ توقيعها في أوت/آب 2020 بين الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والغرفة الوطنية للمساحات التجارية الكبرى، جاءت إثر أزمة إنتاج وتزويد وتوزيع حادة تسببت في انقطاع الدخان وارتفاع أسعاره بشكل جنوني وفق البيان.

مرصد رقابة: لوبي المساحات التجارية الكبرى المرتبط بخمس عائلات متنفذة في البلاد قد فرض أجندته ومصلحته على وزارة المالية مرة أخرى بتواطؤ مع الرئيس المدير العام لوكالة التبغ

واعتبر المرصد أنّ هذا الأمر "سيساهم في زيادة استهلاك الدخان الذي سيصبح معروضًا لكل الفئات والأعمار مثل أي سلعة غذائية أو غيرها في المغازات، في ضرب لسياسة مكافحة التدخين التي تعمل عليها وزارة الصحة".

وعدّ المرصد تنصيص الأمر الحكومي على ضرورة المحافظة على حصة الأشخاص الطبيعيين الحاصلين على رخص استغلال محلات التبغ، "ضحكًا على الذقون، لأن أولئك الأشخاص لا يحصلون الآن قبل تفعيل الأمر إلا على نسبة قليلة من حصتهم فما بالك بعد انطلاق تزويد المغازات.. خاصة بعد التراجع الواضح للإنتاج حسب تقارير النشاط الرسمية"، وفق ما ورد في البيان.

http://tinyurl.com/4eyfrfp3

المتهمون في قضية فساد بالخطوط الجوية التونسية يرفضون قرار النيابة العمومية بإجراء مكافحة مع مرصد رقابة

المتهمون في قضية فساد بالخطوط التونسية يرفضون قرارالنيابة العمومية بإجراء مكافحة مع مرصد رقابة:

وجّهت الادارة الفرعية للأبحاث الاقتصادية والمالية بتونس استدعاءً إلى "مرصد رقابة" لإجراء مكافحة اليوم 6 أفريل 2021، مع المسؤولين المتورطين في **طائرات تابعة لشركة الخطوط الجوية التونسية، مع شركة Lone Star Group Ltd** المسجلة في جنة ضريبية لصاحبها عدلي عبد الرزاق محامو المشتكى بهم وهم الياس المنكبي الرئيس المدير العام السابق المُقال لشركة الخطوط الجوية التونسية، وجمال الشريقي رئيس مجلس الادارة السابق للشركة، وعماد المهيري المدير العام السابق لشركة الخطوط الجوية الفنية، وعلي عبد الرزاق صاحب شركة Lone Star Group Ltdالمسجلة في الجنة الضريبية Belize، رفضوا اجراء المكافحة بتعلّة غياب الصفة لدى "مرصد رقابة" باعتباره شاكيا.

ورغم استشارة النيابة العمومية بالقطب القضائي المالي والتي أذنت بمواصلة المكافحة وتثبيت صفة الشاكي لمرصد رقابة، إلا أنّ محامي المتهمين أصروا على موقفهم وتعنتهم حيال قرار النيابة العمومية

وأعلمت الشركة الأجنبية المذكورة حينها المرصد بأنها بصدد القيام بتحقيق داخلي قبل القيام بالإجراءات القانونية والقضائية اللازمة.

وفي شكايته إلى القضاء، قدّر "مرصد رقابة" الخسائر الجملية لهذه الصفقة الفاسدة بملغ لا يقل عن 300 مليون دينار، ويمكن أن تبلغ الخسائر 350 مليون دينار. كما يتسبب التعطيل في اصلاح المحركات وتوقف طائرتين لمدة مُطولة في مزيد تدهور خدمات شركة الخطوط الجوية التونسية ومزيد التأخير في الرحلات ما يعني مزيدا من انهيار ثقة الحرفاء فيها.

http://tinyurl.com/2b7dsdh8

المغرب
يومية وطنية مستقلة

المتهمون في قضية فساد بالخطوط الجوية التونسية يرفضون قرار النيابة العمومية بإجراء مكافحة مع مرصد رقابة

في قضية شبهة فساد مرفوعة ضدهم: عدد من المسؤولين في شركة الخطوط التونسية يرفضون المكافحة مع الشاكي:

على خلفية الشكاية التي تقدم بها مرصد رقابة مؤخرا ضد عدد من المسؤولين في شركة الخطوط التونسية في ما يتعلق بصفقة لإصلاح محركات طائرات تابعة للشبكة المذكورة تعهدت النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الفساد بهذا الملف وكلفت الادارة الفرعية للأبحاث الاقتصادية والمالية بتونس بالبحث في الموضوع والتي انطلقت في أعمالها.

وللتذكير فإنه قد تم الاستماع إلى المرصد بصفته الجهة الشاكية إذ قدم كل ما لديه من معطيات ووثائق وواصلت الفرقة المختصة عمليات التحري حيث قررت إجراء مكافحة قانونية بين المرصد والمسؤولين محل الشكاية.

وقد وجهت الادارة الفرعية الأبحاث الاقتصادية والمالية بتونس الدعوة إلى «مرصد رقابة» وكذلك إلى المسؤولين المتورطين في صفقة فاسدة لإصلاح محركات طائرات تابعة لشركة الخطوط الجوية التونسية، وفق الشكاية المقدمة وذلك بهدف اجراء مكافحة قانونية بين الطرفين ولكن محامو المشتكى بهم وهم الياس المنكبي الرئيس المدير العام السابق المُقال لشركة الخطوط الجوية التونسية، وجمال الشريقي رئيس مجلس الادارة السابق للشركة، وعماد المهيري المدير العام السابق لشركة الخطوط الجوية الفنية، وعدلي عبد الرزاق صاحب شركة Lone Star Group Ltdوالذين رفضوا اجراء المكافحة بتعلّة غياب الصفة لدى «مرصد رقابة» باعتباره شاكيا وذلك رغم استشارة النيابة العمومية بالقطب القضائي المالي والتي أذنت بمواصلة المكافحة وتثبيت صفة الشاكي لمرصد رقابة وفق ما افاد به هذا الأخير عبر صفحته الرسمية

ما بخصوص الخسائر التي تسببت فيها هذه الصفقة وفق الشكاية التي قدمها مرصد رقابة فقد قدرت ب 300 مليون دينار، ويمكن أن تبلغ الخسائر 350 مليون دينار. كما تسبب التعطيل في اصلاح المحركات في توقف طائرتين لمدة مُطولة الى مزيد تدهور خدمات شركة الخطوط الجوية التونسية ومزيد التأخير في الرحلات مما يعني مزيدا من انهيار ثقة الحرفاء فيها وفق تعبير المرصد الذي استنكر قرار محاميي المسؤولين المشتكى بهم رفض إجراء المكافحة ووصف ذلك بالتعنت أمام قرار النيابة العمومية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي التي أكدت صفة الشاكي على المرصد وتمسكت بإجراء المكافحة القانونية فهل يستجيب المشتكى بهم ام تكون هناك إجراءات أخرى؟

LOCKHEED MARTIN
Aeronautics

http://tinyurl.com/2nfm5y6p

الاستماع إلى "مرصد رقابة" في قضية شبهات فساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات

مرصد رقابة: 70 مليار خسائر شركة فسفاط قفصة جراء النقل بالشاحنات:

أعلن مرصد رقابة على صفحته بمواقع التواصل الاجتماعي اليوم الأربعاء 28 أفريل 2021 عن تقديم إفادته لدى باحث البداية فيما يتعلّق بشكاية رفعها المرصد بخصوص الإخلالات والتجاوزات الكبرى وشبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات خلال السنوات من 2013 إلى 2019.

موجها أصابع الاتهام في هذا الإطار إلى مسؤولين كبار ومناولي نقل من بينهم نائب بالبرلمان ضالعون في هذه التجاوزات التي كبدت الشركة والمجموعة الوطنية خسائر – حسب تقديره- لا تقل عن 70 مليارا من المليمات.

كما شدد المرصد على أن هذه الشكاية ليست إلا مقدمة لجملة من القضايا الأخرى التي يتعهّد بها في اطار مساعيه لمكافحة الفساد صلب شركة "فسفاط قفصة" التي تعتبر ركيزة التنمية والاستقرار في الجنوب الغربي ومن أهم مؤسسات البلاد على الاطلاق، بيد ان معضلتها الحقيقية وفق المرصد هي الفساد وغياب الحوكمة الرشيدة.

http://tinyurl.com/4t4fz6bh

الاستماع إلى "مرصد رقابة" في قضية شبهات فساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات

تم الاستماع اليوم الأربعاء الى "مرصد رقابة" من طرف باحث البداية فيما يتعلّق بشكاية رفعها المرصد بخصوص الإخلالات والتجاوزات الكبرى وشبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات للسنوات من 2013 إلى 2019، وفق بلاغ.

وأودع في جويلية من العام 2020 المرصد شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي تتضمن حسابا تقريبيا للأضرار التي لحقت بشركة فسفاط قفصة بمبلغ لا يقل عن 70 مليون دينار، مع قائمة اسمية في مسؤولين كبار ومناولي نقل من بينهم نائب يتحملون مسؤولية الإخلالات المذكورة.

ومن المنتظر أن يعقب استماع اليوم، سماعات لاحقة في مقبل الأيام في ذات القضية، وفق ذات المصدر.

http://tinyurl.com/6f3n6s2a

الشارع المغاربي

الاستماع إلى "مرصد رقابة" في قضية شبهات فساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات

كشف مرصد رقابة اليوم الاربعاء 7 افريل 2021 ان الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بلقاسم الطايع أقدم في خطوة اعتبرها غريبة وغير مبررة على اصدار مقرر تم بموجبه تعيين (م .ق) مستشارا للادارة العامة أيامًا معدودة بعد الافراج عنه بعد 9 أشهر من الايقاف التحفظي بموجب شبهات فساد قال انها كبّدت الشركة خسائر فادحة.

واكد المرصد على صفحته بموقع فايسبوك ان التعيين الاخير جاء في غمرة تعيينات أخرى قال انها شملت أشخاصا معنيين بنفس القضية مشيرا الى تسمية (ص.ل) في خطة رئيس مديرية الاعلامية والسيدة (ل. ب) رئيسة مشاريع التنظيم والتراتيب بمهمة التنظيم والنظام المعلوماتي بخطة مديرة لافتا الى ان كلاهما من ضمن الموظفين الملاحقين بحالة سراح في قضية الفساد المذكورة آنفا.

وذكّر المرصد بأن القطب القضائي الاقتصادي والمالي كان قد فتح في العام الماضي تحقيقا بخصوص شبهات فساد كبرى في صفقة محركات عربات نقل المسافرين للخطوط البعيدة التي تسببت في أضرار فادحة للشركة الوطنية للسّكك الحديدية وبانه كان قد أصدر في شهر جوان الماضي بطاقات ايداع بالسجن في حق 14 عشر شخصا.

واشار الى ان القضاء كان قد أخلى سبيل الأغلبية بعد قبول مطلب الافراج قبل أن تقوم النيابة العمومية بنقض قرار الافراج مؤكدا ان أغلب المفرج عنهم في حالة فرار وانهم انقطعوا عن العمل.

ولفت الى ان الاجراءات المعمول بها في الشركة تفترض احالة الاعوان المتغيّبين لمدد طويلة دون مبرر على مجلس التأديب والى ان الادارة العامة للشركة لم تتخذ اي اجراء في حقهم مستغربا من تعيين أحدهم مستشارا للرئيس المدير العام معتبرا ذلك سلوكا تمييزيا باعتبار أنه من الاطارات مقابل التشدد الكبير مع بقية الاعوان في صورة غياب لمدة اقصر بكثير دون شبهات فساد.

وشدد المرصد على انه راسل الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسّكك الحديدية وانه طالب بموجب حقه في النفاذ إلى المعلومة بالحصول على نسخة من الإجراءات التي قامت بها الادارة العامة لتسوية وضعية الاعوان الذين صدرت في حقهم بطاقة إيداع بالسجن في شهر جوان 2020 في إطار التحقيق الذي فتحه القطب القضائي الاقتصادي والمالي.

واضاف انه تساءل ان كانت قد تمت إحالة الأعوان الذين تغيبوا عن العمل طيلة الأشهر الماضية إمّا لوجودهم في الايقاف التحفظي أو لوجودهم في حالة فرار بعد نقض قرار قبول طلب الافراج في جوان 2020 على مجلس التأديب مثلما ينص عليه النظام الأساسي للشركة.

http://tinyurl.com/mwsd24yh

كبّد الدولة خسائر بـ70 مليار: تفاصيل الملف الذي تورّط فيه وزير سابق ومسؤولون بفسفاط قفصة

JDD TUNISIE
Journal du Dimanche Tunisie

قرّرت النيابة العمومية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي الاثنين 9 أوت 2021 تحجير السفر عن 12 مشتبها بهم في قضية فساد مالي وإداري، في صفقات استخراج ونقل الفسفاط، من بينهم وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة سابقا سليم الفرياني ورئيس مدير عام سابق لشركة فسفاط قفصة ومراقب مالية بوزارة المالية ومديرين بشركة فسفاط قفصة ووكلاء شركات مناولة خاصة والنائب المجمّد عن جهة قفصة لطفي علي وشقيقه.

وللكشف عن تفاصيل الملف اتّصل "JDD Tunisie"، برئيس مرصد رقابة عماد الدايمي باعتبار أنّ المرصد كان تقدّم بشكاية بخصوص هذا الملف قبل سنة.
وأفاد الدايمي أنّ القضيّة تتعلّق باستخراج ونقل كمية قدرها 600 ألف طن من الفسفاط من منجم المكناسي بسيدي بوزيد بين سنوات 2013 و2019 عبر صفقات مشبوهة مشيرا إلى أنّ هذا الملف من بين 4 ملفات على علاقة بالفساد في قطاع الفسفاط كان المرصد أثارها لدى القضاء.
وفسّر الدايمي أنّ عدة شبهات تعلّقت بالصفقة في علاقة بعملية فرز واختيار الفائزين كما أنّه بعد انتهاء مدة العقد بين الشركات ووزارة الصناعة تم التمديد في فترة الاستغلال دون اللجوء إلى عقود جديدة وفقا لمقتضيات الأمر المتعلّق بالصفقات العمومية بل لجأ الطرفان إلى القيام بملاحق بلغ عددها ستّة بسبب ضغوطات من داخل النقابات واعتبره "المنظومة الفاسدة".
وأضاف أنّه تم أيضا تضخيم كميات الفسفاط المستخرجة والشاحنات في الوثائق الرسمية فيما لم تحترم الأدوات والآليات التقنيّة شروط العقد، مؤكّدا أنّ هذه الصفقة تسببت في خسارة لشركة فسفاط قفصة بما لا يقلّ عن 70 مليون دينار.
وأشار في الأخير إلى أنّ المتورطين في هذا الملف 5 شركات من بينها شركة للنائب المجمد لطفي علي الذي يمتلك حصة بين 25 و30 بالمائة من حجم المعاملات كما أنّ عدة عوامل قبلية وجهوية ونقابية لعبت دورا في هذا الملف، وفق قوله.

http://tinyurl.com/2m7x52xd

مرصد رقابة يتهم حكومة المشيشي بغياب الشفافية في الإصلاحات المصيرية

في البيان التالي الذي بأصدره أمس الجمعة 30 أفريل 2021 مرصد رقابة يؤكد أن حكومة هشام مشيشي اختارت "شريكين إثنين" للخوض في قضايا إصلاح اقتصادي واجتماعي مصيرية بعيدا عن استحقاق الشفافية.

راسل "مرصد رقابة" هذا الاسبوع رئاسة الحكومة مستعملا حقه الدستوري في النفاذ إلى المعلومة، بعد أن رصد غيابا للشفافية والوضوح في اتفاقات حاصلة بين رئاسة الحكومة، وكل من إتحاد الشغل و الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، تقضي بتشكيل 13 لجنة مجهولة وغامضة ستنظر في قضايا مصيرية تهم كل التونسيين وعلى رأسها قضايا "اصلاح المنظومة الجبائية" و"اصلاح المؤسسات العمومية" اضافة إلى "اصلاح منظومة الدعم" و"إعادة هيكلة مسالك التوزيع والتحكم في الأسعار"، و"مراجعة قانون الاستثمار وتنمية الصادرات" وغيرها.

ونظرا لضخامة ملفات الاصلاح المطروحة ومدى تأثيرها على واقع التونسيين جميعا ومستقبلهم، يستغرب "مرصد رقابة" أن تختار حكومة السيد هشام المشيشي شريكين إثنين فقط للخوض و"التفكير" فيها وهما إتحاد الشغل وإتحاد الأعراف، كما يستغرب الإعلان رسميا عن إطلاق لجان ستنظر في ملفات إصلاح اجتماعي واقتصادي دون الكشف عن تركيبتها وبعيدا عن الاضواء ودون التنسيق مع بقية الشركاء والمهتمين والمعنيين، وفي دولة تضم برلمانا منتخبا، ودون تقديم أي معطيات حول تركيبة تلك اللجان وكيف تشكّلت ومهامها وأهدافها.

طالب "مرصد رقابة" رئاسة الحكومة في مطلبه للنفاذ إلى المعلومة، بمده بتركيبة لجان التفكير الخمسة المعلن عنها في اتفاق مع اتحاد الشغل بتاريخ 31 مارس 2021، مع نسخ من محاضر جلساتها ومده بتركيبة لجان التفكير الثمانية المعلن عنها في اتفاق مع "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" بتاريخ 7 أفريل الجاري، مع نسخ من محاضر جلساتها.

ويتعهّد المرصد بإنارة الرأي العام بخصوص مساعي الحكومة و**"شريكيها الوحيدين"** فيما يتعلّق بقضايا الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي المصيرية والملحة، فور توفّر المعطيات لديه، حتى لا تبقى الملفات الحيوية محتكرة من طرف جهات بعينها والحال انها قضايا وطن وشعب تحتاج حوارا وطنيا ومُجتمعيا مستفيضا وتوافقات لا مجرد لجان تفكير غامضة.

يشار إلى أنّ رئاسة الحكومة أعلنت في 7 أفريل الجاري عن امضاء بيان مشترك بين رئيس الحكومة هشام مشيشي ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول، ينص على قرار بعث لجان تفكير مشتركة بين الحكومة والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بهدف صياغة إطار عملي للإصلاحات المستوجبة

http://tinyurl.com/y3crvtst

الشارع المغاربي

مرصد "رقابة" يتّهم رئاسة الحكومة بتجاهل مطالب النّفاذ إلى المعلومة ويُلوّح بمُقاضاتها

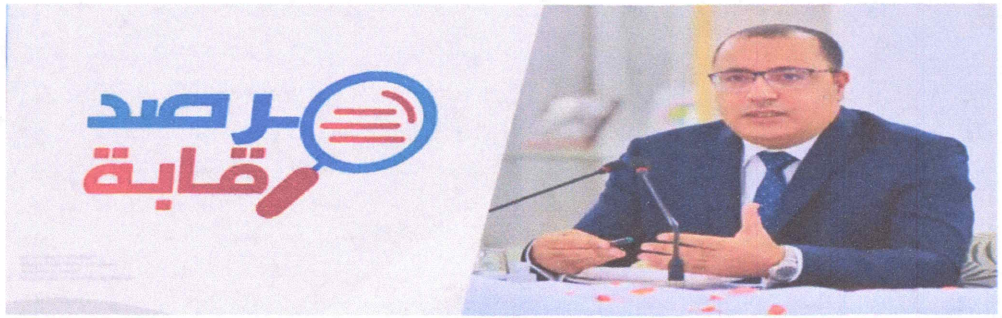

اتّهم مرصد "رقابة" اليوم السبت 29 ماي 2021 رئاسة الحكومة بـ"الحنين إلى عهد التعتيم والحجب" وبتجاهل مطالبه للنفاذ للمعلومة حول قضايا حارقة تهم التونسيين في حاضرهم ومستقبلهم وأموالهم ومؤسساتهم العامة وقوتهم، ذاكرا على سبيل المثال مطلبه في"الحصول على نسخة من الرسالة التي وجهتها رئاسة الحكومة إلى صندوق النقد الدولي" و على "قائمة الاتفاقيات التي تمّ إبرامها منذ غرّة سبتمبر 2020 إلى حدود بداية ماي 2021 مع مختلف الهياكل الممثلة لأعوان وإطارات الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية في مختلف الأسلاك والقطاعات والتي ترتبت عنها زيادة في الأجور" معتبرا أنّ "تعتيم الحكومة يثير الشكوك" ملوحا باللجوء الى التقاضي.

وأعلن المرصد في بلاغ صادر عنه اليوم نشره على صفحته الرسمية بموقع "فايسبوك" أنّ رئاسة الحكومة " توقفت مؤخرا بلا سابق انذار وبلا أيّة مبررات قانونية عن مدّه بردود حول مطالبه للنفاذ إلى المعلومة" مضيفا انه "لاحظ في الأسابيع الأخيرة تهربا واضحا من رئاسة الحكومة التي كانت تتفاعل ايجابيا في المجمل مع طلباته المختلفة قبل أن يتوقف ذلك التفاعل بما يطرح استفهامات كثيرة حول هذا التهرّب وعدم الالتزام بقوانين البلاد وضرب عرض الحائط بها وحول ما تريد الحكومة التعتيم عليه وابعاد الأضواء عنه ".

واضاف "يفترض برئاسة الحكومة أن تتحلى بأكبر قدر من المسؤولية، وأن تكون نموذجا يحتذى به من طرف بقيّة الوزارات والهياكل والمؤسسات والإدارات التي تمول من المال العام، وأن تلتزم وبشدة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 وأن تساهم من موقعها الرسمي والاعتباري والأدبي في تعزيز ثقافة النفاذ إلى المعلومة والشفافية والنزاهة لا أن تحاربها وتتجاهلها وتعيدنا إلى الوراء، أي إلى عهد التعتيم ومربّع التضييق وحجب المعلومة عن المواطنين ومعاملتهم كرعايا لا كمواطنين مكتملي الحقوق".

وتابع "لم تتضمن مطالب المرصد معلومات تهم الأمن القومي لبلادنا ولا أسرار عسكرية ولا أمنية ولا حتى معلومات تمسّ بالمعطيات الشخصية لسائر المواطنين، بل كان يطلب معطيات من صميم عمله الرقابي والهادف إلى التصدي إلى آفة الفساد الذي تزعم الحكومة محاربته لكنها تثت العكس بالتعتيم على المعلومات الرسمية ورفض الرد على التساؤلات والطلبات...وتشمل مطالب النفاذ التي أرسلها إلى رئاسة الحكومة، والتي تم تجاهلها بكل وقاحة وبشكل مخالف للقانون، معلومات عن قضايا حارقة تهم التونسيين في حاضرهم ومستقبلهم وأموالهم ومؤسساتهم العامة وقوتهم وبالتالي فإنّ من حقه معرفة الاجابات ولا مساومة في هذا الحقّ أبدا".

وواصل "طالبنا بحقنا وحق التونسيين كافة في معرفة تركيبة لجان التفكير المشتركة الخمس التي تمّ الإعلان على بعثها خلال اتفاق بين رئيس الحكومة والأمين العام للاتحاد التونسي للشغل في مارس الماضي وهي لجان ستخوض في قضايا مصيرية مثل مواضيع إصلاح المنظومة الجبائية وإرساء العدالة الجبائية كمدخل للعدالة الاجتماعية والإصلاحات الضرورية بالمؤسسات العمومية حالة بحالة وقضية النظر في سبل اصلاح منظومة الدعم والتحكم في الأسعار وإعادة هيكلة مسالك التوزيع بما فيها أسواق الجملة. كما طالب المرصد بحقه في معرفة تركيبة لجان التفكير المشتركة الثماني التي تمّ الإعلان عن بعثها في افريل الماضي ضمن اتفاق بين رئيس الحكومة ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وهي بدورها لجان ستخوض في مستقبل قطاعات حيوية تهم كل تونسي".

واتّهم المرصد رئاسة الحكومة بتجاهل طلبه أيضا في "الحصول على نسخة من الرسالة التي وجهتها رئاسة الحكومة إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 19 أفريل 2021 والتي تضمنت تعهدات تونس في مجال الاصلاحات وغيرها" مبرزا ان ذلك " فتح المجال أمام التكهنات والاشاعات والمغالطات والتسريبات، حتى تحصّل المرصد بوسائله الخاصة عليها ونشرها للعموم استجابة لتعطش الناس في معرفة ما يحاك في الخفاء وبعيدا عن الأضواء في قضايا تهم أجيالا وأجيالا خاصة ما يتعلّق بالقروض والمساعدات من جهات خارجية يُرجّح أنها ستكلف كل تونسي مبالغ طائلة قبل خلاصها".

واضاف "امعانا في التعتيم، رفضت رئاسة الحكومة التفاعل أيضا مع المطالب المتعلقة بالحصول على قائمة في الاتفاقيات التي تمّ إبرامها من غرّة سبتمبر 2020 إلى حدود بداية ماي 2021، مع مختلف الهياكل الممثلة لأعوان وإطارات الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية في مختلف الأسلاك والقطاعات والتي ترتبت عنها زيادة في الأجور، كما رفضت مدّنا باي بنسخ من الاتفاقيات المذكورة وبالأثر المالي المترتب عنها" متابعا "لا يؤدي التعتيم ورفض مطالب النفاذ إلى المعلومة سوى الى مزيد من الاشاعات والتكهنات والارباك وخلط الأوراق، طالما ان الجهات المسؤولة ترفض مدّ المواطنين بالخبر اليقين والمعلومة الدقيقة في قضايا مصيرية وملحة".

وعبّر المرصد عن اعتقاده بأنّ "كل عمل في الخفاء وتعتيم وتجاهل لقوانين البلاد خاصة إن كان يصدر عن مؤسسة تمثّل رأس السلطة التنفيذية، يُعمّق المزيد من الشكوك القائمة والتي على ضوئها نُراسل مختلف الهيئات العمومية للتأكد والتثبت قبل التقاضي وهذ ما يجعلنا نصرّ اصرارا على التمسّك بحقنا في النفاذ إلى المعلومة وكشفها للمواطنين وتقييمها واستخلاص ما يمكن استخلاصه من خور يُرفع على الفور الى القضاء حتى يتحمل كل طرف مسؤوليته في حال حصول خروقات أو تجاوزات تمس المال العمومي".

http://tinyurl.com/523n7afb

شبهات فساد في الديوان الوطني للبريد التونسي

بوابة إفريقيا الإخبارية
AFRIGATENEWS.NET

أكد مرصد رقابة أن الديوان الوطني للبريد التونسي يتهرب من الرد على طلبي نفاذ الى المعلومة وجههما المرصد الى الديوان بتاريخ 30 جويلية و6 أوت الماضي بخصوص مآلات المناظرة الخارجية لانتداب 308 عونا بالديوان موزعين على كامل تراب الجمهورية.

وقال المرصد إن المناظرة التي شارك فيها آلاف الشباب وتم فيها استكمال الفرز الأولي منذ فترة دون أن يتم الاعلان عن القائمة الأولية للمتناظرين المقبولين ودون أن يتم دعوة المترشحين عبر برقيات لاستكمال ملفاتهم واجتياز المناظرة الكتابية.

وأشار المرصد أن تهرب الرئيس المدير العام للديوان الوطني للبريد التونسي السيد سامي المكي من الرد على مطلب النفاذ يؤكد أن الشكوك التي وردتنا من عديد الشباب المشاركين في المناظرة بوجود تلاعب كبير في المناظرة المذكورة قد تكون جدية ولم تأت من فراغ.

ولاحظ المرصد أن الشكاوى التي وصله تتعلق بشكوك في تدخل مباشر من قبل الطرف النقابي ممثلا خاصة في رئيس جامعة البريد الحبيب الميزوري وعضو الجامعة الحبيب التليلي في النتائج وفي قائمة المقبولين بعد عملية الفرز بتواطئ من مسؤولين في الادارة العامة، قبل الاضطرار لايقاف الاعلان على النتائج وتأجيل المناظرة الكتابية (والحديث أصلا على امكانية الغاء المناظرة) خوفا من ردة فعل الرأي العام هذه الأيام.

وقال المرصد "شهادات عديدة وصلتنا حول الهيمنة غير القانونية لهذين الشخصين أساسا على قطاع البريد وتحكمهما في قرارات الترقيات والتعيينات وغيرها من قرارات التسيير اليومي للديوان في ظل ضعف الادارة العامة وارتهانها تماما لهؤلاء الأشخاص."

علما وأننا نتوفر على وثيقة رسمية تؤكد أن الحبيب الميزوري موضوع على ذمة الاتحاد العام التونسي للشغل منذ غرة جانفي 2011 ويتلقى أجوره من طرف الديوان الوطني للبريد التونسي بشكل مخالف للقانون، وبأعباء إجمالية خلال الفترة الماضية (2011-2021) في حدود 400 ألف دينار.

وقد منح مرصد رقابة الرئيس المدير العام للديوان فرصة أخرى ب10 أيام للرد على مطلب النفاذ عبر آلية التظلم. وفي صورة عدم الرد سيرفع شكاية به ويعلم الرأي العام بالتطورات.

http://tinyurl.com/ms6vfzfh

مرصد رقابة: تعيين موقوف بشبهة فساد مستشارا في إدارة الشيمينو

استنكر مرصد رقابة، في بيان اليوم الاربعاء 7 أفريل 2021، اصدار الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية مقرر يفيد بتعيين مستشار للإدارة العامة، بتاريخ 24 مارس الماضي، "أيامًا معدودة بعد الافراج عنه بعد تسعة أشهر من الإيقاف التحفظي بموجب شبهات فساد كبّدت الشركة الوطنية للسّكك الحديدية التونسية خسائر فادحة (مع الابقاء عليه في حالة سراح على ذمة القضية)".

وتابع البيان ان "فتح القطب القضائي الاقتصادي والمالي في العام الماضي تحقيقا بخصوص شبهات الفساد الكبرى في صفقة محركات عربات نقل المسافرين للخطوط البعيدة التي تسببت في أضرار فادحة للشركة الوطنية للسّكك الحديدية.

وأصدر في جوان الماضي بطاقات ايداع في السجن في حق 14 عشر شخصا. ثم أخلى سبيل الأغلبية بعد قبول مطلب الافراج. قبل أن تقوم النيابة العمومية بنقض قرار الافراج وأصبح أغلب المفرج عنهم في حالة فرار وانقطعوا عن العمل".

وتساءل المرصد بخصوص هل تمّت إحالة الأعوان الذين تغيبوا عن العمل طيلة الأشهر الماضية إمّا لوجودهم في الايقاف التحفظي (مراد القصاب) أو لوجودهم في حالة فرار بعد نقض قرار قبول طلب الافراج في جوان 2020 (البقية) على مجلس التأديب كما ينص عليه القانون النظام الأساسي للشركة.

http://tinyurl.com/2mue3bnp

مرصد رقابة: تعيين موظف موقوف ل9 في شبهة فساد مستشارا للإدارة العامة لشركة السكك الحديدية!

أعلن مرصد رقابة أن بلقاسم الطايع الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية أقدم على اصدار مقرر تم بموجبه تعيين مراد القصاب مستشارا للإدارة العامة، بتاريخ 24 مارس الماضي، أيامًا معدودة بعد الافراج عنه بعد تسعة (09) أشهر من الايقاف التحفظي بموجب شبهات فساد كبّدت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية خسائر فادحة (مع الابقاء عليه في حالة سراح على ذمة القضية).

ويأتي هذا التعيين وفق مرصد رقابة في غمرة تعيينات أخرى شملت أشخاصا معنيين بنفس القضية، حيث تمت تسمية د صابر لزغب في خطة رئيس مديرية الاعلامية، و لطيفة بلعيد رئيسة مشاريع التنظيم والتراتيب بمهمة التنظيم والنظام المعلوماتي بخطة مديرة، وكلاهما من ضمن الموظفين الملاحقين بحالة سراح في قضية الفساد المذكورة آنفا.

https://www.babnet.net/rttdetail-223778.asp

مرصد رقابة ينتقد تعيين موقوف بشبهة فساد مستشارا في إدارة السكك الحديدية

انتقد مرصد رقابة في بيان له، إقدام الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لسكك الحديدية التونسية على إصدار مقرر تم بموجبه تعيين مستشار للإدارة العامة، بتاريخ 24 مارس الماضي.

وأوضح المرصد أن المعني بالأمر كان محمودة بعد الإفراج عنه بعد تسعة أشهر من الإيقاف التحفظي، بموجب شبهات فساد كبرى داخل الشركة الوطنية لسكك الحديدية التونسية حسابر فاتحة (مع الإبقاء عليه في حالة سراح على ذمة القضية).

وجاء في البيان أن هذا التعيين يأتي في عمرة تعيينات أخرى شملت أشخاصا معنيين بنفس القضية، حيث تم تسمية رئيس مديرية الإعلامية، ورئيسة مشاريع التأهيل والتراتيب بمهمة التنظيم والنظام المعلوماتي بخطة مديرة، وكلاهما من ضمن الموظفين الملاحقين بحالة سراح في قضية الفساد المذكورة آنفا.

وتحذر الإشارة إلى أن القطب القضائي الاقتصادي والمالي فتح في العام الماضي تحقيقا بخصوص شبهات الفساد الكبرى في صفقة محركات عربات نقل المسافرين للخطوط البعيدة التي تسببت في أضرار فادحة للشركة الوطنية لسكك الحديدية.

كما أصدر في جوان الماضي بطاقات إيداع في السجن في حق 14 عشر شخصا، ثم أخلى سبيل الأغلبية بعد قبول مطلب الإفراج، قبل أن تقوم النيابة العمومية بنقض قرار الإفراج وأصبح أغلب المفرج عنهم في حالة فرار وانقطعوا عن العمل، وفق البيان ذاته.

وعبر المرصد عن رفضه لأن تكون الإجراءات المعمول بها في الشركة تفرض إحالة الأعوان المتهمين لمدة طويلة دون مبرر على مجلس التأديب، فإن الإدارة العامة للشركة لم تتخذ أي إجراء في حقهم، بل عمدت إلى تعيين أحدهم مستشارا لرئيس المدير العام، في سلوك نعتبره باعتبار أنهم خوادر، مقابل التشدد الكبير مع بقية الأعوان في حوزة عياب أمر بكثير دون شبهات الفساد.

وتابع البيان أنه وأمام هذا الاستهتار المريب والتعامل التمييزي مع أعوان متهمين فيهم في الفساد، فإن مرصد رقابة راسل الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لسكك الحديدية مطالبا بموجب حقه في النفاذ إلى المعلومة بالحصول على نسخة من الإجراءات التي قامت بها الإدارة العامة لتسوية وضعية الأعوان الذين صدرت في حقهم بطاقة إيداع في السجن في شهر جوان 2020 في إطار التحقيق الذي فتحه القطب القضائي الاقتصادي والمالي بخصوص شبهات الفساد الكبرى في صفقة محركات عربات نقل المسافرين للخطوط البعيدة.

وتساءل المرصد هل تمت إحالة الأعوان الذين تعهدوا عن العمل طيلة الأشهر الماضية إما لوجودهم في الإيقاف التحفظي (مراد القضاب) أو لوجودهم في حالة فرار بعد نقض قرار قبول طلب الإفراج في جوان 2020 (البقية) على مجلس التأديب كما ينص على ذلك القانون النظام الأساسي للشركة.

كما تساءل عن مبررات إصدار المقرر عدد إع/م/عدد 020 المتعلق بتكليف مراد القضاب مستشارا لدى الإدارة العامة، مباشرة بعد مغادرته للإيقاف التحفظي، دون أن تتم تسوية وضعية عياب غير المبرر.

كما طالب المرصد بنسخ من مقررات التعيين الأخرى، متعهدا بنشر أي معلومات جديدة للرأي العام تتعلق بهذه الشبهات فور الحصول عليها.

http://tinyurl.com/yx64wcsx

مرصد رقابة يفتح ملف القروض والهبات التي تحصلت عليها الدولة التونسية خلال الفترة من 2010 الى 2020.

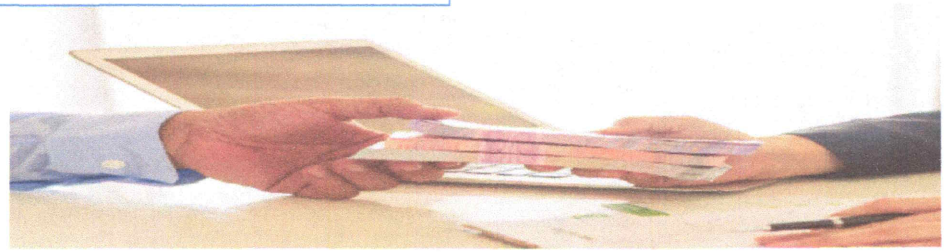

0 371

تونس-افريكان مانجر

تركزت السياسة الاقتصادية في تونس للحكومات المتعاقبة بعد 2010 على الاقتراض و التداين الخارجي، ما نتج عنه وضعا اقتصاديا صعبا و نسب مديونية تجاوزت 90%، وفق مؤشرات و ارقام رسمية.

وينتظر ان يبلغ مجموع حجم الدين العمومي للبلاد سنة 2021 قرابة 11,2 مليار دينار، أي ما يمثل 92,7 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي فيما تقدر سترتفع خدمة الدين العمومي الى 15,7 مليار دينار بنسبة تصل الى 33,4 بالمائة مقارنة بسنة 2020.

فترة 2010/2020

في هذا الصدد قام مرصد رقابة بفتح ملف القروض والهبات التي تحصلت عليها الدولة التونسية خلال الفترة من 2010 الى 2020.

نتائج مفزعة

وكشف المرصد ان النتائج الأولية مفزعة جدا جدا بخصوص حجم الديون المتراكمة وبخصوص ضعف نسبة الانجاز وغياب الرقابة على الانجاز من طرف الحكومات المتعاقبة وأيضا من طرف المانحين والجهات المقرضة وبالطبع من طرف المجتمع المدني والرأي العام، وفق نص البيان.

عقوبة مزدوجة

وشدد المرصد على انه لم يتحقق من المشاريع و التعهدات الا القليل القليل، والبلاد أصبحت تعيش وضع العقوبة المزدوجة حيث لم تتحقق التنمية للأجيال الحالية وقد ورثت الأجيال القادمة مديونية رهيبة تجاوزت عتبة 100% من الناتج المحلي الاجمالي على عكس ما تذهب اليه أغلب التقديرات

و قد تعهد مرصد رقابة بنشر سلسلة حلقات ستتضمن أرقام وتفاصيل المديونية ونسب انجاز المشاريع حسب القطاعات .

وستخصص الحلقة الأولى للقروض والهبات المخصصة للبرامج لإنشاء السدود وتطوير المنظومة المائية وتزويد المناطق الحضرية والريفية بالماء الصالح للشراب.

تونس-افريكان مانجر

تركزت السياسة الاقتصادية في تونس للحكومات المتعاقبة بعد 2010 على الاقتراض و التداين الخارجي، ما نتج عنه وضعا اقتصاديا صعبا و نسب مديونية تجاوزت 90%، وفق مؤشرات و ارقام رسمية.

وينتظر ان يبلغ مجموع حجم الدين العمومي للبلاد سنة 2021 قرابة 11,2 مليار دينار، أي ما يمثل 92,7 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي فيما تقدر سترتفع خدمة الدين العمومي الى 15,7 مليار دينار بنسبة تصل الى 33,4 بالمائة مقارنة بسنة 2020.

فترة 2010/2020

في هذا الصدد قام مرصد رقابة بفتح ملف القروض والهبات التي تحصلت عليها الدولة التونسية خلال الفترة من 2010 الى 2020.

نتائج مفزعة

وكشف المرصد ان النتائج الأولية مفزعة جدا جدا بخصوص حجم الديون المتراكمة وبخصوص ضعف نسبة الانجاز وغياب الرقابة على الانجاز من طرف الحكومات المتعاقبة وأيضا من طرف المانحين والجهات المقرضة وبالطبع من طرف المجتمع المدني والرأي العام، وفق نص البيان.

عقوبة مزدوجة

وشدد المرصد على انه لم يتحقق من المشاريع و التعهدات الا القليل القليل، والبلاد أصبحت تعيش وضع العقوبة المزدوجة حيث لم تتحقق التنمية للأجيال الحالية وقد ورثت الأجيال القادمة مديونية رهيبة تجاوزت عتبة 100% من الناتج المحلي الاجمالي على عكس ما تذهب اليه أغلب التقديرات

.

http://tinyurl.com/2s9xk3aw

أين ذهبت القروض التي تحصلت عليها تونس منذ 2010 ؟..
مرصد رقابة يتوصل لنتائج "مفزعة"

أكد مرصد رقابة في بيان له اليوم الثلاثاء أنه قام خلال الأشهر الماضية بتجميع كل المعطيات والوثائق المتعلقة باتفاقيات القروض والهبات الخارجية التي أبرمتها الدولة التونسية مع شركاء اقتصاديين أجانب منذ سنة 2010 الى موفى سنة 2020.

وأوضح المرصد أنه تحصل على وثائق ومعطيات تهم ما يقارب 300 اتفاقية قرض أو هبة مصادق عليها من البرلمان كما توفرت لديه أرقاما بخصوص الدين الخارجي للدولة التونسية هي الأدق والأكثر تفصيلا مؤكدا أنه سينشرها قريبا للرأي العام.

وذكر مرصد رقابة أنه انطلق منذ مدة في متابعة مدى انجاز المشاريع التي تم تمويلها بتلك القروض في جميع المجالات ومقارنة نسب التقدم في الانجاز بنسب التقدم في استهلاك الموارد موضوع القروض.

وأضاف أنه سينشر قريبا استخلاصات الدراسة المعمقة بعد استكمال الموجة الثالثة من طلبات النفاذ في الغرض.

النتائج الأولية مفزعة جدا ووصف مرصد رقابة النتائج الأولية التي تحصل عليها بالمفزعة جدا جدا بخصوص حجم الديون المتراكمة وبخصوص ضعف نسبة الانجاز وغياب الرقابة على الانجاز من طرف الحكومات المتعاقبة وأيضا من طرف المانحين والجهات المقرضة وبالطبع من طرف المجتمع المدني والرأي العام.

تحويل وجهة نسبة كبيرة من القروض لوجهات غير معلومة القناعة التي حصلت لدينا أنه تم تحويل وجهة نسبة كبيرة من القروض إما لدعم الميزانية وسد الثغرات الرهيبة في المالية العمومية أو لوجهات غير معلومة. ولو تم انجاز كل المشاريع بناء على التعهدات التي قطعتها الدولة على نفسها لتغير حال البلاد وتحققت نتائج رائدة في التشغيل وتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشراب وتطوير الفلاحة وحماية البيئة وغيرها وغيرها من المجالات حسب المرصد.

الأجيال القادمة ورثت مديونية رهيبة تجاوزت عتبة 100% ولكن لم يتحقق منها الا القليل القليل، والبلاد أصبحت تعيش وضع العقوبة المزدوجة: التنمية لم تتحقق للأجيال الحالية والأجيال القادمة ورثت مديونية رهيبة تجاوزت عتبة 100% من الناتج المحلي الاجمالي على عكس ما تذهب اليه أغلب التقديرات يتابع المرصد . وقد تعهد مرصد رقابة بنشر سلسلة حلقات ستتضمن أرقام وتفاصيل المديونية ونسب انجاز المشاريع حسب القطاعات .

وستخصص الحلقة الاولى للقروض والهبات المخصصة لبرامج انشاء السدود وتطوير المنظومة المائية وتزويد المناطق الحضرية والريفية بالماء الصالح للشراب.

http://tinyurl.com/rv3fx8x4

من حق التونسيين معرفة تداعيات ما جرى على متن الرحلة TU 931
"مرصد رقابة" يراسل الخطوط التونسية بخصوص الضرر المادي الحاصل بعد واقعة "تهريب السجائر"

موقع الصحفيين التونسيين بصفاقس

مرصد رقابة : من حق التونسيين معرفة تداعيات ما جرى على متن الرحلة TU 931:

موقع الصحفيين التونسيين بصفاقس

مرصد رقابة" يراسل الخطوط التونسية بخصوص الضرر المادي الحاصل بعد واقعة "تهريب السجائر"تونس في 06/جوان/2021مازالت قضية تورط عاملين بالناقلة الوطنية في قضية تهريب السجائر في رحلة الخطوط الجوية التونسية عدد Tu 931، تلقي بظلالها وتسيل الكثير من الحبر.ولم يشف البيان المقتضب الذي أصدرته "الخطوط التونسية" اثر الواقعة غليل كثير من المسافرين على اعتبار ما مسّ سمعتها من ضرر بسبب الاتهامات الخطرة التي وجهها القضاء الفرنسي لثلّة من المورطين في هذه المخالفات الديوانية.وسبق أن تعهدت الشركة بـ"تحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة في الغرض".وللتذكير، فإنّ النيابة العامة بمحكمة "أكس بروفانس" الفرنسية كانت وجهت اتهاما بتكوين "وفاق مفسدين" في حق مضيفة طيران تونسية وثلاثة عاملات تنظيف بشركة مناولة بمطار مرسيليا وكهل اخر، وذلك بعد أن تم ضبطهم بصدد تهريب علب سجائر من تونس الى مطار مرسيليا يوم 21 مارس 2021.تقول تقارير اعلامية إنّ المحكمة الابتدائية بمرسيليا Aix-en-Provence أصدرت حكما بالسجن مدة سنتين مع تأجيل التنفيذ على عوني شركة النظافة الفرنسية (أحدهما تونسي) وقضت في شأن أعوان شركة الخطوط الجوية التونسية (مضيف ومضيفتان) بالسجن المؤجل مدة 18 شهرا مع تخطئتهم بالتضامن بمبلغ 300 ألف يورو (مليون دينار) وليتم الإفراج عن الموقوفين الثلاثة عوني النظافة ومضيّفة الطيران وهذه الأخيرة تم ترحيلها الى تونس مع تعهّد ببحثها من طرف إدارة الأبحاث الديوانية.مسافر تونسي على متن نفس الرحلة وثّق من خلال مقطع فيديو عملية تفتيش أعوان الأمن الفرنسي لحاوية القمامة المتواجدة قرب طائرة الخطوط التونسية، والتي كانت تحتوي على عشرات علب السجائر المهربة اعتاد المضيفون الثلاثة وضعها لكي يتكفل فريق النظافة بإخراجها من المطار واقتسام المرابيح فيما بعد، حسب روايته.من جانبه، وجّه "مرصد رقابة" بداية جوان الجاري مطلبا للنفاذ إلى المعلومة، إلى الرئيس المدير العام لشركة الخطوط الجوية التونسية يطلب من خلاله توفير معلومات تتعلق بالكلفة الإضافية التي تكبّدتها شركة الخطوط التونسية تبعا لإيقاف طاقم مضيفي الرحلة عدد Tu 931المتجهة إلى مرسيليا بتاريخ 21 مارس 2021 الذين تم إيقافهم من طرف السلطات الفرنسية بتهمة تهريب السجائر، والمترتبة عن تعويض الطائرة بطاقم جديد وكذلك تمويينها وغير ذلك من متطلبات رحلة العودة إلى تونس.كما طالب "مرصد رقابة" بمعرفة الاجراءات القانونية التي قد تكون اتخذتها شركة الخطوط التونسية لجبر الأضرار المادية والتجارية ضد الأطراف الذين تسببوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الحادثة التي أضرت كثيرا بسمعة المؤسسة وبسمعة البلاد.

http://tinyurl.com/ub92d72u

تونس: احترازات مرصد رقابة على تنقيحات الأمر المُنظم للصفقات العمومية

في البلاغ التالي الذي أصدره بتونس أمس الإثنين 28 جوان2021 مرصد رقابة يعبر عن احترازاته على تنقيحات الأمر المُنظم للصفقات العمومية التي لا تضفي مزيدا من الشفافية والحوكمة على القطاع.

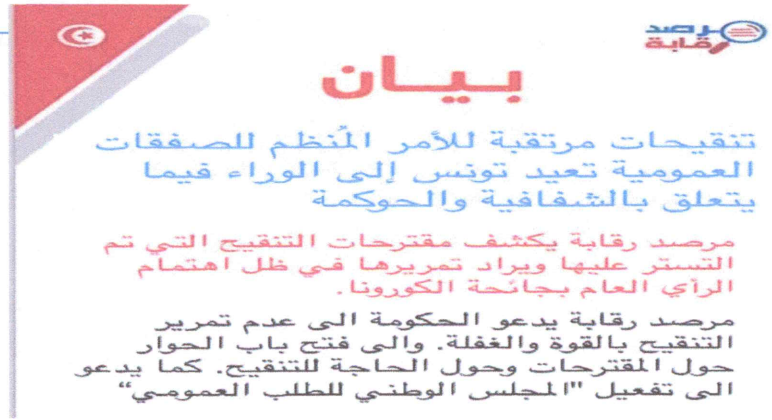

يعلم مرصد رقابة الرأي العام بوجود مساعي حثيثة لدى جهات نافذة في رئاسة الحكومة لتمرير مقترح لتنقيح وإتمام الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية في مجلس وزراء خلال هذا الأسبوع.

وبالاطلاع على مقترحات التنقيح والاضافة التي تستعدّ حكومة هشام المشيشي لإدخالها على الأمر 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، تبين بالكاشف للمرصد أنها تعكس توجهات خطيرة في مجال حوكمة الصفقات العمومية، وتشكّل انتكاسة حقيقية فيما يتعلق باستحقاقات الشفافية والحوكمة والرقابة على المال العام، وكذا الأمر مع مبدأي المنافسة وحريّة المشاركة في الطلب العمومي، وهي استحقاقات دستورية أولا، وتعهدات دولية ثانيا.

ويدعو "مرصد رقابة" رئاسة الحكومة إلى التريث في طرح المقترحات المذكورة، وإلى التوجه قبل ذلك الى إرساء وتفعيل "المجلس الوطني للطلب العمومي" الذي يتولى، حسب مقتضيات الفصل 144 من الأمر المنظم للصفقات "دراسة التعديلات والتحسينات الضرورية للإطار التشريعي والترتيبي للصفقات العمومية بالتنسيق مع الهيئة العليا للطلب العمومي بالاعتماد على المعطيات المقدمة من قبل المرصد الوطني للصفقات العمومية وهيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية وتقديم مقترحات في هذا الصدد لرئاسة الجمهورية ولرئاسة الحكومة وللمجلس التشريعي وذلك قصد إضفاء مزيد من الشفافية والجدوى وإرساء منظومة شراء مستدامة".

ويعتبر المرصد أن التلكؤ في إحداث وتفعيل المجلس الوطني للطلب العمومي، بعد 7 سنوات كاملة من تاريخ دخول الأمر المنظم للصفقات حيز التنفيذ، يبدو متعمدا ومقصودا من بعض الجهات التي تودّ مركزة القرار في مجال الصفقات العمومية والتفرد بالرأي خاصة فيما يتعلق بإدخال التعديلات على النصوص المنظمة للصفقات العمومية، وتحديدا لدى "الهيئة العليا للطلب العمومي" والتي تتولى الكتابة القارة للمجلس الوطني، دون اشراك كافة الأطراف المعنية وتوسيع الاستشارات لممثلي المجتمع المدني والمنظمات المهنية والقطاع الخاص والجامعيين.

وبناء على ما تقدّم، يجدد "مرصد رقابة" دعوته إلى التوقف عن التسويف والمماطلة، وإرساء وتفعيل "المجلس الوطني للطلب العمومي" فورا، وهو الجهة الأنسب والمخولة لدراسة التعديلات والتحسينات الضرورية للإطار التشريعي والترتيبي للصفقات العمومية.

http://tinyurl.com/2ukt9pmt

الملح التونسي لا يستجيب لمواصفات السلامة الصحية

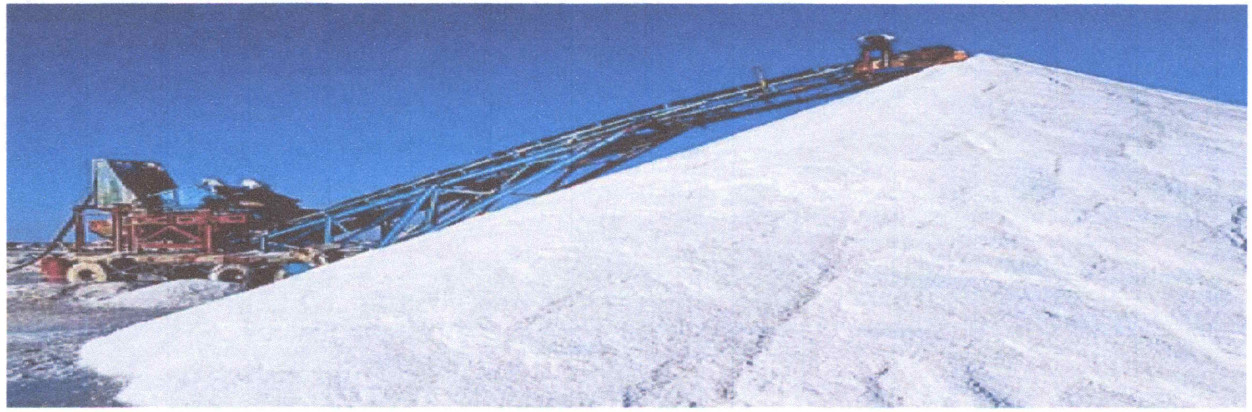

مركز الرقابة على الأغذية والأدوية الليبي يدعو الى إيقاف دخول الملح التونسي الى حين التأكد من مطابقته للمواصفات الصحية:

دعا مركز الرقابة على الأغذية والأدوية الليبي (هيكل حكومي)، إيقاف دخول الملح التونسي الى الأراضي الليبية خلال هذه الفترة الى حين التأكد من مطابقته للمواصفات الصحية والقياسية، وذلك بعد تسجيل عديد المخالفات من ناحية المواصفات القياسية للملح.

وأوضح المركز ان تقرير شركة الشافية الليبية للصناعات الغذائية وشركة ريفال لاستخراج وصناعة الملح أظهرت العديد من المخالفات من ناحية المواصفات القياسية للملح، وفق مراسلة أرسلها الى رئيس نقطة الاتصال الليبية التونسية مركز المواصفات والمعايير.

ومن بين هذه المخالفات، ان يكون غير مطابق من حيث نسبة إضافة اليود للملح وانه لم يضاف إليه اليود أصلا (فيكون مخالفا لتعليمات منظمة الصحة العالمية) وان يكون الملح ناتجا عن سياحات (تعتمد على المياه الجوفية) وليس ملح بحري من الملاحات (يعتمد على مياه البحر) علاوة على ان الملح غير متجانس من حيث الحبيبات (التحليل الحجمي) وغير انسيابي وهذا يدل على عدم الاهتمام بالخصائص الفيزيائية للمنتج مما يشكك في جودته بصفة عامة، وفق التقرير.

كما تضمنت المخالفات عدم مطابقة الملح لدرجة الجودة (كلوريد الصوديوم) المطلوبة بالملح الغذائي والتي تقل لا تقل عن 99 بالمائة اذ ان اللون الأبيض وحده لا يعني ان الملح عالي الجودة فقد يكون مختلطا بأملاح الماغنيسيوم والكالسيوم (بيضاء أيضا) ويدل ذلك على عدم شفافية حبيبات المنتج حيث ان لون (العينة) الملح التونسي والمعروض بالسوق الليبي حاليا ابيض ولكن ليس ابيض شفاف.

وأشارت المراسلة أيضا الى جودة الكيس الذي يعتقد انه مصنوع من بلاستيك معاد تدويره وهو بالتالي غير صالح للتغليف الغذائي اذ تم إحالة عينة من الكيس لإجراء التحاليل عليها خارج ليبيا.

http://tinyurl.com/jyv2bsbd

"الملح التونسي لا يستجيب لمواصفات السلامة الصحية": وزارة التجارة توضح

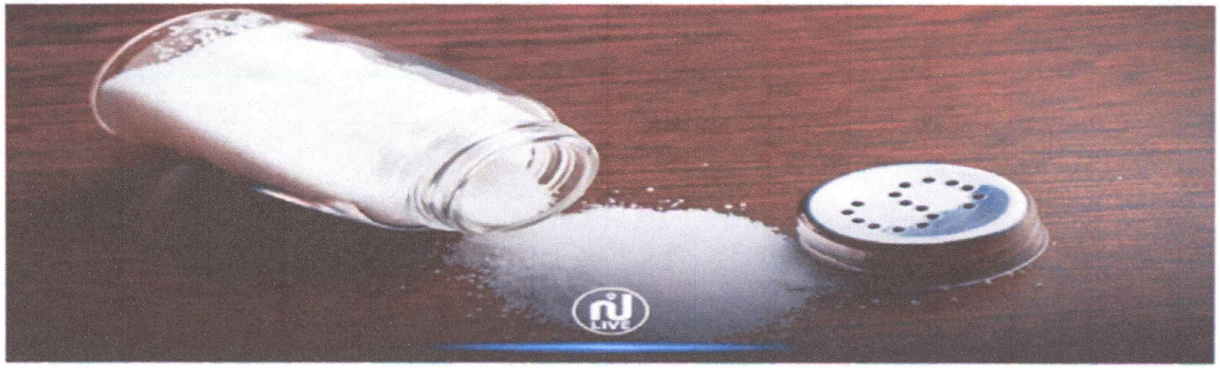

نشرة: الجمعة 2 جويلية 2021 - 16:00 وقتية

أفادت وزارة التجارة وتنمية الصادرات، اليوم الجمعة 2 جويلية 2021، بأنها تتولى التنسيق مع الهياكل المعنية وخاصة منها وزارة الصحة قصد التدقيق في ما ورد من معطيات تتعلق بعدم مطابقة الملح التونسي للخصائص الفيزيائية وجودة الكبس المستعمل للتعبئة وإجراء التحريات اللازمة في هذا الشأن.

جاء ذلك في توضيح قدمته الوزارة لوكالة تونس إفريقيا للأنباء بشأن دعوة مركز الرقابة على التغذية والأدوية التابع إلى إيقاف دخول الملح التونسي، إلى تبين التأكد من مطابقته للمواصفات الصحية والقياسية، مشيرة إلى أن الملح التونسي المصنع والمعد للاستهلاك الغذائية والموجه للاستهلاك المحلي أوالتصدير يخضع إلى ترتيب قانونية تضبط الخاصيات الفنية للملح المحتوي على اليود وتعبئته لمن. كما أن لمن الملح الغذائي يستوجب ترخيصا مسبقا لوزارة الصحة.

وأكدت وزارة التجارة، أنه سيتم التنسيق بين نقطة الاتصال الفنية التونسية مركز المواصفات والمعايير وممثلتها التونسية (المعهد الوطني للمواصفات والتغذية الصناعية) للاطلاع على تفاصيل الملف قصد دراسة الموضوع من مختلف جوانبه ومعالجته حفظا لحقوق جميع الأطراف.

يذكر أن مركز الرقابة على التغذية والأدوية التابع، كان قد أشار في مراسلة أرسلها الى رئيس نقطة الاتصال الفنية التونسية مركز المواصفات والمعايير، الى أن تقرير شركة التفاهية الفنية للصناعات الغذائية وشركة ريمال لاستخراج وصناعة الملح أظهرت العديد من المخالفات من ناحية المواصفات القياسية للملح التونسي المورد.

ومن بين هذه المخالفات، أن يكون غير مطابق من حيث نسبة إضافة اليود للملح وغير متجانس من حيث الحبيبات (التحليل الحجمي) وغير انسيابي مما يشكك في جودته بصفة عامة، وفق التقرير.

كما تضمنت المخالفات عدم مطابقة الملح لدرجة الجودة (التوريد الصوديوم) المحلوبة بالملح الغذائي وكذلك جودة الكبس الذي يعتقد انه مصنوع من بلاستيك صعاد تدويره، حسب التقرير.

http://tinyurl.com/4epxzwrk

خطير: تونس مهددة بانقطاع الخبز بداية من آخر جويلية.

مخزون البلاد من القمح اللين الذي يستورده ديوان الحبوب تدهور كثيرا في المدة الماضية ولم يعد يكفي لأكثر من ثلاثة أسابيع. في ظل توقف الشراءات وعمليات التوريد بسبب أزمة السيولة الخانقة التي يعيشها الديوان:

شهر جوان شهد الغاء ادخال شحنات عديدة بسبب عدم توفر تمويل، وبعض البواخر انتظرت لأيام في خليج تونس قبل أن يتم تحويلها لوجهات أخرى.

ديوان الحبوب لم يعد بامكانه الاعتماد على البنوك المحلية التي ترفض كلها اليوم فتح اعتماد لتمويل عملياته بسبب عجزه عن الخلاص.

حسب المعطيات التي تحصلنا عليها، العمليات الأخيرة مع البنك الفلاحي كانت بنسبة فائدة قدرها TMM + 7 أي قرابة 14% (عن طريق السحب على المكشوف عوضاً عن قروض التواصل). والبنك يرفض اليوم مواصلة تمويل أي عملية أخرى بالنظر الى أن ديون ديوان الحبوب لديه تقارب 2200 مليون دينار.

من حق البنك الفلاحي الحصول على مستحقاته ولكن من المستغرب أن يتشدد البنك المذكور وغيره من البنوك العمومية مع المؤسسات العمومية في الوقت الذي يواصلون فيه منح امتيازات لشركات خاصة في شكل قروض بنسب فائدة ضئيلة ودون ضمانات ولاشخاص في وضعية عجز عن الخلاص ومصنفين في الدرجة الرابعة لدى البنك المركزي (ولنا عودة للموضوع).

ديوان الحبوب اليوم لديه مستحقات غير خالصة من الدولة قدرها 1493.4 مليون دينار الى موفى 2020 حسب التقرير حول المنشآت العمومية المصاحب لقانون المالية لسنة 2021 (أساسًا بسبب السياسة التي اعتمدتها حكومة الشاهد في تزييف الوضعية الاقتصادية وترحيل الازمات الى الحكومات اللاحقة وسنعود اليها قريبا).

الوضعية المالية للديوان كارثية تماما ولا أحد يكترث على ما يبدو. وتدهور حوكمة الديوان وسوء التصرف فيه والتلاعب بموارده ومعاملاته زادت الوضعية سوء على سوء ولا أحد يكترث.

ديوان الحبوب أعلم المطاحن الكبرى في اجتماع تم تنظيمه في اتحاد الاعراف منذ أيام باستحالة تمكينهم من الكوتا المحددة لهم. وأعلمهم أنه سيتم تمكينهم خلال المدة القادمة من 70٪ فقط من الكوتا. وأنه لا يضمن تواصل تزويدهم بالقمح اللين بعد 22 جويلية القادم.

المطاحن الكبرى بدأت تشهد اضطرابات في توزيع الفارينة. والوضع مؤهل لاضطرابات أكبر في الايام القادمة.

الحلول التي يتم تداولها الان للتقليص من الأزمة فاشلة وستزيد في حجم التلاعب بالفارينة المدعمة. مثل خفض كميات الفارينة PS-7 المخصصة للمرطبات والمخابز العشوائية. علما وأن التقديرات تشير الى وجود قرابة 3500 مخبزة تبيع الخبز المدعم ومثل ذلك العدد من المخابز التي تبيع بقية انواع الخبز والمرطبات وتستهلك نظريا الفارينة غير المدعمة .. وفي الواقع هناك يحصل كل أنواع "الترافيك" والتلاعب.

نذكر مرة أخرى أن تونس لا تنتج سوى 5% من مقدار استهلاكنا من القمح اللين وتستورد 95% بسبب خيارات اجرامية لأنظمة ألدولة تابعة تداولت على البلاد التي كانت تسمى "مطمور روما".

بالارقام: صابة 2021 المجمعة الى حد الان من القمح اللين لا تتجاوز 250 الف قنطار وربما تصل الى 500 الف في نهاية موسم الحصاد. في حين تبلغ حاجتنا الى القمح اللين مليون قنطار شهريا !!

المصيبة أنه لا أحد يكترث في الحكومة والرئاسة والبرلمان. وكأن هؤلاء "المسؤولين" ولدوا بعد 3 جانفي 1981 .. ولا يعرفون قيمة الخبز للتونسيين .. ولا يعرفون أن التونسيين صاروا مرتين بعد الاستقلال احداهما كانت ثورة من أجل "الخبز".

هذه صيحة فزع وتحذير حقيقي قبيل الكارثة. إذًا تواصل التهاون بهذا الموضوع ولم يتم ايجاد حل لتمويل تزويد السوق بالفارينة فورا. فالأكيد أن الأمر لا يتعلق بغفلة أو اختلال أولويات وانما بارادة مقصودة لارباك الأوضاع ادخال البلاد في فتنة لا أحد يعلم كيف يمكن الخروج منها.

مرصد رقابة وجه اليوم طلب نفاذ الى المعلومة الى ديوان الحبوب بخصوص تفاصيل المعطيات وسيواصل الاهتمام بالموضوع.

http://tinyurl.com/mpn3j27u

شحنتان جديدتان من القمح اللين تؤجلان أزمة الخبز لمدة اسبوعين فقط في انتظار حلول جذرية

الرأي الجديد

تونس – الرأي الجديد

ر.ك الديوان الوطني للحبوب، على المعطيات الواردة في مقال صادر عن "مرصد رقابة" تحت عنوان "ديوان الحبوب مفلس ... وتونس بلا خبز في آخر جويلية".

وفنّد ديوان الحبوب، الأنباء المتداولة، مؤكّدا أنه لم يشهد منذ إنشائه سنة 1962 عملية إلغاء إدخال شحنات من الحبوب بعد التعاقد في شأنها، مع مزوّدي الحبوب وعبورها إلى الموانئ التونسية، حتى في صورة تسجيل تأخير على مستوى عمليات تفريغ البواخر"، لافتا إلى أنه يؤمن تزويد حاجيات البلاد من خلال توفير حوالي 8 مليون قنطار من حبوب الاستهلاك شهريا (1,07 مليون قنطار قمح صلب و 1 مليون قنطار قمح لين و0,90 مليون قنطار شعير).

وأضاف الديوان، أن وضعية المخزونات ونسبة تغطية حاجيات البلاد بتاريخ 30 جوان 2021، تبين ما يلي:

– بالنسبة للقمح الصلب: مخزون متوفر بـ 5,1 مليون قنطار (إضافة إلى 0,4 مليون قنطار متعاقد بشأنها) وهو ما يؤمن تغطية الحاجيات إلى غاية 1 ديسمبر 2021 دون اعتبار الكميات الإضافية المرتقبة من تجميع سنة 2021 (حوالي 1,7 مليون قنطار).

– بالنسبة للقمح اللين: مخزون متوفر بـ 1,4 مليون قنطار يؤمن تغطية الحاجيات إلى غاية منتصف أوت 2021 بالإضافة إلى 0,75 مليون قنطار في طور الإنجاز بعد فتح اعتماداتها المستندية سوف تساهم في تأمين التغطية إلى غاية بداية سبتمبر 2021 و2 مليون قنطار متعاقد بشأنها ستغطي حاجيات البلاد إلى غاية بداية نوفمبر 2021.

– بالنسبة للشعير: مخزون متوفر بـ 1,1 مليون قنطار يؤمن تغطية الحاجيات إلى غاية بداية أوت 2021 دون اعتبار الكميات الإضافية المتعاقد بشأنها (1,75 مليون قنطار) والتي ستغطي حاجيات البلاد إلى غاية موفى سبتمبر 2021.

– منذ سنة 2017 صعوبات مالية ترجع بالأساس إلى حجم الأعباء المالية التي يتكبّدها من جراء تفاقم تعهداته لدى القطاع البنكي وهو ما تسبب في تأخير على مستوى فتح الإعتمادات المستندية الشيء الذي أثر على مستوى التزويد العادي للبلاد من الحبوب.

وشدّد الديوان الوطني للحبوب، على أن مصالحه تعمل حاليا بالتنسيق مع كل الوزارات المتدخلة على:

– مزيد حوكمة توزيع كميات الحبوب على المطاحن بالنظر إلى المخزونات المتوفرة بما يضمن نسق عادي لتزويد البلاد بالحبوب.

– توفير التمويلات الضرورية لشراءاتها من الحبوب خاصة من خلال فتح باب التعامل مع بنوك وطنية عمومية جديدة قبلت تقديم الدعم المادي لديوان الحبوب وهو ما يؤكد ثقة هذه المؤسسات المالية في ديوان الحبوب وفي هياكل التصرف الواعدة له بالنظر من جهة ويوفّر من جهة أخرى السيولة الكافية للإيفاء بكل الالتزامات المالية تجاه مزوّدي الحبوب.

http://tinyurl.com/4c6sx88j

موقع الصحفيين التونسيين بصفاقس

شحنتان جديدتان من القمح اللين تؤجلان أزمة الخبز لمدة اسبوعين فقط

بعد المعطيات التي تفرّد "مرصد رقابة" بنشرها بخصوص الوضعية الكارثية لديوان الحبوب التونسي ونفاذ مخزونه الاستراتيجي من القمح اللين بسبب سوء الحوكمة والتصرف والديون الضخمة، وبعد أن اختار الديوان سياسة الهروب الى الأمام والتعتيم ونفي المعطيات الموثقة. فقد علم المرصد أنّ ديوان الحبوب تمكن أخيرا من فتح اعتمادين مستنديين لشحنتين من القمح اللين واحدة تصل ميناء رادس والاخرى ميناء صفاقس في الايام القريبة القادمة.

وبالتالي سيتم تزويد السوق بالفارينة لنهاية شهر جويلية والاسبوع الاول من اوت. في انتظار الحصول على تمويل لصفقات تغطي حاجيات البلاد من القمح اللين للأسابيع القادمة وتعيد بناء المخزون الاستراتيجي.

لقد آن الأوان لطرح رؤية استراتيجية جديدة لتعزيز انتاج البلاد من القمح اللين عبر سياسة دعم فعالة للفلاحين لتقليص الارتهان للتوريد. ولقد آن الاوان أيضا لإعادة النظر في منظومة الدعم المتهالكة التي تستفيد منها لوبيات المطاحن والمخابز ولا يحصل منها المواطن الا على الفتات,

http://tinyurl.com/59v6vtu3

مرصد رقابة يقاضي "مسؤولين كبارا بسبب منظومة الامتيازات العينية في قطاع التبغ"

أودع "مرصد رقابة" يوم الأربعاء 27 أكتوبر الجاري، شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي لتحميل المسؤوليات فيما يتعلق بشبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية "مذاقات" والتي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، وكبّدت الخزينة العامة خسائر فادحة، حسب ما ورد في تدوينة نشرها المرصد على صفحته على الفايسبوك.

ويقاضي المرصد في هذا الملف المدير العام للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والمدير العام لمصنع التبغ بالقيروان، والسيّد علي الكعلي، وزير الاقتصاد والمالية السابق، والمديرة العامة للمساهمات بوزارة المالية وعضو مجلس ادارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

واستند المرصد في دعواه القضائية ضد المتهمين على ما ورد في تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 6 جوان 2020، بخصوص تصرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد، كما استند الى حقه في النفاذ إلى المعلومة للحصول على تفاصيل كثيرة تتعلق باخلالات قانونية في تصرّف هذه المؤسسة العامة.

وتشمل التجاوزات والاخلالات التي ذكرها المرصد في شكايته مرفقة بالمؤيدات، للأعوام بين 2010 و2016، سوء تصرّف واضح في الموارد البشرية والتصرف المالي والمحاسبي بالاضافة إلى شبهات في مستوى مكافحة الاتجار غير المشروع بمواد الاختصاص والرقابة على السوق الموازية ومستوى التصدي لتقليد مواد الاختصاص.

وقام "مرصد رقابة" بالتقصي في موضوع التجاوزات المتعلقة بالمذاقات الاستثنائية والامتيازات العينية الممنوحة من طرف الوكالة ومصنع القيروان بالاعتماد أساسا على مطالب للنفاذ الى المعلومة، وخلص إلى تكرر توزيع مذاقات شهرية خارج اطار القانون. وذكر تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية أنّ "الوكالة تمكّن أعوانها القارين والوقتيين والمتقاعدين وأعضاء مجلس الادارة والمديرين العامين ومراقبي الدولة (باستثناء مراقبة الدولة الحالية التي طعنت في الموضوع) وبعض اطارات الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص المكلفين بتفقد المراكز المحاسبية وقباض المالية المكلفين بالتصرف في منتوجات الاختصاص وأمناء المال الجهويين وبعض الأطباء المتعاقد معهم من مذاقة شهرية متأتية من منتوجاتها "دون سند قانوني أو ترتيبي".

وحصل "مرصد رقابة" على نسخة من محضر جلسة اجتماع مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد وعلى ردود على مطالب نفاذ من الوكالة ذاتها، وأيضا جدول تفصيلي يتضمن نوعية وكميات المذاقات والأطراف المنتفعة بها، معدة من طرف الادارة العامة للمساهمات، وتحمل تأشير وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار علي الكعلي بالموافقة، وتضم قائمة المنتفعين بالمذاقات: الأعوان المباشرون: مذاقات أسبوعية (من 12 إل 48 علبة اسبوعيا لكل عون حسب الخطة الوظيفية) وشهرية (100 علبة لكل عون) وسنوية (200 علبة لكل عون) الأعوان المتقاعدون: مذاقات شهرية (70 علبة لكل عون) أعضاء مجلس الادارة الحاليين، وأعضاء مجلس الادارة السابقين ومراقب الدولة المباشر، ومراقبي الدولة السابقين: مذاقة شهرية (35 علبة لكل شخص)

مقطع مصور من اعداد "مرصد رقابة" عن التجاوزات في منظومة التبغ

https://www.facebook.com/Raqabah1/videos/3032148343721257/

http://tinyurl.com/4u2u5pt9

حول ملف استخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات

بلاغ

الاستماع لمرصد رقابة بصفته شاكيا في ملف استخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات

IN إقتصاد, الأخبار, وطنية ON 2021-08-01

افاد مرصد رقابة أنه تم الاستماع اليه لأكثر من 12 ساعة بصفته شاكيا في ملف استخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات.

وأوضح المرصد أن الملف يتعلق بشكاية رفعها في 28 جويلية 2020، بخصوص الإخلالات والتجاوزات الكبرى وشبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات للسنوات الممتدة من 2013 إلى 2019.

وقال انه عاين بارتياح تقدم الأبحاث بشكل كبير جدا، مقدرا الأضرار التي لحقت بشركة فسفاط قفصة في هذا الملف، بمبلغ لا يقل عن 70 مليون دينار.

http://tinyurl.com/23ep8yae

حول ملف استخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات

الاستماع إلى "مرصد رقابة" بصفته شاكيا في ملف شبهات فساد في صفقات نقل الفسفاط

تاريخ النشر : 2021/07/31 - 23:34

أكد "مرصد رقابة" في بيان نشره على صفحته الرسمية على فايسبوك أنه تم اليوم السبت 31 جويلية 2021 الاستماع له لأكثر من 12 ساعة بصفته شاكيا في ملف استخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات.

وأضاف أن الأمر يتعلق بشكاية رفعها المرصد في 28 جويلية 2020، بخصوص الإخلالات والتجاوزات الكبرى وشبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات للسنوات من 2013 إلى 2019.

وعاين المرصد بارتياح تقدما للأبحاث بشكل كبير جدا، وقدم كافة المعطيات التي لديه وكانت عصارة عملية بحث وتقصي ناجعة استمرت طويلا.

وأضاف أنه من بين المشتكى بهم نائب حالي ومسؤولين حكوميين كبار، ومسؤولين بشركة فسفاط قفصة ومتاولي نقل.

وأشار الى أن عريضة الشكاية التي قدمها مرصد رقابة للقضاء كانت من 26 صفحة مع عدد ضخم من الملاحق، و أنّ كافة الشبهات كانت مدعمة بمؤيدات مؤكدة. وقدّر المرصد حسابا تقريبيا للأضرار التي لحقت بشركة فسفاط قفصة في هذا الملف، بمبلغ لا يقل عن 70 مليون دينار.

وبين أن منهجية المرصد الصارمة في التقصي واعداد الملفات والعرائض وتقديم المؤيدات، ساهمت بشكل كبير في جعل الشكايات التي تقدم بها محلّ تعاطٍ جادّ من طرف القضاء.

كما تعهّد المرصد بإثارة الرأي العام بخصوص تطورات هذه القضية وقضايا أخرى لا تقل أهمية باتت معروضة أمام القضاء، حتى معرفة الحقيقة كاملة ومحاسبة المورطين في تبديد المال العمومي.

https://www.alchourouk.com/node/175382

حول ملف استخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات

"مرصد رقابة": تم الاستماع الينا لأكثر من 12 ساعة في ملف نقل الفسفاط بالشاحنات

قال مرصد الرقابة في بيان له اليوم السبت 31 جويلية 2021 تم اليوم السبت 31 جويلية 2021 انه تم الاستماع إلى "مرصد رقابة" لأكثر من 12 ساعة بصفته شاكيا في ملف استخراج ونقل الفسفاط عبر الشاحنات.

ويتعلق الأمر بشكاية رفعها المرصد في 28 جويلية 2020، بخصوص الإخلالات والتجاوزات الكبرى وشبهات الفساد في صفقات نقل الفسفاط عبر الشاحنات للسنوات من 2013 إلى 2019.

من بين المشتكى بهم نائب حالي ومسؤولين حكوميين كبار، ومسؤولين بشركة فسفاط قفصة ومناولي نقل.

وقدّر المرصد حسابا تقريبيا للأضرار التي لحقت بشركة فسفاط قفصة في هذا الملف، بمبلغ لا يقل عن 70 مليون دينار.
منهجية المرصد الصارمة في التقصي وإعداد الملفات والمرافعة وتقديم الموثيقات، ساهمت بشكل كبير في تعمّل الشكايات التي تقدم بها محل تعاطف جاد من طرف القضاء.

http://tinyurl.com/4ta3cjx4

الشارع المغاربي

ديوان الحبوب وغرفة المطاحن يُكذّبان "مرصد رقابة"

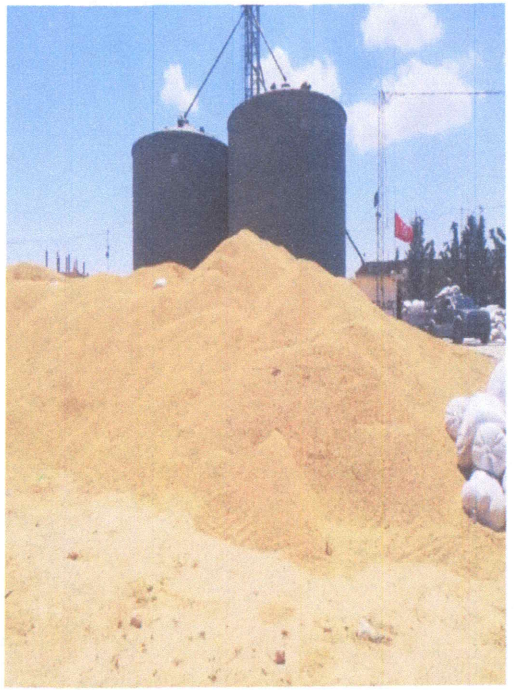

كذّب ديوان الحبوب اليوم الثلاثاء 6 جويلية 2021 ما جاء في مقال صحفي صادر عن "مرصد رقابة" بتاريخ 5 جويلية الجاري تحت عنوان " ديوان الحبوب مفلس ... وتونس بلا خبز في آخر جويلية".

واعتبر الديوان في بيان صادر عنه نشرته وزارة الفلاحة بصفحتها على موقع "فايسبوك" أن "المعطيات الواردة بالمقال مجانبة للصواب وتتضمّن العديد من المغالطات".

وأكد انه" لم يشهد منذ إنشائه سنة 1962 عملية إلغاء إدخال شحنات من الحبوب بعد التعاقد في شأنها مع مزوّدي الحبوب ووصولها إلى الموانئ التونسيّة حتى في صورة تسجيل تأخير على مستوى عمليات تفريغ البواخر" وانه "يؤمن تزويد حاجات البلاد عبر توفير حوالي 3 ملايين قنطار من حبوب الاستهلاك شهريا (1,07 مليون قنطار قمح صلب ومليون قنطار قمح ليّن و0,95 مليون قنطار شعير)".

وأضاف ان وضعية المخزونات ونسبة تغطية حاجات البلاد بتاريخ 30 جوان 2021 تبيّن ان مخزون القمح الصلب متوفر بـ 5,1 ملايين قنطار (إضافة إلى 0,4 مليون قنطار متعاقد بشأنها) مشيرا الى ان ذلك "يؤمن تغطية الحاجات إلى غاية 1 ديسمبر 2021 دون اعتبار الكميات الإضافية المرتقبة من تجميع صابة 2021 (حوالي 1,7 مليون قنطار) ".

وبالنسبة للقمح اللين ذكر الديوان ان المخزون المتوفر يبلغ 1,4 مليون قنطار " مبرزا ان ذلك "يؤمن تغطية الحاجات إلى غاية منتصف أوت 2021 بالإضافة إلى 0,75 مليون قنطار في طور الإنجاز بعد فتح اعتماداتها المستندية " لافتة الى ان ذلك "سوف يساهم في تأمين التغطية إلى غاية بداية سبتمبر 2021 اضافة الى مليوني قنطار متعاقد بشأنها ستغطي حاجات البلاد إلى غاية بداية نوفمبر 2021" .

وبخصوص الشعير أكد الديوان ان كمية المخزون المتوفر تقدّر بـ 1,1 مليون قنطار " مبرزا ان ذلك "يؤمن تغطية الحاجات إلى غاية بداية أوت 2021 دون اعتبار الكميات الإضافية المتعاقد بشأنها (1,75 مليون قنطار)" والتي قال انها "ستغطي حاجات البلاد إلى غاية موفى سبتمبر 2021 " .

وشدّد على أن مصالحه "تتولى بصفة متواصلة وحسب وضعية المخزون إصدار طلبات عروض لشراء كميات إضافية لتغطية حاجات البلاد من الحبوب" مشيرا الى ان الديوان "يشهد منذ سنة 2017 صعوبات مالية ترجع بالأساس الى حجم الأعباء المالية التي يتكبدّها جرّاء تفاقم تعهداته لدى القطاع البنكي" مؤكدا ان ذلك "تسبب في تأخير على مستوى فتح الاعتمادات المستندية الشيء الذي أثر على مستوى التزويد العادي للبلاد من الحبوب".

واضاف ان مصالحه عملت بالتنسيق مع كل الوزارات المتدخلة على مزيد حوكمة توزيع كميات الحبوب على المطاحن بالنظر إلى المخزونات المتوفرة بما يضمن نسقا عاديا لتزويد البلاد بالحبوب وتوفير التمويلات الضرورية لشراءاتها من الحبوب خاصة عبر فتح باب التعامل مع بنوك وطنية عمومية جديدة قال انها قبلت تقديم الدعم المادي للديوان معتبرا ان ذلك "يؤكد ثقة هذه المؤسسات المالية في ديوان الحبوب وفي هياكل التّصرّف الرّاجعة له بالنّظر من جهة ويوفّر من جهة أخرى السّيولة الكافية للإيفاء بكل الالتزامات الماليّة تجاه مزوّدي الحبوب".

من جهتها كذبت الغرفة الوطنية للمطاحن اليوم الثلاثاء 6 جويلية 2021 ما راج من أخبار حول توقف ديوان الحبوب عن تزويد المطاحن بالقمح اللين قبل نهاية شهر جويلية الجاري.

وأكدت الغرفة في بلاغ صادر عنها نشرته بصفحتها على موقع "فايسبوك" ان المطاحن" بصدد التزوّد بالقمح الصلب واللين بنسق عادي وفي اطار الحصص المضبوطة مسبقا " وانها "تواصل تزويد كل حرفائها بحصصهم الشهرية من الفرينة المعدة لصنع الخبز والفرينة الرفيعة بصفة منتظمة ".

وشددت على انه "ليس هناك أية خشية من نقض التزوّد بالقموح او تزويد السوق بالفرينة او غيرها من منتجات القطاع".

http://tinyurl.com/3kjkshk6

مرصد رقابة يتقصى بخصوص التوفر الفُجئي للزيت النباتي المدعم بعد طول انقطاع

AGRICULTURE MAGAZINE

توفر فجئي للزيت المدعم بعد طول انقطاع... والكشف عن فساد فظيع في منظومة الزيت:

تساءل مرصد رقابة حول التوفر الفُجئي للزيت النباتي المدعم بعد طول انقطاع وذلك بعد أشهر طويلة من ادعاء العكس، ورصد شحّ شديد في تزويد الاسواق بهذه المادة.وذكّر مرصد رقابة في بيان نشره اليوم الاربعاء 28 جويلية أنه سبق وان تقصّى في موضوع الزيت المدعم الذي يختفي من الاسواق في غالب الاوقات، وخلص الى نتائج مؤكدة نشرها للعموم، تشير الى فساد فظيع يشمل منظومة الزيت المدعم في كافة مراحلها واضاف البيان ان :

منظومة توريد وتكرير وتعليب وتوزيع الزيت النباتي معقدة للغاية وتتضارب فيها مصالح جهات كثيرة، وتتلاعب بها حيتان كبيرة، تحرم المواطن من حقه في التزود بهذه المادة في حين اختارت سلطة الاشراف رغم التحذيرات والتنبيهات الصمت وعدم الجدية في القضاء على عمليات الاحتكار والتلاعب بالحصص واستعمال الزيت النباتي المدعم في غير الاغراض المخصصة له.وكان الديوان الوطني للزيت قد اعلن في بيان له "توفر كميات من زيت الصوجة المكرر"، داعيا كافة معلبي الزيت النباتي المدعم والمرخص لهم من قبل الوزارة المكلفة بالتجارة للتزود بهذه المادة، ابتداء من اليوم الإربعاء 28 جويلية 2021.و وجه "مرصد رقابة" طلب نفاذ إلى المعلومة إلى الرئيس المدير العام للديون الوطني للزيت مطالبا بمعرفة المعطيات التالية:قيمة وكميات مخزونات المواد الأولية للزيوت النباتية الخام بتاريخ 31 ماي 2021 و30 جوان 2021 و27 جويلية 2021- قيمة وكميات مخزونات الزيوت النباتية المكررة بتاريخ 31 ماي 2021 و30 جوان 2021 و27 جويلية 2021- قيمة وكميات مخزونات الزيوت النباتية المعلبة بتاريخ 31 ماي 2021 و30 جوان 2021 و27 جويلية 2021- تفصيل شهري لشراءات الزيوت النباتية الخام للسّداسي الأول من سنة 2021- تفصيل شهري لقيمة وكميات مخزونات الزيوت النباتية المدعمة للسّداسي الأول من سنة 2021- تفصيل شهري لمبيعات الديوان الوطني للزيت للمعلبين من الزيوت النباتية المدعمة خلال السّداسي الأول من سنة 2021.

http://tinyurl.com/2p8jxka9

مرصد رقابة يتقصى بخصوص التوفر الفُجئي للزيت النباتي المدعم بعد طول انقطاع

أعلن الديوان الوطني للزيت في بيان له "توفر كميات من زيت الصوجة المكرر"، داعيا كافة معلبي الزيت النباتي المدعم والمرخص لهم من قبل الوزارة المكلفة بالتجارة للتزود بهذه المادة، ابتداء من اليوم الإربعاء 28 جويلية 2021.ويثير هذا الاعلان تساؤلات جدية حول توقيته، والتوفّر الفجئي لكميات من الزيت دون سابق انذار، وذلك بعد أشهر طويلة من ادعاء العكس، ورصد شحّ شديد في تزويد الاسواق بهذه المادة.وسبق لمرصد رقابة أن تقصّى في موضوع الزيت المدعم الذي يختفي من الاسواق في غالب الاوقات، وخلص الى نتائج مؤكدة نشرها للعموم، تشير الى فساد فظيع يشمل منظومة الزيت المدعم في كافة مراحلها (انظر الروابط المرفقة أدناه).فمنظومة توريد وتكرير وتعليب وتوزيع الزيت النباتي معقدة للغاية وتتضارب فيها مصالح جهات كثيرة، وتتلاعب بها حيتان كبيرة، تحرم المواطن من حقه في التزود بهذه المادة في حين اختارت سلطة الاشراف رغم التحذيرات والتنبيهات الصمت وعدم الجدية في القضاء على عمليات الاحتكار والتلاعب بالحصص واستعمال الزيت النباتي المدعم في غير الاغراض المخصصة له.وعطفا على البيان الأخير، وجه "مرصد رقابة" طلب نفاذ إلى المعلومة إلى السيد الرئيس المدير العام للديون الوطني للزيت مطالبا بمعرفة المعطيات التالية:

قيمة وكميات مخزونات المواد الأولية للزيوت النباتية الخام بتاريخ 31 ماي 2021 و30 جوان 2021 و27 جويلية 2021

- قيمة وكميات مخزونات الزيوت النباتية المكررة بتاريخ 31 ماي 2021 و30 جوان 2021 و27 جويلية 2021
- قيمة وكميات مخزونات الزيوت النباتية المعلبة بتاريخ 31 ماي 2021 و30 جوان 2021 و27 جويلية 2021-
- تفصيل شهري لشراءات الزيوت النباتية الخام للسّداسي الأول من سنة 2021-
- تفصيل شهري لقيمة وكميات مخزونات الزيوت النباتية المدعمة للسّداسي الأول من سنة 2021- تفصيل شهري لمبيعات الديوان الوطني للزيت للمعلبين من الزيوت النباتية المدعمة خلال السّداسي الأول من سنة 2021.

- http://tinyurl.com/mtmcsvx6

عاجل:
تطورات جديدة في قضية "أقساط القروض البنكية المؤجلة"

تطورات جديدة في قضية "أقساط القروض البنكية المؤجلة":

وصّل مرصد رقابة اليوم الثلاثاء 3 أوت 2021 بتطورات ايجابية في ملفّ سداد أقساط القروض المؤجلة خلال الحجر الصحي الاجباري الذي اقرته الحكومة في مارس 2020 مع بدايات تفشي فيروس كرورنا، وما رافقه من توظيف فوائض إضافية وخطايا تأخير وعمولات وعمليات اعادة جدولة على أقساط تلك القروض.

فقد تعهّد مجلس المنافسة بقضية استعجالية وقضية في الأصل فيما يتعلّق بتشكّل "وفاق بنكي" مخالف لقوانين المنافسة، ومن المنتظر أن يصدر المجلس حكمه في غضون أيام قليلة حسب مصادرنا.

وجاء تعهّد مجلس المنافسة على إثر المراسلة التي وجهها مرصد "رقابة" إلى مجلس المنافسة بتاريخ 22 جانفي 2021 حول "تشكيل وفاق مخالف

للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة ترتب عنه توظيف فوائض إضافية مجحفة على أقساط القروض التي تم تأجيل سدادها بمقتضى إجراءات حكومية جرّاء وباء كوفيد19".

ومن بين الخطوات التي قام به "مرصد رقابة" من أجل التصدّي لعملية التحيل الموصوفة التي قامت بها البنوك التونسية ضد حرفائها، ايداع عريضة بتاريخ الاربعاء 10 فيفري 2021 لدى المحكمة الادارية ضد محافظ البنك المركزي السيّد مروان العباسي، ورئيس الحكومة ووزير المالية، وذلك على خلفية امتناع البنك المركزي عن اصدار منشور يضبط كيفية سداد أقساط القروض المؤجلة، والتواطؤ مع قرار البنوك.

وطالب المرصد في قضيته ضدّ المحافظ بإلزام البنك المركزي بإصدار منشور يحجّر على البنوك والمؤسسات المالية تقاضي أي عمولات أو فوائض من حرفائها نتيجة التأجيل أو مراجعة العقود أو أي وثائق ومستندات أخرى، كما يقضي بإلزامها بإرجاع المبالغ المالية تقاضتها تحت أي مسمّى كان دون وجه حقّ بعنوان فترة التأجيل أو خصمها من الأقساط المستقبلية للقروض.

http://tinyurl.com/25957cdj

آخر تطورات قضية أقساط القروض البنكية المؤجلة في تونس

كشف مرصد "رقابة" التونسي اليوم الثلاثاء عن التوصل لتطورات إيجابية في ملفّ سداد أقساط القروض المؤجلة خلال الحجر الصحي الاجباري الذي أقرته الحكومة في مارس 2020 مع بدايات تفشي فيروس كوفيد-19، وما رافقه من توظيف فوائض إضافية وخطايا تأخير وعمولات وعمليات اعادة جدولة على أقساط تلك القروض.

ويذكر أن مجلس المنافسة فقد تعهّد بفتح قضية استعجالية وقضية في الأصل فيما يتعلّق بتشكّل "وفاق بنكي" مخالف لقوانين المنافسة، ومن المنتظر أن يصدر المجلس حكمه في غضون أيام قليلة وفقا لمصادر صحافية.

ويأتي تعهّد مجلس المنافسة على إثر المراسلة التي وجهها مرصد"رقابة" إلى مجلس المنافسة بتاريخ 22 يناير/جانفي الماضي حول "تشكيل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة ترتب عنه توظيف فوائض إضافية مجحفة على أقساط القروض التي تم تأجيل سدادها بمقتضى إجراءات حكومية جرّاء وباء كوفيد19".

ويشار إلى أنه من بين الخطوات التي قام به "مرصد رقابة" من أجل التصدّي لعملية التحيل الموصوفة التي قامت بها البنوك التونسية ضد حرفائها، إيداع عريضة بتاريخ الأربعاء 10 فبراير/فيفري المنقضي لدى المحكمة الادارية ضد مروان العباسي محافظ البنك المركزي، ورئيس الحكومة ووزير المالية، وذلك على خلفية امتناع البنك المركزي التونسي عن إصدار منشور يضبط كيفية سداد أقساط القروض المؤجلة، والتواطؤ مع قرار البنوك.

ودعا المرصد في قضيته ضدّ المحافظ بإلزام البنك المركزي التونسي بإصدار منشور يحجّر على البنوك والمؤسسات المالية تقاضي أي عمولات أو فوائض من حرفائها نتيجة التأجيل أو مراجعة العقود أو أي وثائق ومستندات أخرى، كما يقضي بإلزامها بإرجاع المبالغ المالية تقاضتها تحت أي مسمّى كان دون وجه حقّ بعنوان فترة التأجيل أو خصمها من الأقساط المستقبلية للقروض

http://tinyurl.com/42zdc7ff

هيئة النفاذ إلى المعلومة تلزم الشركة الوطنية لتوزيع البترول بمزيد من الشفافية

نسمة الاثنين 23 أوت 2021 - 11:53 وطنية

أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة اليوم الاثنين 23 أوت 2021، قرارا ملزما في الدعوى التي رفعها "مرصد رقابة" ضد الشركة الوطنية لتوزيع البترول بعد أن رفضت مدّ المرصد بوثائق وتقارير بحثها في إطار عمله الرقابي.

وجاء هذا القرار بعد أن رفض المدير العام للشركة الوطنية لتوزيع البترول بتاريخ 23 ديسمبر 2020، من تمكين المرصد من الحصول على نسخ ورقية من تقرير مراجع الحسابات حول القوائم المالية (العام والخاص) للسنوات المحاسبية من 2016 الى 2019، نسخة من تقرير مراجع الحسابات للرقابة الداخلية المتعلق بالإجراءات الادارية والمالية والمحاسبية للسنوات من 2016 الى 2019، بالإضافة الى تقارير النشاط لذات السنوات المحاسبية.
بحجة عدم الرّد على "مرصد رقابة" في الآجال القانونية بالقول إن "تقارير مراجع الحسابات تتضمن أمورا من غير المستساغ نشرها للجمهور، نظرا لإمكانية استغلال تلك المعلومات تجاريا من قبل الشركات المنافسة في قطاع المحروقات، أو حتى استغلال تلك المعلومات من قبل مجموعات اجرامية للمساس بالأمن العام".
وتعللت الشركة كذلك بـ"مخاطر" تشمل الأمن القومي والدفاع في حال الاستجابة لطلب المرصد بالحصول على تلك الوثائق.
لتمرّ هيئة النفاذ الى المعلومة ردّت تلك الادعاءات وألزمت الشركة بتقديم كافة الوثائق التي طلبها "مرصد رقابة".

هيئة النفاذ إلى المعلومة تلزم شركة "عجيل" بتقديم كافة الوثائق التي طلبها "مرصد رقابة"

نسمة الاثنين 23 أوت 2021 - 17:45 وطنية

صدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة اليوم 23 أوت 2021 قرارا ملزما في الدعوى التي رفعها "مرصد رقابة" ضد الشركة الوطنية لتوزيع البترول التي رفضت مدّه بوثائق وتقارير يحتاجها في إطار عمله الرقابي.

وألزمت هيئة النفاذ إلى المعلومة الشركة بتقديم كافة الوثائق التي طلبها "مرصد رقابة".
وجاء في قرار الهيئة أن "هذه الوثائق لا تدخل تحت نطاق المعلومات المحول النفاذ إليها من أي طالب وهي لا تندرج تحت طائلة احكام الفصل 6 من القانون الاساسي المتعلق بواجب التبيّن التلقائي للمعلومة بمبادرة من الهيكل المعني".
وتضمن قرار الهيئة الذي تحت عدد 2752 بتاريخ 24 جوان 2021 يقول: "إن حصول العارض (مرصد رقابة) على الوثائق المطلوبة ليس من شأنه أن يؤدي إلى إلحاق أي ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدبلوماسية المتعلقة بها، كما أنه لا يندرج ضمن أي حالة من حالات الاستثناء الأخرى الواردة بالفصل 24 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016.
وأكدت الهيئة أن حصول العارض على هذه الوثائق إنما يتنهض ضمن تحقيق أهداف القانون الرامية الى تكريس مبدأ الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتصرف في المرفق العمومي لقطاع الطاقة ومراقبة حسن التصرف في المال العام".

للتغيير و المراجعة أمام كل من اللجنة الدائمة للتدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة و الهيئة العامة للرقابة الإدارية و المالية، و عليه فإن هذه الوثائق لا تدخل تحت نطاق المعلومات المحوّل النفاذ لها من أي طالب و هي لا تندرج تحت طائلة أحكام الفصل 6 من القانون الأساسي المتعلّق بواجب النشر التلقائي للمعلومة بمبادرة من الهيكل المعني، مضيفة تمسكها بعدم وجاهة الطلب في خصوص تقارير مراقبي الحسابات حول أنظمة الرقابة الداخلية و تقارير النشاط، طالبة حجب المعطيات التجارية و الأمنية الحساسة الواردة بتقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية عن السنوات موضوع الطلب فقط لا غير.

http://tinyurl.com/3zr2mbpn

بخصوص تحجير السفر ضد 12 شخصا مشتبها به في التورط في شبهات فساد مالي وإداري في ملف استخراج ونقل 600 ألف طن من الفسفاط بمنجم المكناسي وهو ملف من جملة 4 ملفات متعلقة باستخراج ونقل الفسفاط

أخبر أون لاين
AKHERKHABARONLINE.COM

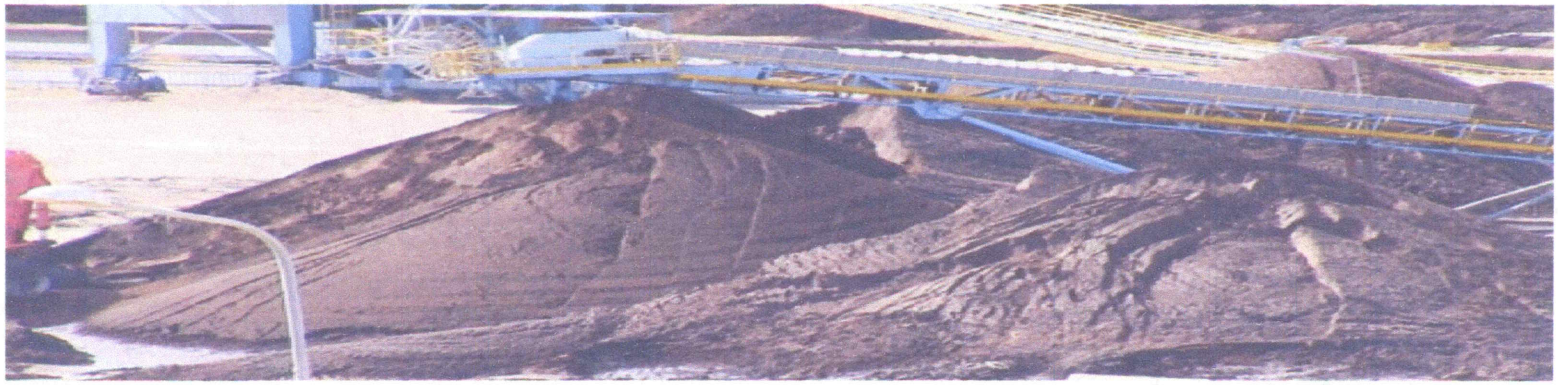

مرصد رقابة : تورط اكثر من 12 شخصا في شبهة فساد تعلقت باستخراج 600 ألف طن من الفسفاط بمنجم المكناسي

آمنة السليطي

اعلن مرصد الرقابة في بيان له اليوم الاثنين 9 اوت 2021 . ان النيابة العمومية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي اصدرت قرارا بتحجير السفر ضد 12 شخصا مشتبها به في التورط في شبهات فساد مالي واداري في ملف استخراج ونقل 600 ألف طن من الفسفاط بمنجم المكناسي وهو ملف من جملة 4 ملفات متعلقة باستخراج ونقل الفسفاط بناء على الشكاية التي رفعها مرصد رقابة قبل سنة.

و بين المرصد انه من بين أبرز المشمولين بهذا القرار سليم الفرياني وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وعبد اللطيف حمام الرئيس المدير العام الأسبق لشركة فسفاط قفصة وكاتب العام سابق وعلي خميلي رئيس مدير عام سابق للشركة وفتحي شفرود مراقب دولة عام للفترة من 2013 الى 2017 وطفلي علي نائب برلمان وصاحب شركة مناولة وعبد الوهاب حفيظ شقيقه وغيرهم.

وعبر مرصد رقابة عن ثقته في حرص القطب القضائي على كشف الحقيقة كاملة وتحميل المسؤوليات في هذه القضية والقضايا الثلاثة الأخرى المرتبطة، آملا أن يتم التعاطي سريعا مع بقية الملفات الأخرى التي تم تقديمها خلال السنتين الماضيتين وتتضمن

http://tinyurl.com/22sfabjs

موقع الصحفيين التونسيين بصفاقس

مرصد رقابة يتقدم بطلب القيام بالحق الشخصي في القضيتين التحقيقيتين حول صفقة شحن ونقل الفسفاط

تقدم مرصد رقابة صباح اليوم بطلب القيام بالحق الشخصي في القضيتين التحقيقيتين اللتين تم فتحهما في ملف صفقة شحن ونقل الفسفاط المرشح من مغاسل الرديف وأم العرايس الى مصانع المجمع الكيميائي التونسي بقابس وصفاقس والمصنع التونسي الهندي للأسمدة خلال سنة 2014 وملاحقها (8 ملاحق)، وصفقة استخراج ونقل 600 الف طن من الفسفاط من منجم المكناسي. وهما القضيتان الأوليان من ضمن أربع تفرعت عن الشكاية التي رفعها المرصد منذ جويلية 2020.

ويتعهد مرصد رقابة بالمتابعة الدقيقة لمسار هذه القضايا بالاعتماد على فريق محامين وباليقظة التامة لضمان إنفاذ القانون وتحقيق العدالة ومحاسبة كل المتورطين في التجاوزات دون تمييز على أساس الاعتبارات القطاعية والسياسية ودون أدنى ارتهان لأي ضغوطات أو تدخلات.

ويعتبر المرصد أن مآلات هذا الملف، الذي يحظى باهتمام ومتابعة الرأي العام والذي ستتلوه في المدة القادمة ملفات أهم وأخطر، وطريقة التعاطي معه ستعطي مؤشرا على مدى جدية انخراط السلطة القضائية في محاربة الفساد.
والانطباعات الأولى لدينا غير مطمئنة.

http://tinyurl.com/5n6rjh5b

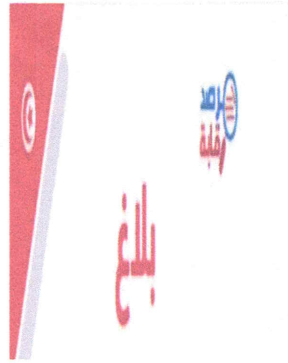

مرصد رقابة : الإنطباعات الأولى حول مآل ملف شحن ونقل الفسفاط غير مطمئنة

نشر مرصد رقابة اليوم الثلاثاء بلاغا أكد من خلاله بأنه "يتعهد بالمتابعة الدقيقة لمسار قضايا ملف صفقة شحن ونقل الفسفاط بالاعتماد على فريق محامين وباليقظة التامة لضمان إنفاذ القانون وتحقيق العدالة ومحاسبة كل المتورطين في التجاوزات دون تمييز على أساس الاعتبارات القطاعية والسياسية ودون أدنى ارتهان لأي ضغوطات أو تدخلات"

واعتبر المرصد أن "مآلات هذا الملف، الذي يحظى باهتمام ومتابعة الرأي العام والذي ستتلوه في المدة القادمة ملفات أهم وأخطر، وطريقة التعاطي معه ستعطي مؤشرا على مدى جدية انخراط السلطة القضائية في محاربة الفساد مشددا أن الانطباعات الأولى لديه غير مطمئنة".

وأشار المرصد إلى أنه "تقدم صباح اليوم الثلاثاء بطلب القيام بالحق الشخصي في القضيتين التحقيقيتين التين تم فتحهما في ملف صفقة شحن ونقل الفسفاط المرشح من مغاسل الرديف وأم العرايس الى مصانع المجمع الكيميائي التونسي بقابس وصفاقس والمصنع التونسي الهندي للأسمدة خلال سنة 2014 وملاحقها (8 ملاحق)، وصفقة استخراج ونقل 600 الف طن من الفسفاط من منجم المكناسي. وهما القضيتان الأوليان من ضمن أربع تفرعت عن الشكاية التي رفعها المرصد منذ جويلية 2020".

http://tinyurl.com/35xkxafy

غلق الدائرة الاقتصادية بمنوبة، " مرصد رقابة" يؤكد التلاعب برخص التاكسي بعدة ولايات أخرى

أنباء تونس Kapitalis

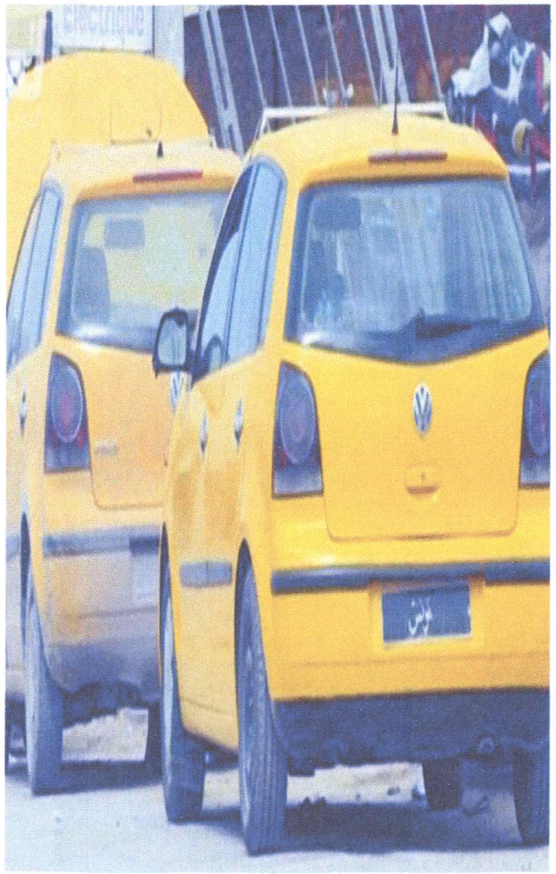

علم "مرصد رقابة" أنه تم يوم الثلاثاء 24 أوت 2021 إغلاق مكتب دائرة العمل الاقتصادي بولاية منوبة، ووضعه على ذمة الابحاث بعد تفتيشه من قبل أعوان الفرقة المركزية للأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالعوينة، وحجز عدد من الملفات الادارية الموجودة به، ومنع استغلاله، وهو اجراء يأتي ضمن ابحاث متواصلة وتحقيقات قضائية جارية بخصوص شكاية رفعها سابقا رئيس "مرصد رقابة" ضدّ عصابة لإسناد رخص للتاكسي الفردي بولاية منوبة خارج الأطر القانونية في افريل 2019.

وتتضمن الشبهات تكوين شبكة لمنح رخص سياقة ورخص تاكسي باستعمال التدليس لوثائق رسمية واختراق للمنظومات المعلوماتية ومنح لرخص سياقة بدون اجتياز امتحانات واستعمال أرقام رخص سابقة لأشخاص بالمحاباة والرشوة والابتزاز المالي والاخلاقي في مخالفة صريحة للمنظومة القانونية، وبشكل يهدد الأمن العام.

"مرصد رقابة" رفع هذه الشكاية ضد والي منوبة السابق أحمد السماوي ورئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية بالولاية لسعد بن عمار ومسؤولين جهويين امنيين واداريين ومسؤولين في وزارة النقل. وأذنت النيابة العمومية بالقطب القضائي والاقتصادي والمالي في جانفي 2021، بفتح تحقيق ضد 9 أشخاص، وتم تحجير السفر والعرض على القيس من قبل قاضي التحقيق بالمكتب السابع بالقطب في حق كل من الوالي السابق والمعتمد الأول وكاتب عام سابق لولاية منوبة، ومواطن، وإبقائهم في حالة سراح.

إن "مرصد رقابة" إذ يجدد التحية لأعوان الفرق المركزية للأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالعوينة على المهنية والجدية في الأبحاث، فإنه يعتبر أن هذه الأبحاث لم تكن لتتقدم لولا شجاعة وصبر وتفاني المبلّغين عن تلك الشبهات رغم غياب أدنى اجراءات الحماية المفترض أنهم يتمتعون بها بمقتضى قانون حماية المبلغين.

ويؤكد المرصد أنه بصدد إعداد ملفات مشابهة بخصوص شبكات تلاعب برخص التاكسي الفردي والجماعي في ولايات أخرى. ويدعو المتضررين من هذه الشبكات الادلاء بشهاداتهم ومؤيداتهم لدى المرصد.

http://tinyurl.com/3ms9ket8

إغلاق مكتب دائرة العمل الاقتصادي بولاية منوبة بسبب شبهات تكوين شبكة لمنح رخص سياقة ورخص تاكسي باستعمال التدليس

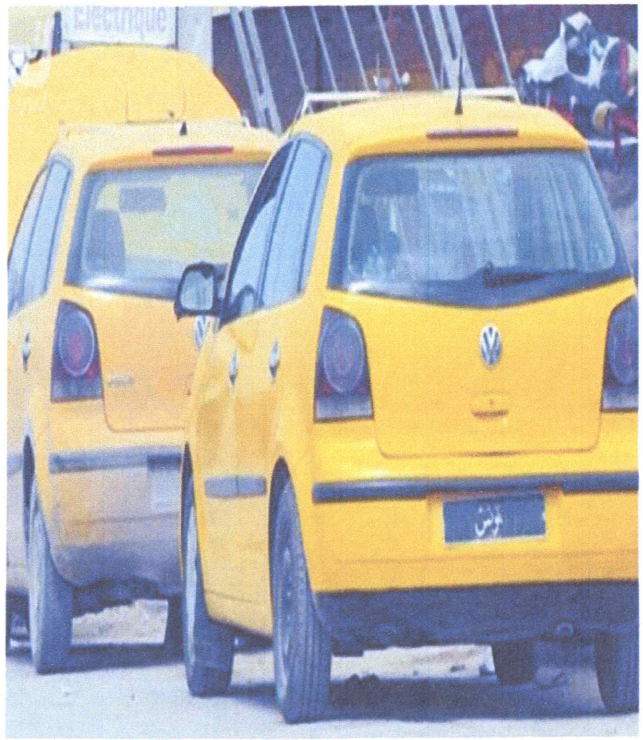

علم "مرصد رقابة" أنه تم يوم الثلاثاء 24 أوت إغلاق مكتب دائرة العمل الاقتصادي بولاية منوبة، ووضعه على ذمة الابحاث بعد تفتيشه من قبل أعوان الفرقة المركزية للأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالعوينة، وحجز عدد من الملفات الادارية الموجودة به، ومنع استغلاله، وهو اجراء يأتي ضمن ابحاث متواصلة وتحقيقات قضائية جارية بخصوص شكاية رفعها سابقا رئيس "مرصد رقابة" ضدّ عصابة لإسناد رخص للتاكسي الفردي بولاية منوبة خارج الأطر القانونية في افريل 2019.

وتتضمن الشبهات تكوين شبكة لمنح رخص سياقة ورخص تاكسي باستعمال التدليس لوثائق رسمية واختراق للمنظومات المعلوماتية ومنح لرخص سياقة بدون اجتياز امتحانات واستعمال أرقام رخص سابقة لأشخاص بالمحاباة والرشوة والابتزاز المالي والاخلاقي في مخالفة صريحة للمنظومة القانونية، وبشكل يهدد الأمن العام.

ويؤكد المرصد أنه بصدد إعداد ملفات مشابهة بخصوص شبكات تلاعب برخص التاكسي الفردي والجماعي في ولايات أخرى. ويدعو المتضررين من هذه الشبكات الادلاء بشهاداتهم ومؤيداتهم لدى المرصد.

https://www.radiosabrafm.net/articles/eghlak-mktb-daer-alaaml-alaktsady-bolay-mnob-bsbb-shbhat-tkoyn-shbk-lmnh-rkhs-syak-orkhs-taksy-bastaamal-altdlys

شبهات جدية بخصوص مناظرة انتداب 306 أعوان في الديوان الوطني للبريد التونسي

TUNISIE CONCOURS.tn

البريد التونسي
LA POSTE TUNISIENNE

مناظرة البريد التونسي

مناظرة انتداب 306 عونا في البريد التونسي: شبهات فساد:

الديوان الوطني للبريد التونسي يتهرب من الرد على طلبي نفاذ الى المعلومة وجههما مرصد رقابة الى الديوان بتاريخ 30 جويلية و6 أوت الماضي بخصوص مآلات المناظرة الخارجية لانتداب 308 عونا بالديوان موزعين على كامل تراب الجمهورية. وهي المناظرة التي شارك فيها آلاف الشباب وتم فيها استكمال الفرز الأولي منذ فترة دون أن يتم الاعلان عن القائمة الأولية للمتناظرين المقبولين ودون أن يتم دعوة المترشحين عبر برقيات لاستكمال ملفاتهم واجتياز المناظرة الكتابية.

تهرب الرئيس المدير العام للديوان الوطني للبريد التونسي السيد سامي المكي من الرد على مطلب النفاذ يؤكد أن الشكوك التي وردتنا من عديد الشباب المشاركين في المناظرة بوجود تلاعب كبير في المناظرة المذكورة قد تكون جدية ولم تأت من فراغ.

الشكاوى التي وصلتنا تتعلق بشكوك في تدخل مباشر من قبل الطرف النقابي ممثلا خاصة في رئيس جامعة البريد الحبيب الميزوري وعضو الجامعة الحبيب التليلي في النتائج وفي قائمة المقبولين بعد عملية الفرز بتواطئ من مسؤولين في الادارة العامة، قبل الاضطرار لايقاف الاعلان على النتائج وتأجيل المناظرة الكتابية (والحديث أصلا على امكانية الغاء المناظرة) خوفا من ردة فعل الرأي العام هذه الأيام.

وفي ما يلي ، رد البريد التونسي بتاريخ 01 سبتمبر 2021 ، على الاتهامات الموجهة له من قبل مرصد رقابة ، وفي ما يلي نص البلاغ"توضيح في خصوص مناظرة البريد التونسي

تبعا لما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي بخصوص المناظرة الخارجية التي ينظمها البريد التونسي لانتداب عدد 308 عونا موزعين على كامل التراب التونسي وتحديدا لما جاء ببيان مرصد رقابة من وجود "شكوك" حول شفافية المناظرة يهم البريد التونسي توضيح ما يلي:

تولى البريد التونسي الإعلان عن فتح باب الترشحات للمناظرة المذكورة بتاريخ 26 مارس 2021 إلا انه تلقى 204342 مطلب ترشح إلى غاية غلق باب الترشحات بتاريخ 14 أفريل 2021 ، مما تطلب مجهودات كبيرة لتأمين عمليات قبول الترشحات وفرزها و استغرق حيزا زمنيا طويلا.

وتبقى مؤسسة البريد التونسي مفتوحة لكافة هياكل الرقابة للتثبت من ظروف انجاز المناظرة التي تتم في كنف الشفافية

https://tunisieconcours.tn/concours-poste-2021/

التلاعب بنتائج مناظرة لانتداب 308 عون..البريد التونسي ينفي الشكوك..

سياسة / الأربعاء 01 سبتمبر 2021 16:58

على بوعجة (قابة منتمة حول البريد التونسي بـ"شبهات جدية بخصوص مناظرة انتداب 308 عونا في الديوان الوطني للبريد التونسي". واعتبر المرصد أن الديوان يلهرب من الرد على طلبات النفاذ الى المعلومة التي وجهها للديوان بتاريخ 30 جويلية و 6 أوت الماضي بخصوص مآلات المناظرة الخارجية لانتداب 308 عونا بالديوان مؤاخذا على ذكامل تراب الجمهورية

وهي المناظرة التي شارك فيها آلاف الشباب وتم فيها استكمال الفرز الأولي منذ فترة دون أن يتم الإعلان عن القائمة الأولية للمناظرين المقبولين دون أن يتم دعوة المترشحين عبر بوابات لاستكمال متطلبات واجتياز المناظرة الكتابية

وتم ملئ الملف بعد أن عبر مجموعة من الشباب المشاركين في المناظرة عن شكوك بوجود تلاعب كبير . وهي شكوك تتعلق بالتدخل المباشر من قبل الدعرف النفاني في النتائج وفي قائمة المقبولين بعد عملية الفرز و تورط مسؤولين في الدارة العامة في الملف مما قد يؤدي لإيقاف الإعلان على النتائج تأجيل المناظرة الكتابية مع التحديث أعلاه على امكانية الغاء المناظرة جوهيا من ردة فعل الرأي العام هذه الأيام

البريد يستعد للإعلان عن النتائج

وفي هذا السياق أصدر البريد التونسي اليوم الأربعاء 1 سبتمبر 2021 بلاغا توضيحيا أعلن من خلاله أنه بوفي الإعلان عن فتح باب الترشحات للمناظرة المذكورة بتاريخ 26 مارس 2021 إلا انه تلقى 204342 مطلب ترشح إلى غاية غلق باب الترشحات بتاريخ 14 أفريل 2021 . مما تطلب مجهودات كبيرة للأمس عمليات قبول الترشحات وفرزها و استغرق حدرا زمنيا طويلا.

وبين أنه ضمانا لتكافؤ الفرص وشفافية إجراءات المناظرة قام البريد التونسي بتطوير تطبيقة إعلامية تمكن تلقي الترشحات وترتيب المترشحين وفق معايير موضوعية تم ضبطها في بلاغ الترشح وذلك للحد من التدخل البشري وإعطاء الشفافية على هذه العملية

وأكدت ادارة البريد التونسي أنه سيتم في القريب الإعلان عن القائمة الأولية للمقبولين والتي تضم 6160 مقبول سيتوافر لدى المناظرة البت في ملفاتهم وخاصة الثلث من متحاملي الشهادات الوافدة في مطالب الترشح (الشهائد العلمية - المعادلات المتحصل بها...) قبل إخضاعها إلى اختبار ثاني سيقع إجراءه في ظروف شبيهة بظروف اجتياز الاختبارات الوطنية من حيث سرية هوية المترشح والمواضيع وذلك ضمانا للتكافؤ الفرص بين المترشحين. وسيتم قبول 1540 من المختارين الاختبار الثاني الذين سيخضعون لاختبار شفاهي لاختيار 308 منهم.

http://tinyurl.com/y2vbf9f2

الشروق
الأولى للنشر

وزارة الشؤون الاجتماعية ترد على مرصد رقابة حول عدم صرفها اعانات مالية

تاريخ النشر : 2021/08/16 - 21:49

أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية توضيحا مساء الاثنين 16 أوت 2021، على خلفية تقدّم مرصد رقابة عن طريق رئيسه عماد الدايمي بطلب النفاذ إلى المعلومة بتاريخ 16 جويلية 2021، حول "الأسباب الراجعة لعدم التزام وزارة الشؤون الاجتماعية بصرف الاعانات المالية المنصوص عليها صلب اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 2 أفريل 2021 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير".

وقالت الوزارة، إنه خلافا لما ورد بتدوينة رئيس المرصد، فإن الإعانة المالية موضوع اتفاقية القرض بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي لم يقع إقرارها لعيد الأضحى وإنما كانت تهدف للتخفيف من الانعكاسات الاجتماعية السلبية لجائحة كورونا على العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل، وهي الجائحة التي لا تزال تفتك بأرواح المواطنين وتخلّف مصاعب اقتصادية واجتماعية لهذه الفئات الهشة والعديد من المؤسسات الاقتصادية التونسية.

وبينت الوزارة أنها لم تلتزم بصرف هذه المنحة بمناسبة العيد إذ يفترض ذلك أن يكون مبلغ القرض قد تم تحويله فعلا للحساب الخاص بالبنك المركزي من قبل البنك الدولي ووضعه على ذمة الوزارة حتى يتم ضبط موعد محدّد ونهائي لبداية صرف هذه المساعدات وكل ما صرّح به وزير الشؤون الاجتماعية ردا على أسئلة بعض الصحافيين تمثل في إمكانية صرفها قبل موفى جويلية 2021 بعد إنهاء الاجراءات وفض بعض الاشكالات مع وزارتي الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار وتكنولوجيات الاتصال والبنوك والبريد والتي يبقى فضّها ضروريا لتحويل المبالغ المخصّصة، ضمن القرض المشار إليه، للمساعدات الظرفية والاستثنائية لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والمقدرة بمائة مليون دولار أي ما يعادل تقريبا 275 مليون دينار تونسي وهو الأمر الذي لم يحصل بعد حيث لم يقع تحويل المبلغ المخصّص لهذه المساعدات من طرف البنك الدولي إلى غاية يوم 16 أوت 2021 تاريخ نشر هذا التوضيح وفق التوضيح ذاته.

وكان مرصد رقابة استغرب من عدم صرف وزارة الشؤون الاجتماعية لمنحة عيد الأضحى للعائلات المعوزة ومحدودي الدخل الممولة من البنك الدولي، معتبرا أن الوزير محمد الطرابلسي أحلف وعده بصرف المنحة الاستثنائية المخصصة للعائلات المعوزة (180 دينار) ولمحدودي الدخل (300 دينار) تزامنا مع عيد الاضحى، معتبرا ان ذلك تسبب في معاناة كبرى لعشرات الاالاف العائلات التي كانت تعول على تلك المنحة بمناسبة العيد والالتزامات الاخرى .

واوضح أن المبلغ الجملي للمنح المخصصة لتلك الفئات متوفر منذ أسابيع في اطار قرض ميسر ممول من طرف البنك الدولي "للمساهمة في تمويل مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كوفيد 19"، بمبلغ قدره 300 مليون دولار. وهو القرض الذي كان موضوع القانون 19/2021 التي صادق عليها مجلس نواب الشعب بتاريخ 10 أفريل 2021.

http://tinyurl.com/mud9n4fa

مناظرة وهمية في الشركة التونسية للملاحة لتمرير تسوية وضعية متعاقدين من أبناء قياديين نقابيين بالتحيل على القانون

مرصد رقابة: مناظرة وهمية في الشركة التونسية للملاحة لتمرير تسوية وضعية متعاقدين من أبناء قياديين نقابيين بالتحيل على القانون:

توجه مرصد رقابة يوم الاربعاء 8 سبتمبر بطلب نفاذ الى المعلومة الى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للملاحة للمطالبة بتفاصيل الاتفاق الذي حصل بين الشركة ووزارة الاشراف وممثلي الجامعة العامة للنقل والنقابات الأساسية للشركة في شهر جويلية الماضي وتم بموجبه الغاء الاضراب الذي كان مقررا يومي 16 و17 جويلية.

ووفق بلاغ لمرصد رقابة، الاتفاق المذكور تضمن تسوية لوضعية المتعاقدين من أبناء قياديين نقابيين كبار وغيرهم الذين تمتعوا بصفة غير قانونية بالانتداب المباشر الاستثنائي دون مناظرة بصفة متعاقدين لسنوات متكررة، في مخالفة للقانون الذي يحدد مدة انتداب المباشر بسنة واحدة غير قابلة للتمديد وبشروط صارمة.

البلاغ تضمن تسوية "طبقا للفصل 76 من القانون عدد 78 لسنة 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة التجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا وذلك بفتح مناظرات لسنوات 2019 و2020 و2021 حسب حاجيات الشركة برا وبحرا".

للتذكير فان الشركة أعلنت في ديسمبر 2020 عن فتح مناظرة خارجية بالملفات لانتداب 30 عونا إداريا في خطط مختلفة "بعنوان سنة 2018"، تتضمن خططا في ادارة الموارد البشرية التي فيها فائض أعوان أكثر بكثير من المعايير المعمول بها. كما أن الشهائد العلمية المطلوبة للترشح لكل خطة لا تتناسب مع المهام المعنية.

وقد بين المرصد آنذاك أن تلك المناظرة وهمية والهدف منها تسوية وضعية المتعاقدين من أبناء القياديين النقابيين بالتحايل على القانون، دون أدنى ضمانات وشروط الشفافية والنزاهة وتكافؤ.

المرصد تقدم آنذاك بطلب نفاذ للادارة العامة للشركة بخصوص تلك المناظرة وبخصوص الانتدابات المباشرة في الشركة خلال السنوات الماضية. وجاءنا رد الشركة في 25 جانفي 2021 بامضاء الرئيس المدير العام الجديد عماد زميت يقول فيه أن الشركة بصدد اعداد المعطيات المطلوبة وسيتم ارسالها حال استكمالها. ومازال الاعداد متواصلا الى اليوم على ما يبدو.

https://www.babnet.net/rttdetail-252824.asp

الرأي الجديد
الخبر اليقين.. الرأي المستقل

نتائج "مفزعة": أين ذهبت القروض التي تحصّلت عليها تونس منذ 2010 ؟

أكد مرصد "رقابة"، أنه قام خلال الأشهر الماضية بتجميع كل المعطيات والوثائق المتعلقة باتفاقيات القروض والهبات الخارجية، التي أبرمتها الدولة التونسية مع شركاء اقتصاديين أجانب منذ سنة 2010 إلى موفى سنة 2020.

وأوضح المرصد، في بيان له، أنه تحصّل على وثائق ومعطيات تهمّ ما يقارب 300 اتفاقية قرض أو هبة مصادق عليها من البرلمان، كما توفّرت لديه أرقاما بخصوص الدين الخارجي للدولة التونسية هي الأدقّ والأكثر تفصيلا، مؤكدا أنه سينشرها قريبا للرأي العام.

وذكر مرصد "رقابة"، أنه انطلق منذ مدّة في متابعة مدى انجاز المشاريع التي تمّ تمويلها بتلك القروض في جميع المجالات ومقارنة نسب التقدم في الانجاز بنسب التقدم في استهلاك الموارد موضوع القروض، مشيرا إلى أنه سينشر قريبا استخلاصات الدراسة المعمّقة بعد استكمال الموجة الثالثة من طلبات النفاذ في الغرض.

*** النتائج الأولية مفزعة جدا**

ووصف مرصد "رقابة"، النتائج الأولية التي تحصل عليها بالمفزعة جدا جدا، بخصوص حجم الديون المتراكمة وبخصوص ضعف نسبة الانجاز وغياب الرقابة على الانجاز من طرف الحكومات المتعاقبة، وأيضا من طرف المانحين والجهات المقرضة وبالطبع من طرف المجتمع المدني والرأي العام.

*** تحويل وجهة نسبة كبيرة من القروض لوجهات غير معلومة**

القناعة التي حصلت لدينا أنه تمّ تحويل وجهة نسبة كبيرة من القروض، إما لدعم الميزانية وسدّ الثغرات الرهيبة في المالية العمومية أو لوجهات غير معلومة.

ولو تمّ إنجاز كل المشاريع بناء على التعهدات التي قطعتها الدولة على نفسها لتغير حال البلاد ولتحققت نتائج رائدة في التشغيل وتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشراب، وتطوير الفلاحة وحماية البيئة وغيرها .

من المجالات حسب المرصد.

*** الأجيال القادمة ورثت مديونية رهيبة تجاوزت عتبة 100%**

ولكن لم يتحقّق منها الا القليل القليل، والبلاد أصبحت تعيش وضع العقوبة المزدوجة: التنمية لم تتحقق للأجيال الحالية والأجيال القادمة ورثت مديونية رهيبة تجاوزت عتبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي على عكس ما تذهب اليه أغلب التقديرات يتابع المرصد.

وقد تعهّد مرصد "رقابة"، بنشر سلسلة حلقات ستتضمن أرقام وتفاصيل المديونية ونسب انجاز المشاريع حسب القطاعات.

وستخصص الحلقة الأولى للقروض والهبات المخصّصة لبرامج إنشاء السدود وتطوير المنظومة المائية وتزويد المناطق الحضرية والريفية بالماء الصالح للشراب.

http://tinyurl.com/4wfsf3u2

مرصد رقابة يقاضي مسؤولين كبارا في شركة السكك الحديدية على خلفية التعطيل المقصود لمنظومة صيانة عربات نقل الفسفاط

تونس ULTRA

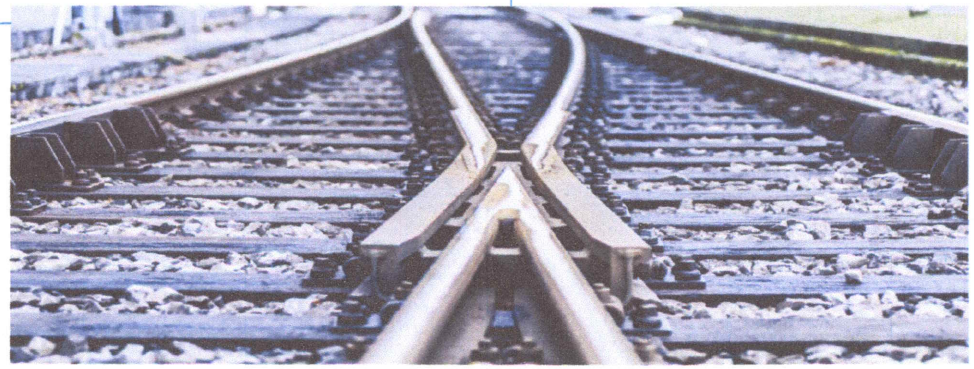

مرصد رقابة يقاضي "مسؤولين كبار" في شركة السكك الحديدية:

أفاد مرصد رقابة، الخميس 23 سبتمبر/أيلول 2021، أنه أودع شكاية لدى وكيل الجمهورية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي ضدّ مسؤولين كبار في الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، منهم رئيسان مديران عامّان و4 مديرين.

وأوضح، في بيان نشره على صفحته الرسمية بموقع التواصل فيسبوك، أن "التهم الموجهة إلى المشتكى بهم تتعلق بالتسبب في خسائر فادحة للشركة وللدولة عبر التعطيل المقصود لمنظومة صيانة مكابح عربات نقل الفسفاط المقتناة من الشركة الشريفية للمعدات الصناعية والحديدية المغربية، مشيرة إلى أنهم "قاموا طيلة 9 سنوات كاملة بتعطيل إنجاز تركيب مقاعد الاختبار الهوائية Bancs d'essais التي تم شراؤها من شركة "فايفلي Faiveley" الفرنسية ومهمتها مراقبة ضغط المعدات الهوائية وكل مكونات المكابح Organes de freins وصيانتها دوريًا، كما قاموا بتعطيل عملية تكوين الفنيين على تلك المعدات"، وفقه.

مرصد رقابة: التهم الموجهة للمشتكى بهم تتعلق بالتسبب في خسائر فادحة لشركة السكك الحديدية والدولة عبر التعطيل المقصود لمنظومة صيانة مكابح عربات نقل الفسفاط المقتناة من شركة مغربية

كما أشار إلى أنه قدم تقريرًا يثبت تعطل ما لا يقل عن 40 عربة من ضمن الـ200 عربة المقتناة في 2012 من المغرب بسبب عدم القيام بالصيانة الدورية لمنظومة المكابح والمعدات الهوائية، مؤكدًا أن "العدد مرشح للارتفاع بشدة في قادم الأيام".

وكشف مرصد رقابة في شكايته عن "توصله بعدد من المراسلات والمذكرات بين مسؤولين في الشركة لرمي الكرة كل للآخر بخصوص تحمّل المسؤولية في عدم تركيب المعدات وعدم إنجاز الدورة التكوينية دون جواب ودون اتخاذ إجراءات عملية لتجاوز الإشكالات".

مرصد رقابة يطالب بفتح بحث تحقيقي بخصوص مسؤولية المشتكى بهم في "التجاوزات والإخلالات التي أدت إلى عدم إنجاز صفقة رغم خلاص كامل فواتيرها منذ سنة 2012، بقيمة إجمالية قاربت 950 ألف دينار"

وجاء في شكاية المرصد أنّ "تلك الاخلالات تنضاف إلى مجموعة من التجاوزات والإخلالات التي هي محل شكايات أخرى سابقة أو بصدد الإعداد، بخصوص منظومة نقل الفسفاط عبر قطارات الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

http://tinyurl.com/yc3rkd34

مرصد رقابة يقاضي مسؤولين كبارا في شركة السكك الحديدية على خلفية التعطيل المقصود لمنظومة صيانة عربات نقل الفسفاط

الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
SOCIETE NATIONALE DES CHEMINS DE FER TUNISIENS

'مرصد رقابة' يقاضي مسؤولين كبار في شركة السكك الحديدية:

أودع "مرصد رقابة" اليوم الخميس 23 سبتمبر 2021 شكاية لدى وكيل الجمهورية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي ضدّ مسؤولين كبار في الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، منهم رئيسان مديرين عامين و4 مديرين.

وتتعلق التهم الموجهة إلى المشتكى بهم وفق نص البيان بالتسبب في خسائر فادحة للشركة وللدولة عبر التعطيل المقصود لمنظومة صيانة مكابح عربات نقل الفسفاط المقتناة من الشركة الشريفية للمعدات الصناعية والحديدية المغربية.

http://tinyurl.com/28k6tzxf

شبهات وتدليس بالمعهد الأعلى للمحاماة

''مرصد رقابة'' يقاضي الموّطين في شبهات فساد وتدليس رافقت مناظرة المعهد الأعلى للمحاماة

نسمة الاثنين 13 سبتمبر 2021 - 17:32 وطنية

أعلن "مرصد رقابة" اليوم الاثنين 13 سبتمبر 2021، عن إيداعه شكاية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 ضد مسؤولين كبار بالمعهد الأعلى للمحاماة، وذلك على خلفية شبهات فساد إداري وتدليس رافقت مناظرة الدخول بالسنة الأولى والسنة الثانية بالمعهد الأعلى للمحاماة (2021-2020).

وأوضح المرصد في بلاغ، بأن الشكاية تستند أساسا إلى التقرير الرقابي النهائي المنجز من طرف الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية تحت اشراف رئاسة الحكومة، وأمر بإنجازها وزير الدولة السابق لدى رئيس الحكومة مكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد، وتتعلق الجهة الرقابة بالتثبت من مدى احترام الإجراءات القانونية والترتيبية المتعلقة بمناظرة الدخول بالسنة الأولى والسنة الثانية بالمعهد الأعلى للمحاماة والتي أعلنت نتائجها يوم 21 جوان 2020، ورافقها سجال كبير حول مدى شفافيتها اضافة الى شكاوى كثيرة من طلبة مترشحين اليها، وفق نص البلاغ.

وأشار المرصد، إلى أن ''المؤيدات التي أرفقها مع شكايته الى القضاء، تثبت وجود تلاعب في إسناد أعداد الاختبار وعمليات تدليس طالت العديد من أوراق المترشحين وذلك بالتصرف في اسناد الاعداد على خلفية الترتيب الجاري بها العمل وتعقد تدليس المعدلات بالزيادة أو التخفيض، من أجل مساعدة أبناء لجنة المناظرة ومعارفهم من المترشحين على النجاح دون وجه حق مستغلين وظيفتهم''، حسب نص البلاغ.

كما تؤكد المؤيدات ذاتها حصول تجاوزات خطيرة تعلقت بعدة مترشحين وعدة اخلالات شكلية، اجرائية وجوهرية تمت معاينتها في إطار المهمة الرقابية.

ومن بين تلك الاخلالات المرصودة: التستر المتعمد على حالات غش من قبل مدير المعهد وعضو لجنة المناظرة، واحداث حالة تضارب مصالح، بالإضافة إلى المساس بصحة وشفافية احتساب العدد النهائي المسند لبعض المترشحين، والتلاعب في احتساب معدلات بعض المترشحين بالزيادة او التنقيص بقصد التأثير على النتائج بما يخدم مصالح المستفيدين بهم ودوائر معارفهم خرقا منهم للقانون الجزائي لتزويرا واستعمالا.

وقال "مرصد رقابة" في شكايته إنه على قناعة بوجود شبهات فساد وتلاعب بمعدلات المترشحين والتدليس بمسك واستعمال مدلس والمشاركة في ذلك على معنى أحكام الفصول 96،82 ،172 وما بعده من المجلة الجزائية، وعن أجل التستر على كل المخالفات وجرائم التدليس ومخالفة قوانين الوظيفة العمومية التي تورط فيها المستفيدين بهم، وعن أجل التستر واستغلال خصائص الوظيفة للحصول على منفعة لا وجه لها لنفسه أو لغيره.

http://tinyurl.com/23ftkph5

"مرصد رقابة" يقاضي المورّطين في شبهات فساد وتدليس رافقت مناظرة المعهد الأعلى للمحاماة

السفير
للحقيقة... أبعاد أخرى
ASSAFIR.COM.TN

أعلن "مرصد رقابة" اليوم الاثنين 13 سبتمبر 2021، عن إيداعه شكاية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس 1 ضدّ مسؤولين كبار بالمعهد الأعلى للمحاماة، وذلك على خلفية شبهات فساد إداري وتدليس رافقت مناظرة القبول بالسنة الأولى والسنة الثانية بالمعهد الأعلى للمحاماة (2020-2021).

وأوضح المرصد في بلاغ، بأن الشكاية تستند أساسا إلى التقرير الرقابي النهائي المنجز من طرف الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية تحت اشراف رئاسة الحكومة، وأمر بإنجازها وزير الدولة السابق لدى رئيس الحكومة مكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد).

وتتعلق المهمة الرقابة بالتثبت من مدى احترام الإجراءات القانونية والترتيبية المتعلقة بمناظرة القبول بالسنة الأولى والسنة الثانية بالمعهد الأعلى للمحاماة والتي أعلنت نتائجها يوم 21 جوان 2020، ورافقها سجال كبير حول مدى شفافيتها اضافة الى شكاوى كثيرة من طلبة مترشحين اليها، وفق نص البلاغ.

وأشار المرصد، إلى أن "المؤيدات التي أرفقها مع شكايته الى القضاء، تثبت وجود تلاعب في إسناد أعداد الاختبار وعمليات تدليس طالت العديد من أوراق المترشحين وذلك بالتصرف في اسناد الاعداد على خلاف التراتيب الجاري بها العمل وتعمّد تدليس المعدلات بالزيادة أو التخفيض، من أجل مساعدة أبناء لجنة المناظرة ومعارفهم من المترشحين على النجاح دون وجه حق مستغلين وظيفتهم"، حسب نص البلاغ.

كما تؤكد المؤيدات ذاتها حصول تجاوزات خطيرة تعلقت بعدة مترشحين وعدة اخلالات شكلية، اجرائية وجوهرية تمت معاينتها في إطار المهمة الرقابية.

ومن بين تلك الاخلالات المرصودة: التستر المتعمد على حالات غش من قبل مدير المعهد وعضو لجنة المناظرة، واحداث حالة تضارب مصالح، بالإضافة إلى المساس بصحة وشفافية احتساب العدد النهائي المسند لبعض المترشحين، والتلاعب في احتساب معدلات بعض المترشحين بالزيادة او التنقيص بقصد التأثير على النتائج بما يخدم مصالح المشتكى بهم ودوائر معارفهم خرقا منهم للقانون الجزائي تزويرا واستعمالا.

وقال "مرصد رقابة" في شكايته إنه على قناعة بوجود شبهات فساد وتلاعب بمعدلات المترشحين والتدليس بمسك واستعمال مدلس والمشاركة في ذلك على معنى أحكام الفصول 82،96 ،172 وما بعده من المجلة الجزائية، ومن أجل التستر على كل المخالفات وجرائم التدليس ومخالفة قوانين الوظيفة العمومية التي تورط فيها المشتكى بهم، ومن أجل التستّر واستغلال خصائص الوظيفة للحصول على منفعة لا وجه لها لنفسه أو لغيره.

http://tinyurl.com/32f47nwe

الحصري

" مرصد رقابة " يقاضي رئيسين مديرين عامّين و4 مديرين في شركة " الشيمينو "

أكّد "مرصد رقابة" أنه أودع يوم أمس الخميس 22 سبتمبر 2021 شكوى لدى وكيل الجمهورية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي ضدّ مسؤولين كبار في الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية من بينهم رئيسين مديرين عامين و4 مديرين.

ووجّه المرصد إلى المشتكى بهم بعض التهم منها التسبب في خسائر فادحة للشركة وللدولة عبر " التعطيل المقصود لمنظومة صيانة مكابح عربات نقل الفسفاط " المقتناة من الشركة المغربيّة " الشريفية " للمعدات الصناعية والحديدية .

http://tinyurl.com/32kswcy6

تسريب ملفات ووثائق حساسة وسرية تابعة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

تونس ULTRA

حمله مسؤولية تسريب ملفاتها.."رقابة" يدعو سعيّد لإنهاء تجميد هيئة مكافحة الفساد

عبّر مرصد "رقابة"، الثلاثاء 5 أكتوبر/تشرين الأول 2021، عن "بالغ قلقه إثر تواتر تسريب ملفات ووثائق حساسة وسرية تابعة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، لِما يمكن أن يترتب عنه من تضييقات وانتقام من المبلغين عن الفساد وتلاعب بمعطيات شخصية وتصاريح بالممتلكات والمكاسب وشكاوى من طرف مواطنين أصبحوا عرضة للتشهير والابتزاز"، معتبرًا أن ذلك "انتهاك خطير لسرية أعمال هيئة مستقلة".

مرصد "رقابة" يدعو النيابة العمومية إلى فتح بحث تحقيقي في "حالات التسريب المتواترة لكشف كل من تورط في المس من سرية ملفات الهيئة ومعطيات المواطنين"

وحمّل المرصد، في بيان نشره على صفحته بموقع التواصل فيسبوك"، "المسؤولية كاملة عن أي تسريب أو ضياع لأي ملف من ملفات الهيئة أو مس بسرية معطيات المواطنين إلى كل من رئيس الجمهورية الذي اتخذ قرار إغلاق مقرات الهيئة والتحفظ على ملفاتها

أن "ذلك القرار غير المدروس أدى إلى تزايد التضييقات على المبلغين في عدة قطاعات في الفترة الأخيرة وتعطّل البت في مطالب إسناد الحماية، وهو امتياز ممنوح حصرًا للهيئة الوطنية لكافحة الفساد.

مرصد "رقابة": نحمل مسؤولية تسريب أو ضياع ملفات الهيئة أو مس بسرية المعطيات لكل من الرئيس الذي اتخذ قرار غلق مقرات الهيئة والمكلف بتسيير وزارة الداخلية الذي نفذه، دون تقديم أي مبررات أو ضمانات

ودعا مرصد "رقابة"، في هذا الإطار، رئيس الجمهورية إلى "إنهاء قرار التجميد ورفع يد السلطة التنفيذية عن هيئة مستقلة حملها القانون والاتفاقيات الدولية مسؤولية الحفاظ على سرية معطيات المواطنين وتوفير الحماية للمبلغين عن الفساد"

http://tinyurl.com/59ycrryk

تسريب ملفات ووثائق حساسة وسرية تابعة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

tunigate post cover

تونس

مرصد رقابة يحمّل قيس سعيّد مسؤولية تسريب ملفات هيئة مكافحة الفساد

حمّل "مرصد رقابة" في بيان له أمس الثلاثاء 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، المسؤولية الكاملة عن أي تسريب أو ضياع لأي ملف من ملفات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو المس بسرية معطيات المواطنين والمبلّغين إلى كل من رئيس الجمهورية قيس سعيّد الذي اتخذ قرار إغلاق مقرات الهيئة والتحفظ على ملفاتها بتاريخ 20 أوت/ أغسطس 2021، والمكلّف بتسيير وزارة الداخلية الذي نفّذ القرار، دون تقديم أية مبرّرات لذلك القرار أو أية ضمانات لحماية الوثائق والمعطيات وهويات المبلّغين عن الفساد.

كما عبّر مرصد رقابة عن بالغ قلقه إزاء هذا الانتهاك الخطير لسرية أعمال هيئة مستقلة ولما يمكن أن يترتب عنه من تضييقات وانتقام من المبلغين عن الفساد وتلاعب بمعطيات شخصية وتصاريح بالممتلكات والمكاسب. تضييقات جعلت هؤلاء المواطنين عرضة للتشهير والابتزاز، وذلك على إثر تواتر تسريب ملفات ووثائق حساسة وسرية تابعة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

واعتبر المرصد أن قرار غلق هيئة مكافحة الفساد غير مدروس وأدى إلى تزايد التضييقات على المبلغين في عدة قطاعات في الفترة الأخيرة، وإلى تعطّل البت في مطالب إسناد الحماية، وهو امتياز ممنوح حصرا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وأضاف أن قرار الغلق أدى إلى إيقاف كل التحقيقات الجارية واستفادة من تحوم حولهم شبهات الفساد من تعطّل إجراءات البحث والتقاضي إلى أجل غير مسمى.

ودعا المرصد قيس سعيد إلى إنهاء قرار التجميد ورفع يد السلطة التنفيذية عن هيئة مستقلة حمّلها القانون والاتفاقيات الدّولية مسؤولية الحفاظ على سرّية معطيات المواطنين وتوفير الحماية للمبلّغين عن الفساد، كما دعاه إلى تحمّل مسؤولية حماية وثائق الهيئة وسلامة هوية المبلّغين عن الفساد ومعطيات المصرّحين بمكاسبهم لدى الهيئة.

وطالب المرصد النيابة العمومية بفتح تحقيق في حالات التسريب المتواترة لكشف كل من تورط في المس من سرية ملفات الهيئة ومعطيات المواطنين، وحمل المسؤولية لكل من تسبّب في ضرر لمواطنين وثقوا بالقانون وفي هيئة يفترض كونها مستقلّة ومؤمنة من الاختراق ومن هيمنة السلطة التنفيذية.

أنباء عن إنقطاع الخبز "تماما" في تونس: ديوان الحبوب يوضّح

ردّ الديوان الوطني للحبوب، على المعطيات الواردة في مقال صادر عن "مرصد رقابة" تحت عنوان "ديوان الحبوب مفلس ... وتونس بلا خبز في آخر جويلية".

وفنّد ديوان الحبوب، الأنباء المتداولة، مؤكّدا أنه لم يشهد منذ إنشائه سنة 1962 عملية إلغاء إدخال شحنات من الحبوب بعد التعاقد في شأنها، مع مزوّدي الحبوب ووصولها إلى الموانئ التونسيّة، حتى في صورة تسجيل تأخير على مستوى عمليات تفريغ البواخر"، لافتا إلى أنه يؤمّن تزويد حاجيات البلاد من خلال توفير حوالي 3 مليون قنطار من حبوب الاستهلاك شهريا (1,07 مليون قنطار قمح صلب و1 مليون قنطار قمح ليّن و0,95 مليون قنطار شعير).

وأضاف الديوان، أن وضعية المخزونات ونسبة تغطية حاجيات البلاد بتاريخ 30 جوان 2021، تبيّن ما يلي:

- **بالنسبة للقمح الصلب:** مخزون متوفر بـ 5,1 مليون قنطار (إضافة إلى 0,4 مليون قنطار متعاقد بشأنها) وهوما يؤمن تغطية الحاجيات إلى غاية 1 ديسمبر 2021 دون اعتبار الكميات الإضافية المرتقبة من تجميع صابة 2021 (حوالي 1,7 مليون قنطار).
- **بالنسبة للقمح اللين**: مخزون متوفر بـ 1,4 مليون قنطار يؤمن تغطية الحاجيات إلى غاية منتصف أوت 2021 بالإضافة إلى 0,75 مليون قنطار في طور الإنجاز بعد فتح اعتماداتها المستندية سوف تساهم في تأمين التغطية إلى غاية بداية سبتمبر 2021 و2 مليون قنطار متعاقد بشأنها ستغطي حاجيات البلاد إلى غاية بداية نوفمبر 2021.
- **بالنسبة للشعير**: مخزون متوفر بـ 1,1 مليون قنطار يؤمن تغطية الحاجيات إلى غاية بداية أوت 2021 دون اعتبار الكميات الإضافية المتعاقد بشأنها (1,75 مليون قنطار) والتي ستغطي حاجيات البلاد إلى غاية موفى سبتمبر 2021.

- منذ سنة 2017 صعوبات مالية ترجع بالأساس إلى حجم الأعباء المالية التي يتكبّدها من جرّاء تفاقم تعهداته لدى القطاع البنكي وهو ما تسبب في تأخير على مستوى فتح الإعتمادات المستندية الشيء الذي أثّر على مستوى التزويد العادي للبلاد من الحبوب.

وشدّد الديوان الوطني للحبوب، على أن مصالحه تعمل جاهدة بالتنسيق مع كل الوزارات المتدخّلة على:

- مزيد حوكمة توزيع كميات الحبوب على المطاحن بالنظر إلى المخزونات المتوفرة بما يضمن نسق عادي لتزويد البلاد بالحبوب.
- توفير التمويلات الضرورية لشراءاتها من الحبوب خاصة من خلال فتح باب التعامل مع بنوك وطنية عمومية جديدة قبلت تقديم الدعم المادي لديوان الحبوب وهو ما يؤكد ثقة هذه المؤسسات المالية في ديوان الحبوب وفي هياكل التّصرّف الرّاجعة له بالنّظر من جهة ويوفّر من جهة أخرى السّيولة الكافية للإيفاء بكل الالتزامات الماليّة تجاه مزوّدي الحبوب.

http://tinyurl.com/54fe8b4h

خالفات قانونية وبيئية خطيرة منها أساسًا ردم كميات كبرى من المخلفات الطبية الخطرة دون معالجة في أرض تقع بوسط فلاحي و بالضبط في منطقة جبل الحدّاد من معتمدية قربة من ولاية نابل.

مرصد رقابة يقاضي وزارة البيئة ووكالة حماية المحيط على إثر ردم مخلفات طبية خطرة دون معالجة:

أودع مرصد رقابة اليوم الاثنين 11 اكتوبر 2021، شكاية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس ضد كل من وزارة البيئة والوكالة الوطنية لحماية المحيط وشركة "هيجيا" HYGIA SARLلمعالجة النفايات الطبية الخطيرة بسبب مخالفات قانونية وبيئية خطيرة منها أساسًا ردم كميات كبرى من المخلفات الطبية الخطرة دون معالجة في أرض تقع بوسط فلاحي و بالضبط في منطقة جبل الحدّاد من معتمدية قربة من ولاية نابل.

واستند مرصد رقابة في شكايته الى تقرير فني مفصل حول مهمة رقابية أنجزتها الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتاريخ 20/11/2018 بخصوص تجاوزات شركة "هيجيا " ، حصل المرصد على نسخة منه عبر حق النفاذ الى المعلومة، أكد "معاينة العديد من الأكياس البلاستيكية الصفراء والحاملة لعبارة نفايات طبية خطرة بعضها مدفون كليا والبعض الآخر مردوم جزئيا ومنها ما هو ملقى على سطح أرضية العقار".

وكانت وزارة البيئة قد رفضت الرد على مطلب نفاذ وجهه اليها المرصد بخصوص أسباب وكيفية اعادة تمكين الشركة المخالفة من الرخصة في ممارسة النشاط رغم التقرير المذكور وبنفس طاقة المعالجة السابقة (2000 طن سنويا)، المستحيل تقنيا الوصول اليها، ودون أن يتم تكليف خبراء بتقييم التلوث مدى الحاصل في تلك المنطقة وتحميل المسؤوليات. وهو ما أثار شكوك كبرى في حصول تواطئ من طرف الوزارة.

وبالتوازي مع الشكاية أكّد المرصد توجهه صباح الجمعة الماضي بمطلب إذن على عريضة الى رئيس المحكمة الابتدائية بنابل لتسمية ثلاث خبراء مختصين في الشؤون البيئية تعهد لهم مأمورية فحص قطعة الأرض الواقعة بالطريق الرابطة بين بني خلاد وقربة، في منطقة جبل الحدّاد من معتمدية قربة من ولاية نابل، التي مازالت تضم كميات كبرى من النفايات الطبية المردومة دون معالجة وخارج الاطار القانوني، وكشف الكميات الكبرى من النفايات المردومة فيه، والتي تقدر بمئات الأطنان، وتقدير قيمة الضرر الحاصل للبيئة، وتقدير كلفة تطهير الأرض المذكورة من التلوث الخطير الذي حصل لها خلال السنوات الماضية وغير ذلك من الأعمال الفنية والعلمية الكفيلة بإظهار الحقيقة كاملة بخصوص كل المخالفات التي تمت لكراس الشروط.

http://tinyurl.com/3pyvprs5

مرصد رقابة يقاضي وزارة البيئة ووكالة حماية المحيط على إثر ردم مخلفات طبية خطرة دون معالجة

مرصد رقابة يقاضي وزارة البيئة ووكالة حماية المحيط على إثر ردم مخلفات طبية خطرة دون معالجة

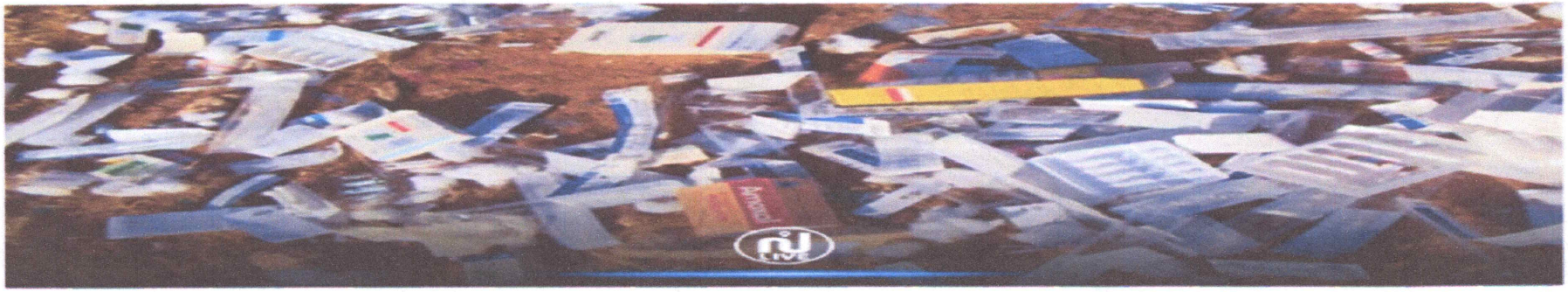

نسمة الثلاثين من أكتوبر 2021 - 17:15 بيئة

أودع مرصد رقابة اليوم الاثنين 11 أكتوبر 2021، شكاية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس ضد كل من وزارة البيئة والوكالة الوطنية لحماية المحيط وشركة "هيجيا" HYGIA SARL لمعالجة النفايات الطبية الخطرة بسبب مخالفات قانونية وبيئية خطيرة منها أساسا ردم كميات كبرى من المخلفات الطبية الخطرة دون معالجة في أرض تقع بوسط ملاحي و بالضبط في منطقة حيل الحداد من معتمدية غربة من ولاية نابل.

واستند مرصد رقابة في شكايته الى تقرير هتي مفصل حول مهمة رقابية أجرتها الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتاريخ 20/11/2018 بخصوص تجاوزات شركة "هيجيا" . حصل المرصد على نسخة منه عبر حق النفاذ الى المعلومة، أكد "معاينة العديد من الأكياس البلاستيكية الصفراء والحاملة لعبارة نفايات طبية خطرة بعضها مدهون ثلثا والبعض الآخر مردوم جزئيا وبينها ما هو ملقى على سطح أرضية العقار".
وكانت وزارة البيئة قد رفضت الرد على مطلب نفاذ وجهه اليها المرصد بخصوص أسباب وكيفية اعادة تمكين الشركة المخالفة من الرخصة في ممارسة النشاط رغم التقرير المذكور وبنفس طاقة المعالجة السابقة (2000 طن سنويا)، المستعمل لغاية الوصول اليها، ودون أن يتم تكليف خبراء بتقييم التلوث حدى الحاصل في تلك المنطقة وتحميل المسؤوليات. وهو ما أثار شكوك كبرى في حصول تواطئ من طرف الوزارة.
وبالتوازي مع الشكاية أكد المرصد توجهه صباح الجمعة الماضي بمطلب إذن على عريضة الى رئيس المحكمة الابتدائية بنابل للتسمية ثلاث خبراء مختصين في الشؤون البيئية تعهد لهم مأمورية معاينة قطعة الأرض الواقعة بالطريق الرابطة بين بني خلاد وقربة، في منطقة حيل الحداد من معتمدية قربة من ولاية نابل، التي مازالت تضم كميات كبرى من النفايات الطبية المردومة دون معالجة وخارج الاطار القانوني، وكشف الكميات الكبرى من النفايات المردومة فيه، والتي تقدر بمئات الأطنان، وتقدير قيمة الضرر الحاصل للبيئة، وتقدير كلفة تطهير الأرض المذكورة من التلوث الخطير الذي حصل لها خلال السنوات الماضية وغير ذلك من الأعمال الفنية والعلمية اللصيقة بإظهار الحقيقة كاملة بخصوص كل المخالفات التي تمت لتراس الشروط.

http://tinyurl.com/yke4mcbk

مرصد رقابة يرجح ارتفاع عدد الموقوفين على ذمة قضية التاكسي الجماعي بمنوبة:

أفاد مرصد رقابة في بلاغ له نشره اليوم الجمعة 22 أكتوبر 2021 بأن النيابة العمومية أذنت منذ ليلة البارحة بالاحتفاظ بعدد كبير من المسؤولين الجهويين التابعين لولاية منوبة، وذلك في إطار الأبحاث المجراة من قبل الفرقة المركزية الثالثة للأبحاث للحرس الوطني بخصوص شبهة تشكيل وفاق إجرامي لمنح رخص سياقة ورخص تاكسي بالتدليس والمحاباة والرشوة بالولاية المذكورة.

قائمة المشتكى بهم تضم: 2 ولاة سابقين أحدهما يشغل الآن خطة. الر.م.ع الحالي للديوان الوطني للزيت – حسب بيان المرصد- ، ومعتمد أول سابق وكاتبين عامين سابقين للولاية، ورئيس الدائرة الاقتصادية الحالي بالولاية، ورئيس دائرة سابق، وموظف بالدائرة ذاتها، ورئيس غرفة منظمة الأعراف للتاكسي الفردي، ونائب رئيس غرفة منظمة الأعراف للتاكسي الفردي بالولاية، ومسؤول بالوكالة الفنية للنقل البري. كما لا تزال الأبحاث والسماعات والمكافحات متواصلة حسب ما ورد من معطيات ما يرجح ارتفاع عدد الموقوفين بين ساعة وأخرى.

هذه الأبحاث تأتي بناء على شكايتين من بينهما شكاية تقدم بها رئيس مرصد رقابة في افريل 2019 بعد تعاون مع عدد من الشهود الذين قاموا بعمل ميداني بطولي. إذ تضمنت شكاية المرصد معطيات موثقة ومؤيدات دقيقة وشهادات بخصوص مختلف الجرائم التي ارتكبتها العصابة النافذة في منوبة طيلة سنوات طويلة حسب لائحة الدعوى وتتمثل في التالي:

- التلاعب بترتيب الأولويات ضمن قائمة انتظار إسناد تراخيص النقل غير المنتظم للأشخاص
- منح رخص تاكسي بالمحاباة والرشوة من الدائرة الاقتصادية بالولاية مع اخفائها عن الاعلامية بغرض عدم إطلاع وزارة النقل عليها.
- منح رخص تحمل أرقاما بلدية متعلقة برخص مسحوبة (والرقم البلدي شخصي مثله مثل رقم بطاقة التعريف)
- منح أرقام بلدية مستعملة لأشخاص آخرين. وتم اثبات حالات عديدة لرقم بلدي واحد ممنوح لشخصين مختلفين بلوحات معدنية تحمل أرقاما مختلفة.
- حالات عديدة من التلاعب بالمنظومة المعلوماتية لرخص السياقة، منها تغيير معطيات وإضافة صنف دون اجتياز الامتحان ومنح رخصة سياقة برقم قديم لأشخاص لا تتوفر فيهم الشروط

على صعيد آخر أشار المرصد إلى أن الأبحاث التي تمت من ذلك اليوم قادت الى كشف عمليات أخرى وتحميل المسؤوليات.

هذا وختم مرصد رقابة بيانه بتوجيه الشكر إلى الفرقة المركزية الثالثة للأبحاث بالعوينة على الجهد الجبار الذي تبذله ولا تزال، إلى جانب توجيه أسمى عبارات التقدير للمبلغين عن الفساد الذي قاموا بواجبهم رغم كل التهديدات.

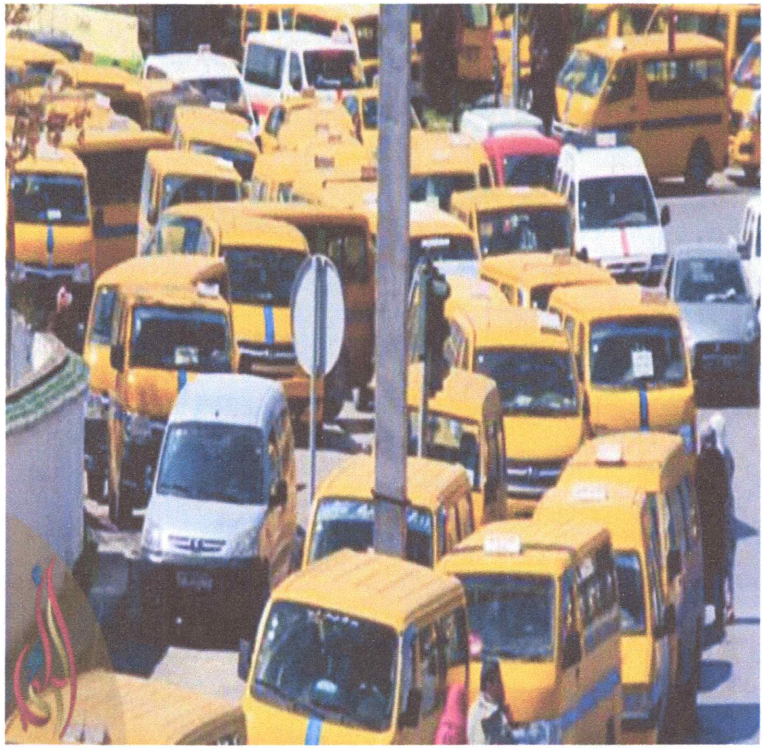

http://tinyurl.com/y858v3dw

تونس الرقمية

مرصد رقابة: إيقاف عدد من المسؤولين بمنوبة في قضية فساد ورشوة بخصوص منح رخص التاكسي الجماعي

أكد مرصد رقابة، اليوم الجمعة 22 أكتوبر 2021،أنه تم إيقاف عدد من المسؤولين في ولاية منوبة على خلفية قضية فساد رفعها المرصد بخصوص منح رخص تاكسي جماعي بشكل مخالف للقوانين.

وللتذكير،أعلن المرصد بتاريخ 24 أوت 2021، عن إغلاق مكتب دائرة العمل الاقتصادي بولاية منوبة، ووضعه على ذمة الأبحاث بعد تفتيشه من قبل أعوان الفرقة المركزية للأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالعوينة، وحجز عدد من الملفات الادارية الموجودة به، ومنع استغلاله، وهو اجراء يأتي ضمن ابحاث متواصلة وتحقيقات قضائية جارية بخصوص شكاية رفعها سابقا رئيس مرصد رقابة ضدّ عصابة لإسناد رخص للتاكسي الفردي بولاية منوبة خارج الأطر القانونية في أفريل 2019.

وتتضمن الشبهات تكوين شبكة لمنح رخص سياقة ورخص تاكسي باستعمال التدليس لوثائق رسمية واختراق للمنظومات المعلوماتية ومنح لرخص سياقة بدون اجتياز امتحانات واستعمال أرقام رخص سابقة لأشخاص بالمحاباة والرشوة والابتزاز المالي والاخلاقي في مخالفة صريحة للمنظومة القانونية، وبشكل يهدد الأمن العام.

وكان مرصد رقابة قد رفع هذه الشكاية ضد والي منوبة السابق ورئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية بالولاية ومسؤولين جهويين أمنيين واداريين ومسؤولين في وزارة النقل.

http://tinyurl.com/54chpew9

إثر شكاية من المرصد، القضاء يدين موظفا بشركة "نقل تونس" دلّس بيانات واستولى على أموال

مرصد رقابة: القضاء يدين موظفا بشركة نقل تونس دلّس بيانات واستولى على أموال

نسمة الاربعاء 27 أكتوبر 2021 - 10:53 وطنية

أكد مرصد رقابة، أن هيئة الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الفساد المالي بالقطب الاقتصادي المالي بالعاصمة، أدانت موظفا بشركة نقل تونس، وقضت بسجنه 6 سنوات بتهمة تدليس بيانات ووثائق وتحطئته بمبلغ 45 ألف دينار وإلزامه بارجاع نفس المبلغ، على خلفية شكاية رفعها رئيس المرصد بتاريخ 2 أكتوبر 2019.

وأوضح مرصد رقابة، في بيان، أن الشكاية التي رفعت ضدّ هذا العون وعدد آخر من الاطارات في شركة "نقل تونس"، تتعلق بتجاوزات ومخالفات قانونية وشبهات فساد رافقت عملية منح التسبيقات والقروض من طرف شركة النقل بتونس الى أعوانها.

واعتبر مرصد رقابة، أنه تم توريط الموظف المذكور من طرف الآخرين لتحميله المسؤولية بمفرده، وحصر القضية في المبالغ الذي استولى عليه الشخص المذكور والذي تم اثباته وهو في حدود 46 ألف دينار.

وأشار إلى أن الشكاية تضمنت سردا لحالة أحد المبلغين وهو عون في الشركة تعرض للتحيل، وأن روايته تؤكد وجود تلاعب وشبهات فساد كبرى في ملف التسبيقات، عبيا أن يقوم العون المدان بقوم بمحو بيانات الخلاص من التطبيقة الإعلامية ويستولي على المبالغ موضوع التسبيقات التي يتلقاها اثر ذلك من المنتفعين.

وذكر مرصد رقابة أن هناك أبحاث تحقيقية أخرى لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي بخصوص شكايات تقدم بها في عمليات تحيل مشابهة تورط في احداها نقابي بارز وعدد من الاطارات باعتبار فسخ صفقة عامة متعلقة أساسا بالقروض.

http://tinyurl.com/2dyvfpfd

إثر شكاية من المرصد، القضاء يدين موظفا بشركة "نقل تونس" دلّس بيانات واستولى على أموال

TUNISIE NUMÉRIQUE
LA TUNISIE À L'ÈRE DE LA DÉMOCRATIE

أكّد مرصد رقابة أن هيئة الدائرة الجنائية المختصة في قضايا الفساد المالي بالقطب الاقتصادي المالي بالعاصمة، أدانت موظفا بشركة نقل تونس، وقضت بسجنه 6 سنوات بتهمة تدليس بيانات ووثائق وتخطيئته بمبلغ 45 ألف دينار وإلزامه بارجاع نفس المبلغ، على خلفية شكاية رفعها رئيس المرصد بتاريخ 2 أكتوبر 2019.

وأوضح مرصد رقابة في بيان أصدرته في الغرض أن الشكاية التي رُفعت ضد هذا العون وعدد آخر من الاطارات في شركة نقل تونس، تتعلق بتجاوزات ومخالفات قانونية وشبهات فساد رافقت عملية منح التسبيقات والقروض من طرف الشركة إلى أعوانها.

واعتبر مرصد رقابة، أنه تم توريط الموظف المذكور من طرف الآخرين لتحميله المسؤولية بمفرده، وحصر القضية في المبالغ الذي استولى عليه الشخص المذكور والذي تم اثباته وهو في حدود 46 ألف دينار.

كما أشار إلى أن الشكاية تضمنت سردا لحالة أحد المبلغين وهو عون في الشركة تعرض للتحيل، وأن روايته تؤكد وجود تلاعب وشبهات فساد كبرى في ملف التسبيقات، مبينا أن يقوم العون المدان يقوم بمحو بيانات الخلاص من التطبيقة الإعلامية ويستولي على المبالغ موضوع التسبيقات التي يتلقاها اثر ذلك من المنتفعين.
وذكر مرصد رقابة أن هناك أبحاث تحقيقية أخرى لازالت لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي بخصوص شكايات تقدم بها في عمليات تحيل مشابهة تورط في احداها نقابي بارز وعدد من الاطارات باعتبار فسخ مبالغ هامة متعلقة أساسا بالقروض.

http://tinyurl.com/aap388y

مرصد رقابة" يقاضي مسؤولين كبارا بسبب منظومة الامتيازات العينية في قطاع التبغ

الشروق

أعلن "مرصد رقابة" انه قام أول أمس الأربعاء "بإيداع شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي لتحميل المسؤوليات فيما يتعلق بشبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية "مذاقات" والتي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، وكبّدت الخزينة العامة خسائر فادحة".

ونشر المرصد تدوينة عبر صفحته بموقع الفايسبوك مرفوقة بفيديو، أكد خلالها انه تم فتح ملفات الفساد في قطاع التبغ وتوجه إلى القضاء لتحميل المسؤوليات بملف ينوء بالمؤيدات والبراهين.

وتابع ان المشتكى بهم من بينهم وزير مالية سابق ومدراء عامين في الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان.

وتابع ان منظومة الامتيازات العينية ساهمت في تدهور الوضع المالي للوكالة والمصنع، إذ بلغت الخسائر المتراكمة 571 مليون دينار في 2018 ومن المنتظر أن تبلغ 800 مليون دينار موفى 2020.

http://tinyurl.com/3azjscn2

"مرصد رقابة" يُودع شكاية لدى القطب القضائي الإقتصادي والمالي بسبب شبهات فسادٍ في الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد

حلقة وصل

أكّد "مرصد رقابة" في بلاغ له اليوم، الجمعة 29 أكتوبر 2021، أنّه قام أول أمس الأربعاء، بإيداع شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي لتحميل المسؤوليات فيما يتعلق بشبهات فساد تشمل منظومة الإمتيازات العينية "مذاقات" (أي كمية من التبغ)، والتي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان وكبّدت الخزينة العامة خسائر فادحة.

وأوضح المرصد أنّه "يقاضي في هذا الملف المدير العام للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والمدير العام لمصنع التبغ بالقيروان ووزير الاقتصاد والمالية السابق والمديرة العامة للمساهمات بوزارة المالية وعضو مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد".

وإستند المرصد في دعواه القضائية ضد المتهمين "على ما ورد في تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 6 جوان 2020، بخصوص تصرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد، كما إستند إلى حقه في النفاذ إلى المعلومة للحصول على تفاصيل كثيرة تتعلق بإخلالات قانونية في تصرّف هذه المؤسسة العامة"، وفق نص البلاغ.

http://tinyurl.com/4emx3492

مرصد رقابة" يقاضي مسؤولين كبارا بسبب منظومة الامتيازات العينية في قطاع التبغ

مرصد رقابة يقاضي مسؤولين كبارا في قطاع التبغ:

أودع "مرصد رقابة" يوم الأربعاء 27 أكتوبر الجاري، شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي لتحميل المسؤوليات فيما يتعلق بشبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية "مذاقات" والتي تمنح بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، وكبّدت الخزينة العامة خسائر فادحة، وفق ما أعلنه المرصد.
ويقاضي المرصد في هذا الملفّ المدير العام للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والمدير العام لمصنع التبغ بالقيروان، وعلي الكعلي وزير الاقتصاد والمالية السابق والمديرة العامة للمساهمات بوزارة المالية وعضو مجلس ادارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.
وتشمل التجاوزات والاخلالات التي ذكرها المرصد في شكايته مرفقة بالمؤيدات، للأعوام بين 2010 و2016، سوء تصرّف واضح في الموارد البشرية والتصرف المالي والمحاسبي بالاضافة إلى شبهات في مستوى مكافحة الاتجار غير المشروع بمواد الاختصاص والرقابة على السوق الموازية ومستوى التصدي لتقليد مواد الاختصاص.

http://tinyurl.com/5x56tej9

المغرب
يومية مستقلة

من بينهم وزير الاقتصاد والمالية السابق علي الكعلي: «مرصد رقابة» يقاضي عددا من من مسؤولي الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان

أودع «مرصد رقابة» مؤخرا شكاية جزائية لدى وكيل الجمهورية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي وذلك ضدّ عدد من المسؤولين

بالوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان وذلك من أجل شبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية "مذاقات" والتي تمنح بشكل غير قانوني مما أدى إلى تكبّد الخزينة العامة لخسائر فادحة وفق ما أورده المرصد في بيان له نشر أمس الجمعة 29 اكتوبر الجاري، في انتظار تعهد النيابة العمومية بهذا الملف وما ستسفر عنه الأبحاث.

استند مرصد «رقابة» في الدعوة القضائية التي رفعها لدى القطب المالي على ما تضمنه تقرير التفقد النهائي الذي قامت به هيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 6 جوان 2020 وذلك حول تصرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

وتتعلق الشكاية بجملة من التجاوزات والإخلالات في الوكالة العامة للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان وذلك على امتداد سبع سنوات من 2010 إلى 2016، على غرار سوء تصرّف واضح في الموارد البشرية والجانبين المالي والمحاسبي بالإضافة إلى شبهات في مستوى مكافحة الاتجار غير المشروع بمواد الاختصاص ومستوى التصدي لتقليدها والرقابة على السوق الموازية، هذا وقد قدّم المرصد جملة من الوثائق والمؤيدات، كما أورد في بيانه أن أعمال التقصي التي قام بها في ما يتعلق بالمذاقات الاستثنائية والامتيازات العينية الممنوحة من طرف الوكالة ومصنع القيروان خلص إلى تكرر توزيع مذاقات شهرية خارج إطار القانون.

بالعودة إلى تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ورد فيه أنّ «الوكالة تمكّن أعوانها القارّين والوقتيين والمتقاعدين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين العامين ومراقبي الدولة (باستثناء مراقبة الدولة الحالية التي طعنت في الموضوع) وبعض إطارات الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص المكلفين بتفقد المراكز المحاسبية وقبّاض المالية المكلفين بالتصرف في منتوجات الاختصاص وأمناء المال الجهويين وبعض الأطباء المتعاقد معهم من مذاقة شهرية متأتية من منتوجاتها "دون سند قانوني أو ترتيبي». هذا وقد وجّه «مرصد رقابة» أصابع الاتهام في جملة التجاوزات والشبهات التي تضمنتها الشكاية المحالة على القطب الاقتصادي والمالي إلى كلّ من المدير العام للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والمدير العام لمصنع التبغ بالقيروان، والسيّد علي الكعلي، وزير الاقتصاد والمالية السابق، والمديرة العامة للمساهمات بوزارة المالية وعضو مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

من جهة أخرى تحصّل المرصد في إطار إيداعه لمطلب في النفاذ إلى المعلومة على نسخة من محضر جلسة اجتماع مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد وعلى ردود هذه الأخيرة حول مطالب نفاذ ، بالإضافة إلى الحصول على جدول تفصيلي يتضمن نوعية وكميات المذاقات والأطراف المنتفعة بها المعدة من طرف الإدارة العامة للمساهمات وتحمل تأشير وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار علي الكعلي بالموافقة، وقد تبيّن أنّ الكميات التي تم توزيعها من الوكالة كمذاقات خلال الثلاث السنوات من 2013 إلى 2015 بلغ ما يقارب 10 ملايين علبة بقيمة تناهز 22 مليون دينار بما فوّت على خزينة الدولة مبلغا بقيمة 15 مليون دينار على الأقلّ، وإسناد السجائر المحجوزة من السوق الموازية لفائدة الأعوان وغيرهم في شكل مذاقات استثنائية، وإسناد كميات من السجائر المحجوزة من الديوانة إلى أعوان مصنع التبغ بالقيروان في شكل منح عمل أيام السبت والأحد.

http://tinyurl.com/3zdh5ef2

مرصد رقابة يكشف عن ملفات الفساد في قطاع التبغ ويتوجه إلى القضاء

مرصد رقابة يكشف عن ملفّات الفساد في قطاع التبغ ويتوجه إلى القضاء

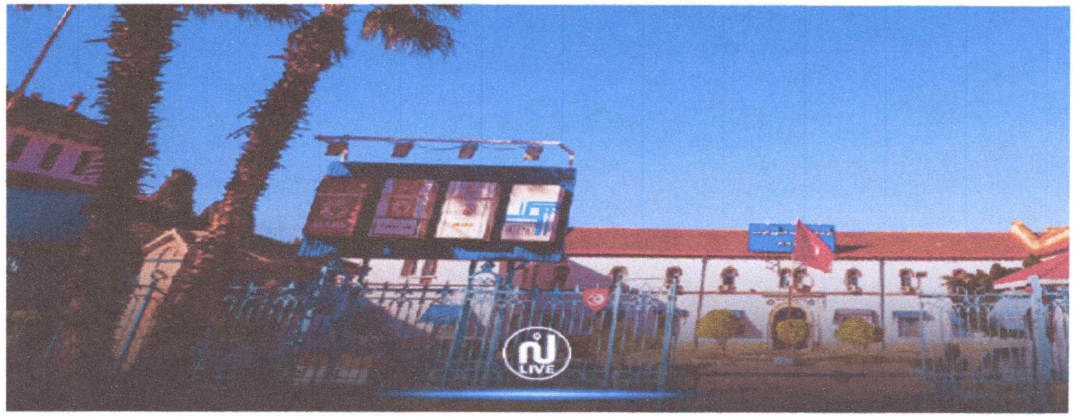

تحسمة الخميس 28 أكتوبر 2021 - 12:30 وطنية

أعلن مرصد رقابة اليوم الخميس 8 أكتوبر 2021، عن "فتح ملفّات الفساد في قطاع التبغ والتوجه إلى القضاء لتحميل المسؤوليات بملف يندى بالمؤيدات والبراهين".

وقال مرصد رقابة، في بلاغ، إن "المتهمين في قضية الحال وزير مالية سابق ومدراء عامون في الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان".

وأكد المرصد، أن هناك "فساد مربح في منظومة الامتيازات العينية أو ما يعرف بـ"المذاقات" الممنوحة بشكل غير قانوني".

واشار إلى أن منظومة الامتيازات العينية ساهمت في تدهور الوضع المالي للوكالة والمصنع، حيث بلغت الخسائر المتراكمة 571 مليون دينار في 2018 ومن المنتظر أن تبلغ 800 مليون دينار موفى 2020.

وأكد مرصد رقابة أنه تقصى طوال الأشهر الماضية في التجاوزات المتعلقة بالامتيازات العينية بالاعتماد على مطالب النفاذ إلى المعلومة وتوصل إلى حقائق صادمة، لافتا إلى أن الكميات التي تم توزيعها من الوكالة كمذاقات من 2013 إلى 2015 فوتت على الدولة 15 مليون دينار.

http://tinyurl.com/48f7mtnj

شبهات فساد في مجال التبغ والوقيد

الصباح نيوز new 24

بسبب شبهات فساد.. مرصد رقابة يتقدم بشكاية ضد مسؤولين كبار في مجال التبغ والوقيد

سياسة / الجمعة 29 أكتوبر 2021 12:46

أكد مرصد رقابة في بلاغ اليوم أنه قام أول أمس الأربعاء بإيداع شكاية لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي للتحصيل المسؤوليات فيما يتعلق بشبهات فساد تشمل منظومة الامتيازات العينية "مداقات" (أي كمية من التبغ والتي تسلم بشكل غير قانوني من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان وكلدت الجزيئة العامة لخسائر فادحة)

وأوضح المرصد أنه "يقاضي في هذا الملف المدير العام للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والمدير العام لمصنع التبغ بالقيروان ووزير الاقتصاد والمالية السابق والمديرة العامة للمساهمات بوزارة المالية وعضو مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد"

واستند المرصد في دعواه القضائية ضد المتهمين "على ما ورد في تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 6 جوان 2020 بخصوص تصرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

كما استند إلى حقه في التقاد إلى المعلومة للحصول على تفاصيل كثيرة تتعلق بأخلالات قانونية في تصرف هذه المؤسسة العامة" وفق نص البلاغ

http://tinyurl.com/k49hx7fb

تعطل العمل بمصانع المجمع الكيميائي بقابس منذ أسبوع تقريبا بسبب حركات احتجاجية للمطالبة بصرف المبلغ المتبقي لمنحة تحسين الانتاجية لسنة 2020 لجميع أعوان المجمع الكيميائي.

مرصد رقابة: المجمع الكيميائي بقابس معطل منذ أسبوع بسبب تحركات احتجاجية:

أفاد مرصد رقابة، الأربعاء 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أن "العمل بمصانع المجمع الكيميائي بقابس معطل منذ أسبوع تقريبًا بسبب حركات احتجاجية للمطالبة بصرف المبلغ المتبقي لمنحة تحسين الإنتاجية لسنة 2020 لجميع أعوان المجمع الكيميائي"، مشيرًا إلى أن "هذا التصعيد يأتي بقرار من الجامعة العامة للنفط والمواد الكيمياوية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل".

مرصد رقابة: إغلاق كل مصانع المجمع منذ قرابة الأسبوع ومنع دخول الإطارات والأعوان لها ومنع تفريغ شاحنات الفسفاط ومنع دخول شاحنات نقل الأمونيتر للتزود بتلك المادة للسوق المحلية وللتصدير لليبيا

أضاف المرصد في هذا الإطار أنه "يُنتظر أن تكون لهذه الحركة الاحتجاجية الفجئية انعكاسات خطيرة جدًا، إذ أن توقف المصانع سيؤدي إلى بلوغ مخزون الحامض الكبريتي إلى أقصى حدوده خلال الساعات القادمة إن لم يكن حصل ذلك، وهو ما سيؤدي إلى توقف وحدات تذويب الكبريت بالكامل، مما سيؤدي بالضرورة إلى توقف إجباري للإنتاج لمدة تقارب 15 يومًا، وهي المدة الضرورية لإعادة تحريك آليات ومنظومات الإنتاج".

مرصد رقابة: للأسف يحصل كل هذا في وقت قاتل بدأ فيه المجمع يستعيد حرفاءَ ويفتح أسواقًا جديدة، بشكل يهدد بإدخال المجمع ومن ورائه فسفاط قفصة في أزمة خطيرة

http://tinyurl.com/47wxhuc8

مرصد رقابة يقترح تنقيح قانون "الحساب الخاص"

سياسة / الأربعاء، 03 نوفمبر 2021 11:49

تقدم "مرصد رقابة" أمس الاثنين إلى رئاسة الحكومة بمقترح لتنقيح قانون "الحساب الخاص لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، بعد أن عاين تبديدا للمال العام ومخالفات للقانون المنظم لعمل هذا الصندوق.

وجاء ذلك في رسالة وجهها المرصد إلى رئيسة الحكومة مرفقة بما يفيد

الحاجة العمل بهذا المقترح بعد أن تحول "الحساب الخاص بالدولة" إلى ما

يشبه الصندوق الأسود. وبعد أن عاين المرصد استعماله مفرطا من طرف الحكومات المتعاقبة لموارد هذا الصندوق واستغلالا واضحا له لشراء السلم الاجتماعية وضمان ولاء بعض المنظمات.

http://tinyurl.com/379d8urp

"مرصد رقابة" يدعو رئيس الجمهورية إلى رفع العراقيل بخصوص التدقيق في القروض والهبات

سياسة / الجمعة، 05 نوفمبر 2021 11:13

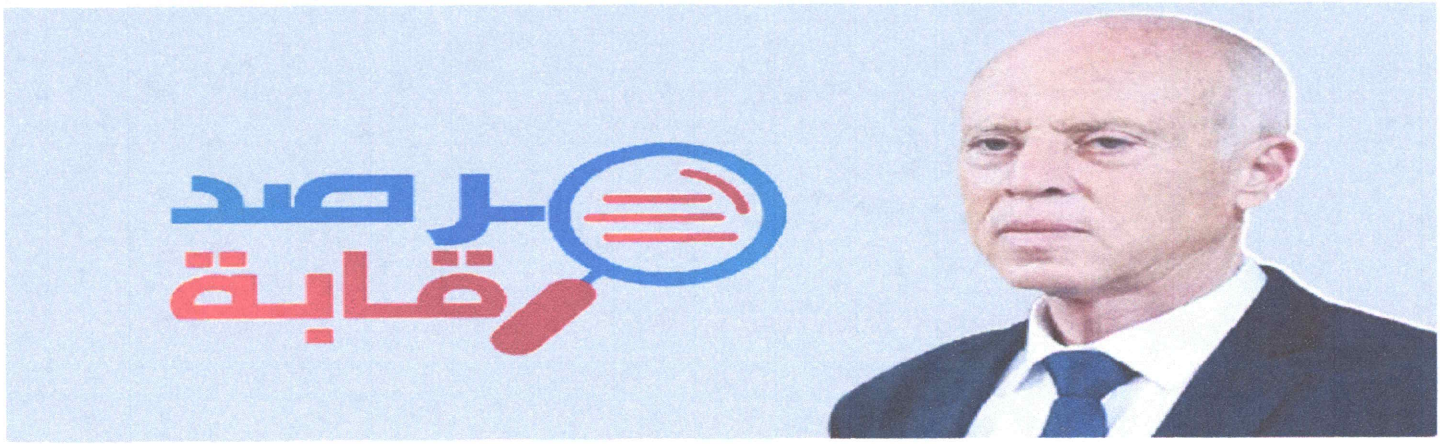

دعا "مرصد رقابة"، اليوم الجمعة، صمن بلاغ تحصلت "الصباح نيوز" على نسخة منه، رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى اعطاء التعليمات لجميع الهياكل المعنية بضرورة الاستجابة لمطالب النفاذ الى المعلومة الموجهة اليهم من طرف المرصد فيما يتعلق بمهمة التدقيق في القروض والهبات التي تحصلت عليها الدولة التونسية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2021.

واكد "مرصد رقابة" انه يعمل منذ أشهر على التدقيق في الهبات والقروض التي منحت لتونس خلال عقد من الزمن في مدى التقدم في انجاز المشاريع موضوع التمويل.

وكان المرصد قد نبه في وقت سابق من آن النتائج الأولية للدراسة التي يعمل عليها وتتعرض لتعطيل شديد من طرف الوزارات المعنية، تشير إلى "عدم صحة المعطيات والبيانات المصرح بها من طرف الحكومات المتعاقبة في هذا الصدد".

بحسب الرسالة الموجهة الى رئاسة الجمهورية.

وجاء في رسالة المرصد أنه "انطلق منذ أشهر في القيام بعملية جرد وتدقيق معمقة في الهبات والقروض.. شملت أكثر من 300 اتفاقية قرض وهبة (قروض مباشرة للدولة، قروض للمؤسسات العمومية بضمان الدولة، خطوط التمويل). غير أنه وجد إمتناع وتلكؤ من الوزارات المعنية بالتمويلات موضوع هذه القروض والهبات في تطبيق أحكام القانون المتعلق بالنفاذ الى المعلومة".

http://tinyurl.com/4ny8at8h

مرصد رقابة يوجه تنبيها عبر عدل منفذ الى رئيسة الحكومة

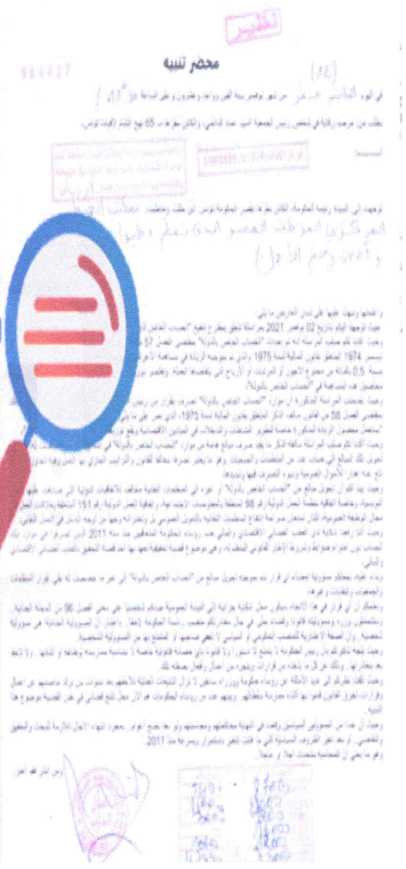
محضر تنبيه

وجه "مرصد رقابة" يوم الجمعة الماضي 12 نوفمبر محضر تنبيه عبر عدل منفذ إلى رئيسة الحكومة بخصوص استعمالات "الحساب الخاص بالدولة"،.

وحمّل المرصد رئيسة الحكومة نجلاء بودن المسؤولية كاملة عن أي قرار يتم بموجبه تحويل مبالغ من ذلك الصندوق الاسود إلى غير ما خصصت له على غرار دعم المنظمات والنقابات وغيرها.

باعتبار أن القانون ينص على أن موارد ذلك الحساب تصرف "لتطوير النشاطات والتدخلات في الميادين الاقتصادية ويقع توزيعه بموجب قرار من الوزير الأول"،

ووضح المرصد في تنبيهه بالأدلة أن أي صرف لمبالغ لصالح الأطراف الاجتماعية يعتبر تجاوزا للسلطة ينتج عنه إهدار للأموال العمومية وسوء التصرف فيها وتبديدها، مبينا أن منح تمويل عمومي للمنظمات النقابية بالذات ممنوع أصلا بمقتضى الاتفاقيات الدولية.

وحذّر المرصد في محضر التنبيه الموجه الى رئيسة الحكومة من أنّ "أي قرار في هذا الاتجاه سيكون محلّ شكاية جزائيّة إلى النيابة العموميّة ضدكم شخصيّا على معنى الفصل 96 من المجلة الجنائيّة.... ".

كما ذكّر بالشكاية التي أودعها لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي ضد رؤساء الحكومة المتعاقبين منذ سنة 2011 الذين تصرفوا في موارد ذلك الحساب دون احترام ضوابط وشروط الإطار القانوني المنظم له ومكنوا منظمات مثل اتحاد الشغل واتحاد الاعراف واتحاد الفلاحين من مبالغ سنوية تتروح بين 4 و8 مليون دينار.

http://tinyurl.com/3bkfn8sj

مرصد رقابة" يلاحق مسؤولين كبارا بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بسبب شبهات فساد

مرصد رقابة يقاضي كبار المسؤولين بشركة عجين الحلفاء والورق:

أعلن "مرصد رقابة" في بلاغ له اليوم الخميس 11 نوفمبر 2021 عن إيداعه لشكاية لدى وكيل الجمهورية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي، ضد عدد من كبار مسؤولي الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق ممن يتهمهم بارتكاب التجاوزات والمخالفات القانونية والفساد بمختلف أوجه التصرف بهذه المنشأة العمومية.

حيث طالب المرصد في شكايته بضرورة فتح تحقيق بخصوص الشبهات المتعلقة بمختلف أوجه التصرف بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، وما شابه من إخلالات قانونية خطيرة ومن معاملات مشبوهة من طرف المشتكى بهم، ما سبّب أضرارا فادحة للشركة حسب نص عريضة الدعوى.

تثبيت الكثير من التجاوزات ومن بينها التي أتى التقرير الرقابي على ذكرها، خروقات كثيرة على مستوى التصرف التجاري، كمحاباة وسيط أجنبي على حساب آخر وتقديم أسعار تفاضلية كبّدت الشركة خسائر جمّة وعادت بالنفع الشخصي على بعض المسؤولين المُشتكى بهم.

من ذلك تم تفضيل شركة اسبانية تشتري طن الحلفاء ب830 يورو على حساب شركة يابانية عرضت في مرات عديدة مبلغ 1150 يورو للطن !!

كما تشمل الخروقات أيضا التصرف في الشراءات والصفقات، وعلى مستوى التصرف في الممتلكات، وهو ما تسبب في ضرر مالي للشركة.

سبق لمرصد رقابة أن نوّه في وقت سابق إلى ما تعرضت له الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، خاصة في عهد مديرها العام الذي أشرف عليها لمدة عشر سنوات كاملة بمحصلة سلبية ثقيلة تثبت فشله في ادارته، فقد بلغت قيمة الخسائر المتراكمة للشركة موفى 2019 ما قيمته 431 مليون دينار ومن المتوقع ان تكون الخسائر وصلت إلى 500 مليون دينار موفى 2020، منها قرابة 270 مليون دينار خسائر سجلتها المؤسسة خلال خمس سنوات فقط (من سنة 2016 الى سنة 2020).

ة السنوات الماضية دون أن تحرك الحكومات المتعاقبة ساكنا، رغم انجاز عديد المهمات الرقابية التي خلصت الى سوء الحوكمة وسوء التصرف في الشركة وتضمنت تقاريرها عديد علما وأن مرصد رقابة وجه طلب نفاذ الى المعلومة الى السيد الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بخصوص حول الشكايات التي تم رفعها بخصوص أخطاء التصرف المضمنة في تقرير التفقد النهائي المنجز من هيئة الرقابة العامة بوزارة أملاك الدولة، وتلقينا منه ردا يؤكد رفع 3 شكايات في الغرض. يضاف الى ذلك قضايا عديدة أخرى.

http://tinyurl.com/bdhk2ky7

مرصد رقابة" يلاحق مسؤولين كبارا بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بسبب شبهات فساد

مرصد رقابة يلاحق مسؤولين كبارا بشركة عجين الحلفاء والورق بسبب شبهات فساد

نسخة الخميس 11 نوفمبر 2021 - 18:16 وطنية

أودع "مرصد رقابة" اليوم الخميس 11 نوفمبر 2021 لدى وكيل الجمهورية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي، شكاية ضد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق لسد المحساني ومسؤولين آخرين، وذلك بسبب التجاوزات والمخالفات القانونية وشبهات الفساد المتعلقة بمختلف أوجه التصرف بهذه المنشأة العمومية.

وطالب المرصد في شكايته بضرورة فتح تحقيق بخصوص الشبهات المتعلقة بمختلف أوجه التصرف بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، وما نتابه من إخلالات قانونية خطيرة ومن محاولات مشبوهة من طرف المشتكى بهم، ما سبّب أضرارا مادية للشركة.

واستند المرصد في شكايته إلى تقرير تفقد نهائي تم إنجازه من طرف "هيئة الرقابة العامة للأملاك الدولة والشؤون العقارية" بخصوص بعض أوجه التصرف بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، بالإضافة الى مجموعة من التبليغات والشهادات، علاوة على استعماله لحق النفاذ إلى المعلومة لتوثيق وتثبيت الكثير من التجاوزات.

وحسب المرصد تشمل التجاوزات التي أتى التقرير الرقابي على ذكرها، خروقات كثيرة على مستوى التصرف التجاري، لصالح وسيط أجنبي على حساب آخر وتقديم أسعار تفاضلية كبّدت الشركة خسائر جمّة وعادت بالنفع الشخصي على بعض المسؤولين المشتكى بهم، تصوروا لسنوات طويلة تم تفضيل شركة اسبانية تشتري طن الحلفاء بـ830 يورو على حساب شركة يابانية عرضت في مرات عديدة مبلغ 1150 يورو للطن.

ووفق المرصد تشمل الخروقات أيضا التصرف في الشراءات والصفقات، وعلى مستوى التصرف في الممتلكات، وهو ما تسبب في ضرر مالي للشركة، ومن ذلك تمكين بعض المسؤولين والموظفين من مساكن وسيارات ادارية وحصص اضافية من الوقود وإسناد مجموعة من المنح غير المنصوص عليها قانونا، ودون ان يكون لهم فيها اي حق.

http://tinyurl.com/y45rn69w

MOSAIQUE NEWS

عاجل / مرصد رقابة : يرفع قضية إستعجالية ضد المدير العام للشركة الوطنية لعجين الحلفاء و مجموعة من المسؤولين.

أودع "مرصد رقابة" اليوم الخميس لدى وكيل الجمهورية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي، شكاية ضدّ الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق ومسؤولين آخرين، وذلك بسبب التجاوزات والمخالفات القانونية وشبهات الفساد المتعلقة بمختلف أوجه التصرف بهذه المنشأة العمومية.

و طالب المرصد في شكايته بضرورة فتح تحقيق بخصوص الشبهات المتعلقة بمختلف أوجه التصرف بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، وما تشابه من إخلالات قانونية خطيرة ومن معاملات مشبوهة من طرف المشتكى بهم، ما تسبب أضرارا فادحة للشركة.

و استند المرصد في شكايته إلى تقرير تقفد نهائي تم إنجازه من طرف "هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية" بخصوص بعض أوجه التصرف بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، بالإضافة الى مجموعة من التبليغات والشهادات، علاوة على استعماله لحق النفاذ إلى المعلومة لتوثيق وتثبيت الكثير من التجاوزات.

https://www.mosaiquenews.com/2021/11/blog-post_45.html

مرصد "رقابة" يودع شكاية بالقطب القضائي الإقتصادي والمالي ضد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق

أودع "مرصد رقابة" لدى وكيل الجمهورية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي، شكاية ضدّ الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق لبيد الغضباني ومسؤولين آخرين، وذلك بسبب التجاوزات والمخالفات القانونية وشبهات الفساد المتعلقة بمختلف أوجه التصرف بهذه المنشأة العمومية.

وطالب المرصد في شكايته بضرورة فتح تحقيق بخصوص الشبهات المتعلقة بمختلف أوجه التصرف بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، وما شابه من إخلالات قانونية خطيرة ومن معاملات مشبوهة من طرف المشتكى بهم، ما سبّب أضرارا فادحة للشركة.

http://tinyurl.com/mwmkpbth

القطب الاقتصادي والمالي: الاستماع لمرصد رقابة في ملف التفرغ النقابي

نشرة الخميس 25 نوفمبر 2021 - 19:29 وطنية

تم صباح اليوم الخميس 25 نوفمبر 2021، الاستماع لمرصد رقابة من طرف قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي في اطار البحث التحقيقي الذي تم فتحه بخصوص ملف التفرغ النقابي الذي أودعه المرصد قبل اكثر من عام ونصف.

وكان المرصد قد قدم للعدالة وثائق رسمية تحصل عليها من عديد الوزارات بخصوص حالات التفرغ المسجلة في عدد من الوزارات وتكلفتها المالية على الدولة.

وتؤكد تلك الوثائق حسب المرصد، حصول عديد القيادات النقابية على الأجور والامتيازات والترفيعات دون مباشرة العمل لسنوات طويلة وعلى رأسهم الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي.

كما أكد المرصد تعديه لجميع التوجيهات القانونية على مخالفة كل حالات التفرغ الموجودة اليوم والمقدرة بالمئات، للقانون وللاتفاقيات الدولية التي تمنع حصول المنظمات النقابية على دعم عمومي مباشر أو غير مباشر.

وعبّر المرصد عن أمله في أن تقوم العدالة بواجبها في انهاء هذه الممارسة التي تمثل ابتزازا للدولة واستنزاف عليها ونزيفا خطيرا للمالية العمومية، وفي تحميل المسؤوليات، ومحاسبة المخالفين وإعادة كل الامتيازات غير الشرعية التي نالت عنها.

فتح بحث تحقيقي بخصوص ملف التفرغ النقابي

نشر عماد الدائمي رئيس مرصد رقابة مساء اليوم الخميس 25 نوفمبر 2021 بلاغا يعلم من خلاله بما يلي بخصوص ملف التفرغ النقابي الذي أودعه لدى القضاء منذ أكثر من عام و نصف :

تم صباح اليوم الاستماع لمرصد رقابة من طرف قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي في اطار البحث التحقيقي الذي تم فتحه بخصوص ملف التفرغ النقابي الذي أودعه المرصد قبل اكثر من عام ونصف.

وكان المرصد قد قدم لجناب العدالة وثائق رسمية تحصلنا عليها من عديد الوزارات بخصوص حالات التفرغ المسجلة في عدد من الوزارات وتكلفتها المالية على الدولة. وتؤكد تلك الوثائق حصول عديد القيادات النقابية على الأجور والامتيازات والترقيات دون مباشرة العمل لسنوات طويلة وعلى رأسهم الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي.

ويأمل المرصد أن تقوم العدالة بواجبها في انهاء هذه الممارسة التي تمثل ابتزازا للدولة واستقواء عليها ونزيفا خطيرا للمالية العمومية، وفي تحميل المسؤوليات، ومحاسبة المخالفين واعادة كل الامتيازات غير الشرعية التي نتجت عنها.

http://tinyurl.com/4n7z6bk3

مرصد رقابة يعاين قائمة جزئية لأشخاص تمّ الإتّفاق على إنجاحهم في مناظرات الخطوط التونسية للخطط خارج البلاد!!

نسمة المحينة 25 نوفمبر 2021 - 18:03 وطنية

كلف مرصد رقابة يوم أمس الخميس 25 نوفمبر عدلا منفذا بمعاينة قائمة إسمية لإطارات في الشركة تم "الاتفاق على انجاحهم" في مناظرات الخطوط التونسية لعدد من الخطط في تمثيليات الشركة خارج البلاد. القائمة تضم أسماء الأشخاص وأمام كل اسم الخطة والمدينة/الدولة التي سيتم شغله فيها اثر فرز المناظرات قريبا.

وحسب المرصد فإن القائمة تم إعدادها بناء على تسريبات متواترة، وعوض نشر القائمة ، "إختار المرصد معاينتها بشكل رسمي من طرف عدل منفذ بتاريخ الأمس حتى يتم نشرها عند الاعلان عن نتائج المناظرات لاثبات عمليات التلاعب المفترضة التي حصلت في عملية فرز المناظرات. "

واختار المرصد هذا الشكل غير المعهود من الضغط " حتى يضع الادارة العامة للشركة أمام خيارين: إما المواصلة في تسمية الأشخاص ذاتهم في الاماكن ذاتها والاعلان على النتائج الصورية للمناظرة التي سيكتشف أعوان الشركة وإطاراتها والرأي العام أنها مطابقة للقائمة التي وثقها المرصد أمس.أو يضطرون إلى إلغاء "التعيينات" الحاصلة الآن والعودة الى المفاوضات المضنية مع النافذين المتحكمين في المناظرة وإعادة توجيه بعض الاطارات إلى أماكن أخرى لاثبات عدم صحة المعطيات الواردة في القائمة المعاينة.وهو ما سيدخل الاضطراب في "حساباتهم". أو يضطرهم لادخال عدد من الشفافية في جزء من تلك المناظرات. "

وأوضح المرصد أن القائمة التي طلب معاينتها تتضمن وضعيات غريبة:" مسؤول كبير في الشركة يقايض منصبه مقابل خطة في الخارج. وآخر مازال له عام على التقاعد يفرض نفسه في "خطة شاوحة". وواحد اسمه مذكور في قضية جزائية يتأهّب بمكان عليه طلب كبير. وخطة مهمة تتولّى شاغرة على ذمة مسؤول كبير في حالة ما غادر منصبه قريبا.. هذا دون الحديث عن بعض الاسماء المقربة من أوساط الباندية الذين دمروا الغزالة . والذين وردتنا تشكوك في امكانية دفعهم للحصول على تلك الخطط. "

http://tinyurl.com/2u8z9xe3

شكاية بخصوص شبهات فساد وإهدار للمال العام، ضدّ مسؤولين كبارا بوزارة النقل وشركة النقل بتونس

الجمهورية التونسية
وزارة النقل والتوصيل

نقل تونس
TRANSTU

شبهات فساد و إهدار للمال العام في وزارة النقل و شركة النقل بتونس:

أودع "مرصد رقابة" يوم الجمعة الماضي شكاية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الإبتدائية بتونس، تتعلق بشبهات فساد وإهدار للمال العام، ضدّ مسؤولين بوزارة النقل وشركة النقل بتونس وكل من سيكشف عنه البحث. ودعا إلى فتح تحقيق في الغرض.

و أوضح المرصد في بلاغه أن الشكاية تتعلق برصد تجاوزات ومخالفات قانونية وشبهات فساد تحوم حول مشروع تحسين طاقة استيعاب الجذع المركزي للمترو ومحطة الترابط بساحة برشلونة الذي يراوح مكانه منذ سنة 2008. حيث تم صرف مبالغ ضخمة بلغت ما قيمتها 15,451 مليون دينار إلى غاية سنة 2012 في إطار هذا المشروع الذي لم يشهد أي دراسات أو أشغال منجزة تحت أي عنوان إلى غاية العام 2020.

واعتمد مرصد رقابة في الشكاية على معطيات موثقة استخلصها من الميزانيات خلال العشرية الماضية وعبر طلبات نفاذ إلى المعلومة شملت وزارة النقل وشركة النقل بتونس وأمين المال العام للبلاد التونسية. وأكدت تلك المعطيات أنّ المبالغ المصروفة بعنوان هذا المشروع لم تصرف فيما خصصت له.

http://tinyurl.com/2p8hv8d5

مرصد رقابة يقاضي مسؤولين بشركة نقل تونس

"مرصد رقابة" يقاضي مسؤولين بشركة نقل تونس

مجتمع / الإثنين، 29 نوفمبر 2021 14:52

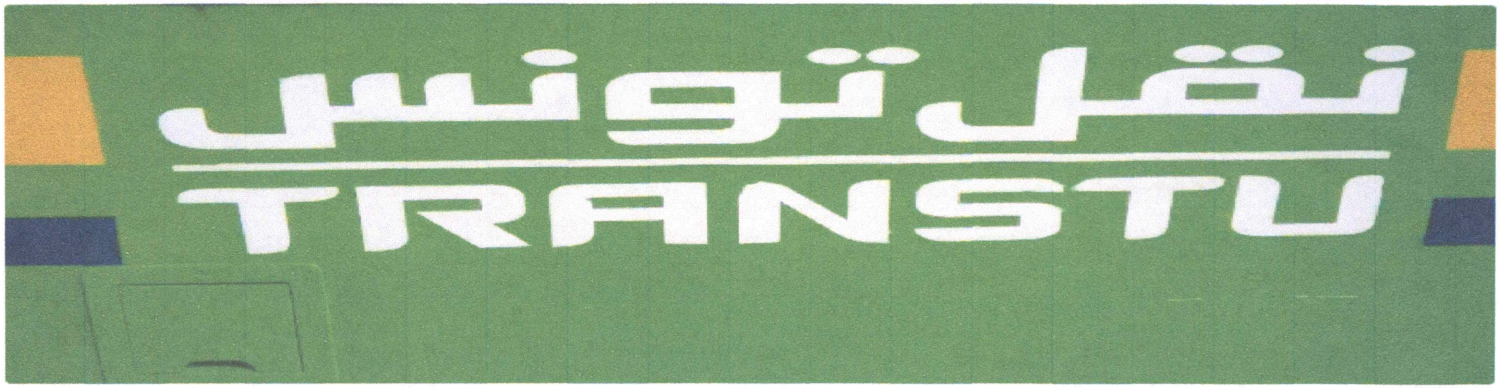

أودع "مرصد رقابة" نهاية الأسبوع المنقضي شكاية لدى السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس تتعلق بشبهات فساد وإهدار للمال العام ضد مسؤولين كبارا بوزارة النقل وشركة النقل بتونس وكل من سيكشف عنه البحث، داعيا إلى فتح تحقيق في العرض.

وتتعلق الشكاية، وفق ما أفاد به المرصد، برصد تجاوزات ومخالفات قانونية وشبهات فساد تهوم حول مشروع تحسين طاقة استيعاب الجذع المركزي للمترو ومحطة الترابط بساحة برشلونة الذي يراوح مكانه منذ سنة 2008، حيث تم صرف مبالغ ضخمة بلغت ما قيمتها 15.451 مليون دينار إلى غاية سنة 2012 في إطار هذا المشروع الذي لم يشهد أي دراسات أو أشغال منجزة تحت أي عنوان إلى غاية العام 2020.

واعتمد مرصد رقابة في الشكاية على معطيات موثقة استخلصها من الميزانيات خلال العشرية الماضية وعبر طلبات نفاذ إلى المعلومة شملت وزارة النقل وشركة النقل بتونس وآمين المال العام للبلد التونسية وأكدت تلك المعطيات شكوكا في أن المبالغ المصروفة بعنوان هذا المشروع لم تصرف فيما خصصت له.

وأكد المرصد انه رغم تنقيه تعهدا من وزارة النقل وشركة النقل بتونس منذ اكثر من عام لمده بما يفيد تحميد المبالغ موضوع النفقات إلا أنه لم يتحصل على أي إجابة إلى حد هذا التاريخ.

http://tinyurl.com/y2rvzdf8

التفرغ النقابي والامتيازات المالية :
عماد الدايمي يجرّ الطبّوبي وقيادات اتحاد الشغل إلى القضاء

أعلن مرصد رقابة لكشف الفساد ومقاومة الفاسدين، أن قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي استمع للمرصد أمس، في إطار البحث التحقيقي الذي تم فتحه بخصوص ملف التفرغ النقابي، الذي كانت هذه المنظمة أودعته قبل أكثر من عام ونصف..

وسبق للمرصد أن قدم للقضاء وثائق رسمية، تخص "حالات التفرغ المسجلة في عدد من الوزارات، وتكلفتها المالية على الدولة".

وذكر المرصد أنّ هذه الوثائق، تؤكد حصول عديد القيادات النقابية، على الأجور والامتيازات والترقيات دون مباشرة العمل لسنوات طويلة، وعلى رأسهم الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي"، وفق نص البلاغ..

وتقدم المرصد للمرفق القضائي، بمؤيدات قانونية تكشف "مخالفة كل حالات التفرغ الموجودة اليوم والمقدرة بالمئات، للقانون وللاتفاقيات الدولية التي تمنع حصول المنظمات النقابية على دعم عمومي مباشر أو غير مباشر

http://tinyurl.com/39tjwjf7

الرأي الجديد
الخبر اليقين، الرأي المستقل

عماد الدايمي: شكايتي ضدّ سامي الطاهري لا علاقة للإتحاد بها:

قال رئيس مرصد "رقابة"، عماد الدايمي، أن شكايته ضدّ شخص الأمين العام المساعد لإتحاد الشغل، سامي الطاهري، شكاية حقّ عام، لا علاقة للإتحاد بها، متسائلا: "لماذا تريد البيروقراطية النقابية أن تقحم الإتحاد فيها".
وأضاف عماد الدايمي، في تدوينة على صفحته بموقع التواصل الإجتماعي "فيسبوك"، قائلا: "توقّعت بالضبط، البيروقراطية النقابية الجاثمة على منظمة الإتحاد العام التونسي للشغل تستنفر النقابيين للتظاهر أمام المحكمة الابتدائية بتونس، بالتزامن مع جلسة المحاكمة التي ستنعقد ضدّ المدعو سامي الطاهري، بعد شكايتي ضدّه بتهمة "الإدعاء بالباطل والإساءة عبر وسائل التواصل بعد تصريحه آل الدايمي لصوص ومبيضو أموال"، حسب تعبيره.
وتابع: "لن نسمح لهم بتحويل وجهة القضية وتسييسها وستكون محاكمة لشخص غير مسؤول تهجّم ظلما وعدوانا على أسرة تونسية وأطلق تجاهها تهمة جماعية باطلة دون أن يقدّم الدليل على إتهامه".

نقابيون ينفذون وقفة مساندة للطاهري الماثل امام القضاء على خلفية شكاية تقدم بها عماد الدايمي

نفذ العشرات من النقابيين، اليوم الاثنين أمام المحكمة الابتدائية بتونس، وقفة مساندة للأمين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل، المكلف بالاعلام والنشر، سامي الطاهري، الذي يمثل امام المحكمة على خلفية قضية مرفوعة ضده من طرف رئيس مرصد رقابة، عماد الدايمي، بتهمة الادعاء بالباطل والاساءة عبر وسائل التواصل.

وقال الطاهري في تصريح لوكالة تونس افريقيا للأنباء، ان الشكاية المرفوعة ضده ليست شخصية بدليل أن الاستدعاء الذي تلقاه للمثول أمام المحكمة الابتدائية بتونس وجه الى مقر الاتحاد العام التونسي للشغل بصفته أمينا عاما مساعدا بالمنظمة.

وذكر أن الشكاية استندت الى تعليق منه على تدوينة نشرها الطرف الشاكي، وتضمنت سبا للاتحاد واتهاما للمنظمة العمالية ب "الفساد"، معتبرا أن القضية المرفوعة ضده سياسية بامتياز وليست ذات بعد شخصي.

واستنكر، الدايمي، في تدوينة نشرها على صفحته بموقع فيسبوك، ما وصفه بسعي الاتحاد لمحاولة الضغط على المحكمة، مؤكدا، أن شكايته ضد الطاهري شكاية حق عام لا علاقة للاتحاد بها على خلفية ما اعتبره تعرضه وعائلته للاتهام بالباطل بتبييض الأموال.

وأكد الطاهري أن مثوله اليوم بالمحكمة يعكس احترام المنظمة الشغيلة للقضاء رغم عدم احترام الاجراءات القانونية حيث لم يتلق الطاهري، على حد قوله، دعوة للحضور أمام الباحث الابتدائي ولا في طور التحقيق بل تم تحديد موعد الجلسة مباشرة.

وقال الطاهري إن حضور عدد هام من النقابيين اليوم امام المحكمة، يهدف الى بعث رسالة واضحة لكل قوى المجتمع الحية وللأحزاب والمنظمات ولرئيس الدولة وللحكومة الحالية، بضرورة فتح ملف التمويل الخارجي للجمعيات المشبوهة بالاستناد الى كل الوثائق والمعطيات المتوفرة لدى البنك المركزي ولجنة التحاليل المالية.

كما يطالب النقابيون، حسب الطاهري، بضرورة البت في أكثر من 200 شكاية في الثلب والقذف تقدموا بها ولم يبت فيها القضاء الى حدود اليوم.

ولم يتسن لوكالة تونس افريقيا للأنباء الحصول على رد من رئيس مرصد رقابة عماد الدايمي رغم تكرر محاولات الاتصال به هاتفيا.

http://tinyurl.com/mr3nwwzf

مرصد رقابة يقدم للعدالة مؤيدات ووثائق رسمية بخصوص الاستعمالات غير القانونية لموارد "الحساب الخاص بالدولة" من طرف رؤساء الحكومات المتعاقبين

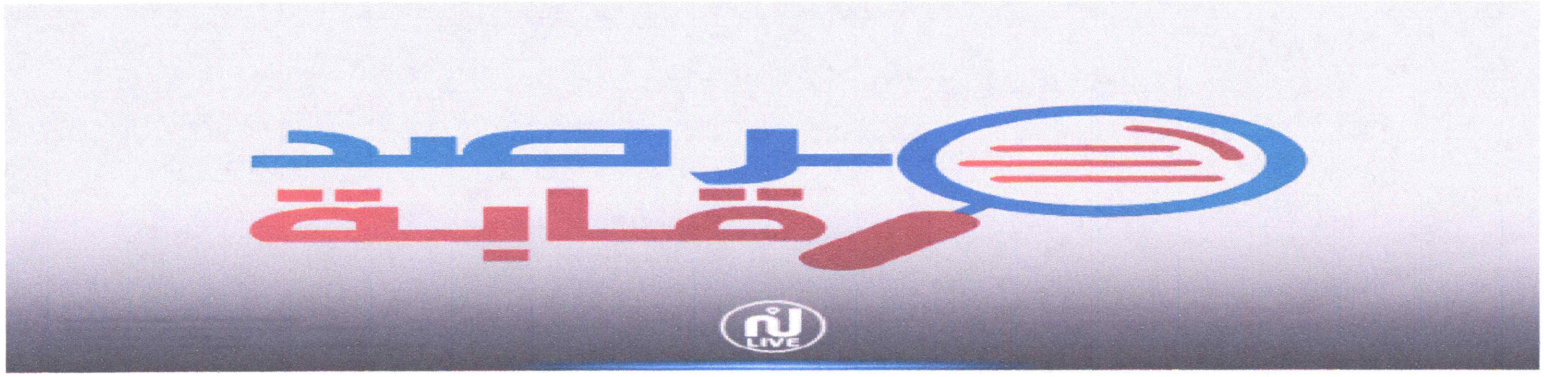

نسخة الاثنين 6 ديسمبر 2021 - 18:44 وطنية

تم صباح اليوم الاثنين 6 ديسمبر 2021 الاستماع لمرصد رقابة من طرف قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي في القضية التحقيقية التي تم فتحها بناء على شكاية المرصد بخصوص الاستعمالات غير القانونية لموارد "الحساب الخاص بالدولة" من طرف رؤساء الحكومات المتعاقبين خلال العشر سنوات الماضية.

وقد كان مرصد رقابة قد قدم للعدالة مؤيدات ووثائق رسمية بخصوص الاعتمادات التي تم صرفها من ذلك الحساب لصالح عديد المنظمات الوطنية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وغيرها ، عبر قرارات من رؤساء الحكومة المتعاقبين منذ 2011. وقدم كل المؤيدات على عدم قانونية تلك القرارات .

وبالتوازي مع هذا المسار القانوني، يجدر بالتذكير أن "مرصد رقابة" قام بتاريخ 12 نوفمبر الماضي بتوجيه محضر تنبيه عبر عدل منفذ إلى رئيسة الحكومة بخصوص استعمالات "الحساب الخاص بالدولة"، محملا اياها المسؤولية كاملة عن أي قرار يتم بموجبه تحويل مبالغ من ذلك الصندوق الاسود إلى غير ما خصصت له على غرار دعم المنظمات والنقابات وغيرها. باعتبار أن القانون ينص على أن موارد ذلك الحساب تصرف "لتطوير النشاطات والتدخلات في الميادين الاقتصادية ويقع توزيعه بموجب قرار من الوزير الاول".

وأفاد المرصد: " نأمل ألا ترضخ الحكومة الحالية للضغوطات المتزايدة لفرض اصدار قرارات صرف اعتمادات من ذلك الحساب لصالح الأطراف الاجتماعية بشكل غير قانوني. كما نأمل أن يقوم القضاء بواجبه في محاسبة كل من تصرف في موارد ذلك الحساب بشكل مخالف للقانون والتراتيب الجاري بها العمل لما في ذلك من تجاوز للسلطة نتج عنه إهدار للأموال العمومية وسوء التصرف فيها وتبديدها."

http://tinyurl.com/5afuynxc

مرصد رقابة يقاضي كل رؤساء الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2011

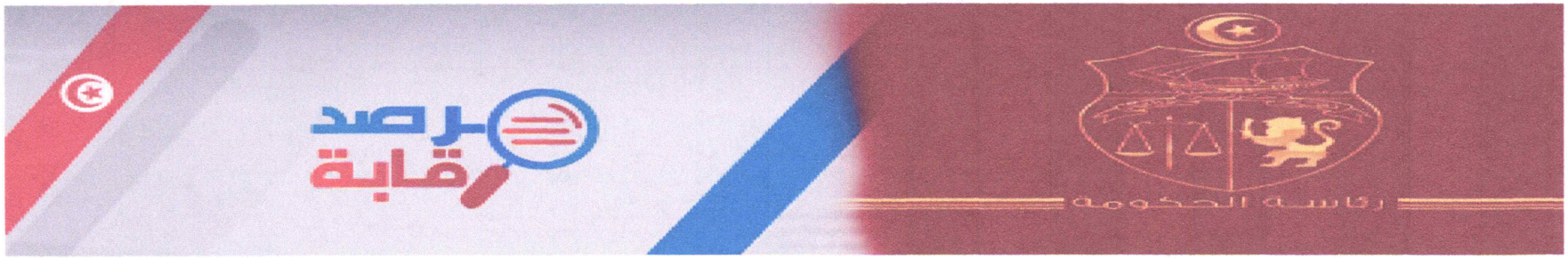

مرصد رقابة يقاضي كل رؤساء الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2011

أفاد مرصد رقابة في بلاغ له أن قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي تولى صباح اليوم الاثنين 6 ديسمبر 2021 الاستماع لموبداته فيما يتعلق بالقضية التحقيقية التي تم فتحها بناء على شكاية المرصد بشأن ما اعتبره المرصد "الاستعمالات غير القانونية لموارد الحساب الخاص بالدولة". وذلك من طرف رؤساء الحكومات المتعاقبين خلال العشر سنوات الماضية.

في هذا الإطار قدم المرصد مؤيدات ووثائق رسمية - حسب توصيفه - بخصوص الاعتمادات التي تم صرفها من ذلك الحساب لصالح عديد المنظمات الوطنية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وغيرها، بقرارات اتخذها رؤساء الحكومة المتعاقبين منذ 2011، مستندا على أن هذه القرارات كانت غير قانونية .

وبالتوازي مع هذا المسار القانوني، قام المرصد بتاريخ 12 نوفمبر الماضي بتوجيه محضر تنبيه عبر عدل منفذ إلى رئيسة الحكومة بخصوص استعمالات "الحساب الخاص بالدولة". محملا اياها المسؤولية كاملة عن أي قرار يتم بموجبه تحويل مبالغ من ذلك الصندوق الأسود إلى غير ما خصصت له على غرار دعم المنظمات والنقابات وغيرها. باعتبار أن القانون ينص على أن موارد ذلك الحساب تصرف "لتطوير النشاطات والتدخلات في الميادين الاقتصادية ويقع توزيعه بموجب قرار من الوزير الأول"

كما أعرب مرصد رقابة عن أمله في أن ألا ترضخ الحكومة الحالية للضغوطات المتزايدة لفرض اصدار قرارات صرف اعتمادات من ذلك الحساب لصالح الأطراف الاجتماعية بشكل غير قانوني.

إلى جانب قيام القضاء بواجبه في محاسبة كل من تصرف في موارد ذلك الحساب بشكل مخالف للقانون والتراتيب الجاري بها العمل لما في ذلك من تجاوز للسلطة نتج عنه إهدار للأموال العمومية وسوء التصرف فيها وتبديدها.

http://tinyurl.com/4trsak79

الرأي الجديد
الخبر اليقين.. الرأي المستقل

مرصد رقابة يكشف: نوفل سعيّد يعقد اجتماعا لمدة ساعة بديوان الطيران المدني بصفته شقيق رئيس الجمهوريّة

أكد "مرصد رقابة" أن شقيق رئيس الجمهورية، نوفل سعيد، تنقل صبيحة يوم الخميس 9 ديسمبر 2021، إلى المقر الاجتماعي لديوان الطيران المدني والمطارات.

وقال المرصد إنه عند حلول نوفل سعيد ببوابة المقر، تقدم لأعوان الحراسة بصفته "شقيقا لرئيس الجمهورية قيس سعيد"، لا بصفته محامٍ أو مواطن، وطلب مقابلة المسؤول الأول عن الديوان.

وأفاد المرصد بأنه اعتبارا لشغور خطة الرئيس المدير العام بهذه المنشأة العمومية، اجتمع شقيق رئيس الجمهورية مع مسؤولين سامين في الديوان، دون موعد مسبق، لمدة فاقت ساعة كاملة.

وأعلن "مرصد رقابة" أنه قام بتوجيه طلب نفاذ إلى المعلومة إلى كل من مدير الشؤون القانونية بالديوان (في ظل شغور منصب الرئيس المدير العام)، وإلى وزير النقل بصفته وزير الإشراف، للتعرف على سبب تلك الزيارة، وسبب اللقاء مع مسؤولين بهذه المنشأة العمومية، من طرف شخص ليس له أي صفة رسمية بالدولة التونسية.

http://tinyurl.com/3nt4xz32

مرصد رقابة: نوفل سعيد أدى زيارة إلى مقر ديوان الطيران المدني بصفته "شقيق رئيس الجمهورية"

Babnet

افاد الجمعة 10 ديسمبر، مرصد رقابة ان شقيق رئيس الجمهورية نوفل سعيد تنقل صبيحة يوم الخميس 9 ديسمبر 2021 الى المقر الاجتماعي لديوان الطيران المدني والمطارات.

وقال المرصد انه عند حلول نوفل سعيد ببوابة المقر تقدم لأعوان الحراسة بصفته كـ" شقيق لرئيس الجمهورية قيس سعيد"، لا بصفته كمحامي أو مواطن، وطلب مقابلة المسؤول الأول عن الديوان.
وأفاد المرصد انه وباعتبار شغور خطة الرئيس المدير العام بهذه المنشأة العمومية، فقد اجتمع شقيق رئيس الجمهورية مع مسؤولين سامين في الديوان، دون موعد مسبق، لمدة فاقت ساعة كاملة.
...

وأعلن مرصد رقابة انه قام بتوجيه طلب نفاذ الى المعلومة صباح اليوم الى كل من مدير الشؤون القانونية بالديوان (في ظل شغور منصب الرئيس المدير العام) وإلى وزير النقل بصفته وزير الاشراف، للتعرف على سبب تلك الزيارة، وسبب اللقاء مع مسؤولين بهذه المنشأة العمومية من طرف شخص ليس له أي صفة رسمية بالدولة التونسية.

https://www.babnet.net/rttdetail-237707.asp

تأكد لمرصد رقابة من خلال عدة شهادات أن السيد نوفل سعيد شقيق رئيس الجمهورية تنقل صبيحة يوم أمس الخميس 9 ديسمبر 2021 إلى المقر الاجتماعي لديوان الطيران المدني والمطارات

مرصد رقابة: نوفل سعيّد تحول إلى ديوان الطيران المدني والمطارات واجتمع بمسؤولين ساميين لمدّة ساعة بصفته شقيق الرئيس

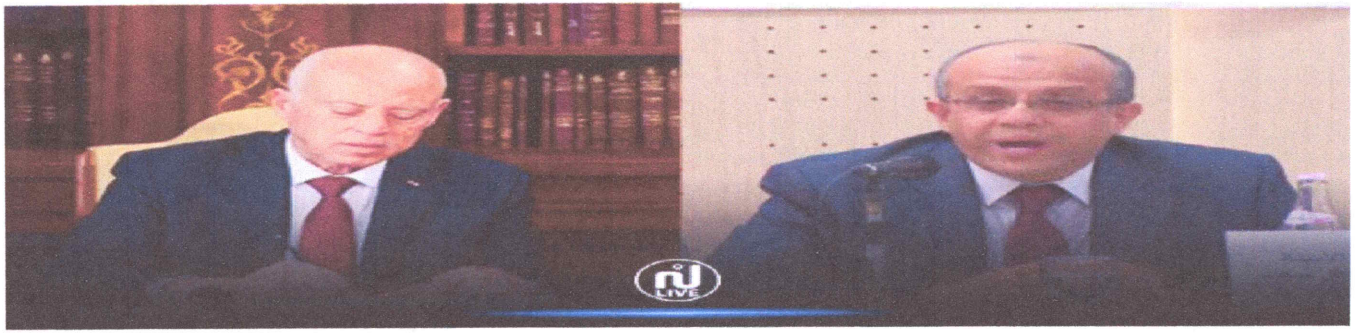

نسمة | الجمعة 10 ديسمبر 2021 - 15:19 | سياسة

أفاد مرصد رقابة في تدوينة على صفحته الرسمية أنه تأكد لديهم من خلال عدة شهادات أن نوفل سعيد شقيق رئيس الجمهورية تنقل صبيحة يوم أمس الخميس 9 ديسمبر 2021 إلى المقر الاجتماعي لديوان الطيران المدني والمطارات.

وأوضح المرصد أنه عند حلول نوفل سعيّد ببوابة المقر تقدم لأعوان الحراسة بصفته لـ" شقيق لرئيس الجمهورية قيس سعيد" . لا بصفته كمحامي أو مواطن، وطلب مقابلة المسؤول الأول عن الديوان، وأنه باعتبار شقور خطة الرئيس المدير العام بهذه المنشأة العمومية، فقد اجتمع شقيق رئيس الجمهورية مع مسؤولين ساميين في الديوان، دون موعد مسبق، لمدة ناهزت ساعة كاملة وهو ما أثار حفيظة عدد من أبناء المؤسسة.

وقام مرصد رقابة بتوجيه طلب نفاذ إلى المعلومة صباح اليوم إلى كل من مدير الشؤون القانونية بالديوان (في ظل شغور منصب الرئيس المدير العام) وإلى وزير النقل بصفته وزير الإشراف. للتعرف على سبب تلك الزيارة. وسبب اللقاء مع مسؤولين بهذه المنشأة العمومية من طرف شخص ليس له أي صفة رسمية بالدولة التونسية.

http://tinyurl.com/yv63uefk

نابل: ردم نفايات طبية خطيرة بشكل غير قانوني في عقار في معتمدية قربة

بلاغ

فاد مرصد رقابة أنه تم أول أمس الثلاثاء إجراء الإختبار العدلي المتعلق بمعاينة النفايات الطبية الخطيرة المردومة بشكل غير قانوني و دون معالجة في العقار الكائن بالطريق الرابطة بين بني خلاد وقربة، في منطقة جبل الحدّاد من معتمدية قربة من ولاية نابل.

وتم الاختبار بحضور ثلاث خبراء مختصين في الشؤون البيئية تمت تسميتهم بقرار من رئيسة المحكمة الابتدائية بنابل بناء على طلب إذن على عريضة أودعه مرصد رقابة يوم 8 اكتوبر 2021 الماضي. كما واكب الاختبار ممثلون عن المرصد.

وبيّن المرصد في بلاغه أنه تم في المعاينة القيام بكل الأعمال الفنية اللازمة لفحص النفايات المردومة وتقدير قيمة الضرر الحاصل للبيئة بسبب التلوث الخطير الذي حصل بشكل متعمد خلال السنوات الماضية.

وسيشكل التقرير المنتظر بلا شك دليلا حاسما يضاف للشكاية الجزائية التي تقدم بها المرصد لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس ضد كل من وزارة البيئة والوكالة الوطنية لحماية المحيط وشركة معالجة النفايات الطبية بسبب المخالفات القانونية والبيئية الخطيرة التي حصلت والتواطؤ الذي تم من طرف سلط الاشراف والرقابة وبعض السلط المحلية والجهوية.

http://tinyurl.com/bdd4z4ey

قاضي التحقيق بالقطب المالي يستمع لمرصد رقابة بخصوص "الحساب الخاص بالدولة "

مجتمع / الاثنين 06 ديسمبر 2021 20:37

تم صباح اليوم الاثنين الاستماع لمرصد رقابة من طرف قاضي التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي في القضية التحقيقية التي تم فتحها بناء على شكاية المرصد بخصوص الاستعمالات غير القانونية لموارد "الحساب الخاص بالدولة" من طرف رؤساء الحكومات المتعاقبين خلال العشر سنوات الماضية.

وكان مرصد رقابة قدم للقضاء مؤيدات ووثائق رسمية بخصوص الاعتمادات التي تم صرفها من ذلك الحساب لصالح عديد المنظمات الوطنية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وغيرها ، عن قرارات من رؤساء الحكومة المتعاقبين منذ 2011 كما قدم كل المؤيدات على عدم قانونية تلك القرارات .

وبالتوازي مع هذا المسار القانوني، قام "مرصد رقابة"
بتاريخ 12 نوفمبر الماضي بتوجيه مكتوب تنبيه عبر عدل منفذ إلى رئيسة الحكومة لخصوص استعمالات "الحساب الخاص بالدولة"، محملا اياها المسؤولية كاملة عن أي قرار يتم بموجبه تحويل مبالغ من ذلك الصندوق الأسود إلى غير ما خصصت له على غرار دعم المنظمات والنقابات وغيرها باعتبار أن القانون ينص على أن موارد ذلك الحساب تصرف "لتطوير النشاطات والتدخلات في الميادين الاقتصادية ويقع توزيعه بموجب قرار من الوزير الأول".

http://tinyurl.com/2dz7zjpk

الاستماع لمرصد رقابة بخصوص شبهات فساد في عملية تعيين ملحقين اجتماعيين بالخارج

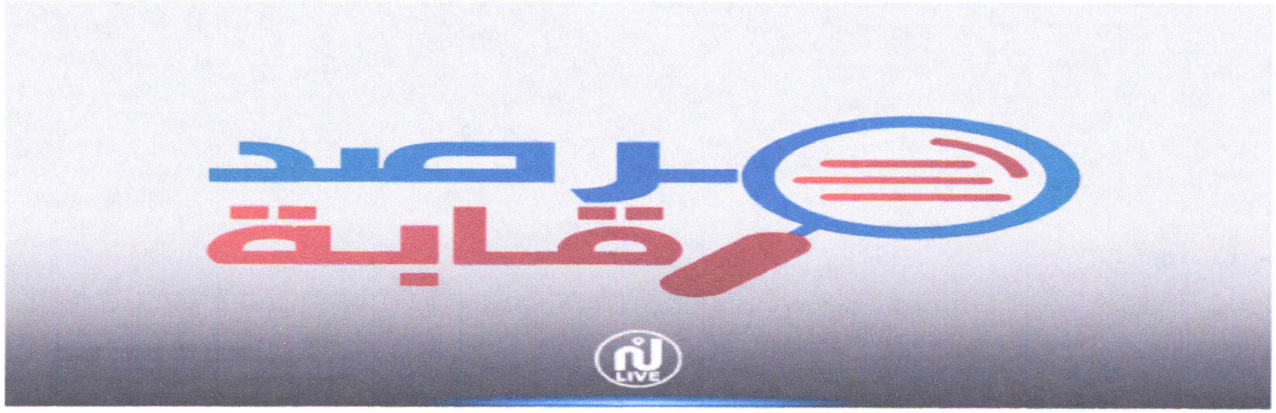

نسمة الاثنين 13 ديسمبر 2021 - 15:43 وطنية

أفاد مرصد رقابة على صفحته الرسمية فيسبوك، أنه تم صباح اليوم الاثنين 13 ديسمبر 2021 الاستماع له من طرف الفرقة المركزية الرابعة لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية للحرس الوطني بالعوينة بخصوص الشكاية التي أودعها في ديوان الماضي والمتعلقة بجملة الاخلالات وشبهات الفساد الجدية التي شابت عملية تعيين دفعة الملحقين الاجتماعيين بالخارج للسنوات 2017 و2018 و2019 بتواطؤ بين مسؤولي ديوان التونسيين بالخارج ووزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي .

وكان المرصد قد أثار عديد الشبهات الخطيرة بخصوص المناظرة المذكورة منذ أواخر 2019 مما ساهم في دفع رئاسة الحكومة لتقليف هيئة مراقبي الدولة بمهمة تدقيق في ماي 2020. وتحصل المرصد على التقرير النهائي للمهمة الذي خلص الى مقترحات صارمة من بينها إحالة الملف "للجهات المختصة طبقا لما يمليه القانون وذلك في ظل الضرر الحاصل للمترشحين وللمال العام" . كما استند المرصد في شكايته إلى عديد المؤيدات التي وثقت التجاوزات الخطيرة والتلاعب بإجراءات التناظر وانتهاك مبادئ الشفافية وتساوي الحظوظ بين المترشحين وتبديد المال العام.

http://tinyurl.com/4wm4jc7v

إجراء الاختبار العدلي المتعلق بمعاينة النفايات الطبية الخطيرة المردومة بشكل غير قانوني في العقار الكائن بالطريق الرابطة بين بني خلاد وقربة، في منطقة جبل الحدّاد من معتمدية قربة من ولاية نابل.

بين باي خلاد وقربة.. مرصد رقابة يكشف اخر مستجدات النفايات الطبية المردومة بعقار

سياسة / الخميس 30 ديسمبر 2021 11:41

أكد مرصد رقابة انه تم أمس الأول الثلاثاء اجراء الاختبار العدلي المتعلق بمعاينة النفايات الطبية الخطيرة المردومة بشكل غير قانوني في العقار الكائن بالطريق الرابطة بين باي خلاد وقربة، في منطقة جبل الحدّاد من معتمدية قربة من ولاية نابل.

واضاف المرصد(وفق وثيقة تحصلنا على نسخة منها) انه تم الاختبار بحضور ثلاث خبراء مختصين في الشؤون البيئة تمت تسميتهم بقرار من رئيسة المحكمة الابتدائية بنابل بناء على طلب إذن على عريضة أودعه مرصد رقابة يوم 8 اكتوبر الماضي علما انه واثب الاختبار ممثلون عن المرصد.

ووفق ذات الوثيقة فقد تم في المعاينة القيام بكل الأعمال الفنية اللازمة لفحص النفايات المردومة وتقدير قيمة الضرر الحاصل للبيئة بسبب التلوث الخطير الذي حصل بشكل متعمد خلال السنوات الماضية.

واكد المرصد انه- في انتظار تقرير الخبراء - تبين وجود كميات كبيرة جدا من النفايات الطبية الخطيرة مردومة دون معالجة في أماكن عديدة من العقار الذي تمت معاينته.. وسيشكل التقرير المنتظر -وفق المرصد- دليلا دامغا يضاف للشكاية الجزائية التي تم التقدم بها لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس ضد كل من وزارة البيئة والوكالة الوطنية لحماية المحيط وشركة "هيجيا" HYGIA لمعالجةالنفايات الطبية بسبب المخالفات القانونية والبيئية الخطيرة التي حصلت والتواطؤ الذي تم من طرف سلط الاشراف والرقابة وبعض السلط المحلية والجهوية.

http://tinyurl.com/33s929sn

مرصد رقابة كيف يمكن انتظار إصلاحات عميقة من حكومة فشلت في أول اختبار بسيط

أفاد مرصد رقابة اليوم الثلاثاء 28 ديسمبر 2021، بأن" كل المتابعين والمهتمين بموضوع تحسين حوكمة المنشآت العمومية ببلادنا ، كانوا قد رحبوا بإصدار حكومة الشفاخ للأمر الحكومي عدد 314 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين. "

وذكر المرصد بأن هذا الأمر الحكومي، أقر مبدأ التناظر في اختيار أعضاء مجالس ادارة المنشآت العمومية من ممثلي الدولة والمساهمين العموميين، بما يقطع مع سياسة التعيين المباشر لهؤلاء دون الاستناد إلى معايير الكفاءة والتخصص وغالبا على وجه المحاباة، وهو ما تسبب بقدر هام في أزمة تسيير وحوكمة داخلية بهذه المنشآت، وهق تعبيره.

وأكد أن الفصل 21 من الأمر الحكومي 314، نص على وجوبية تغيير تركيبة مجالس الإدارة ومجالس المراقبة في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2021، وعلى إنهاء العمل بالأحكام النزنيبيه المخالفة لأحكام هذا الأمر بانقضاء الأجل المذكور.

وأضاف أنه رغم أهمية ما تضمن الأمر المذكور من إصلاحات لمنظومة الحوكمة الداخلية للمنشآت العمومية والطابع المتقدم التي تكتسيه هذه الاصلاحات لا سيما بعلاقة مع تعهدات حكومية سابقة مع المانحين الدوليين، فقد أجل رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي تنفيذ أحكام الأمر الحكومي 314 الى غرة جانفي 2022، وذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1052 لسنة 2020 المؤرخ في 28 ديسمبر 2020.

وتابع: واليوم تنقضي سنة كاملة على إصدار المشيشي للأمر الحكومي المتعلق بالتمديد في أجل تنفيذ الأمر عدد 314، ولم تصدر عن رئيسة الحكومة نجلاء بودن إلى حد هذا التاريخ جملة القرارات التطبيقية اللازمة لتطبيق هذا الأمر الحكومي بداية من يوم السبت المقبل."

كما أكد أن الفصل 21 من الأمر الحكومي 314 آنف الذكر كما تنص في 28 ديسمبر 2020، يقتضي وجوبية تغيير تركيبة مجالس الإدارة ومجالس المراقبة في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2021 وإنهاء العمل بكافة الأحكام النزنيبيه المخالفة لأحكام هذا الأمر بانقضاء الأجل المذكور، وتبعا لذلك، تصبح تركيبة كافة مجالس ادارة المنشآت العمومية ببلادنا، وعددها يتجاوز المائة منشأة، غير قانونية وتكون اجتماعاتها وقراراتها قابلة للطعن بالبطلان من جميع من لهم الصفة للقيام بذلك.

وأردف المرصد: كيف يمكن انتظار إصلاحات عميقة من حكومة فشلت في أول اختبار بسيط يتعلق بإصدار ما يلزم من نصوص تطبيقية لازمة لإدخال إصلاح وحيد لحوكمة المنشآت العمومية حيز النفاذ."

http://tinyurl.com/3rycwest

مرصد رقابة:كارثة في نابل..أطنان من النفايات الطبية دُفنت بمنطقة فلاحية

تحدث مرصد 'رقابة' خلال مؤتمر صحفي الخميس 03 نوفمبر 2022 عن "كارثة بيئية شنيعة" لشركة تصريف للنفايات بولاية نابل.

وأكد مدير المشاريع بالمرصد بوزيد لافي في تصريح لموزاييك أن هذه الشركة متواطئة مع وزارة البيئة وتقوم بردم أطنان من المواد الطبية دون معالجة وذلك بمنطقة جبل حداد الفلاحية المتواجدة بين مدينتي قربة وبني خلاد، حسب تصريحه .

وبين أن الشركة قامت بردم نحو ألفي طن من النفايات الطبية والاستشفائية بالمنطقة الفلاحية بطرق غير قانونية أو صحية وعلى عمق يتراوح بين نصف متر إلى مترين في أكياس بلاستيكية موهمة الناس بأنها نفايات منزلية.

وأبرز أن تداعيات هذه النفايات ستعود بالمضار على المواطنين والفلاحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، مضيفا أن الكشف عن هذه التجاوزات جاء اثر تقرير قامت به الوكالة الوطنية لحماية المحيط وتم السماح لهم في إطار حق النفاذ للمعلومة بالإطلاع عليه .

وأضاف أن خبراء تم تعينهم من المحكمة الابتدائية إثر توجيه عريضة من مرصد رقابة بمعاينة المنطقة، وأكدوا خطورة هذه النفايات الطبية والشبه الطبية التي تم ردمها بطرق عشوائية تهدد حياة المتساكنين والفلاحة والبيئة عموما .

هناء السلطاني

http://tinyurl.com/2tuavu3w

بين باي خلاد وقربة.. مرصد رقابة يكشف اخر مستجدات النفايات الطبية المردومة بعقار

سياسة / الخميس 30 ديسمبر 2021 11:41

أكد مرصد رقابة انه تم امس الأول الثلاثاء اجراء الاختبار العدلي المتعلق بمعاينة النفايات الطبية الخطيرة المردومة بشكل غير قانوني في العقار الكائن بالطريق الرابطة بين باي خلاد وقربة، في منطقة حبل الحداد من معتمدية قربة من ولاية نابل.

واضاف المرصد(وفق وثيقة تحصلنا على نسخة منها) انه تم الاختبار بحضور ثلاث خبراء مختصين في الشؤون البيئة تمت تسميتهم بقرار من رئيسة المحكمة الابتدائية بنابل بناء على طلب إذن على عريضة أودعه مرصد رقابة يوم 8 اكتوبر الماضي علما انه وانب الاختبار ممثلون عن المرصد.

ووفق ذات الوثيقة فقد تم في المعاينة القيام بكل الأعمال الفنية اللازمة لفحص النفايات المردومة وتقدير قيمة الضرر الحاصل للبيئة بسبب التلوث الخطير الذي حصل بشكل متعمد خلال السنوات الماضية.

واكد المرصد انه- في انتظار تقرير الخبراء - تبين وجود كميات كبيرة جدا من النفايات الطبية الخطيرة مردومة دون معالجة في أماكن عديدة من العقار الذي تمت معاينته.. وسيتشكل التقرير المنتظر -وفق المرصد- بلا شك دليلا حاسما يضاف للشكاية الجزائية التي تم التقدم بها لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس ضد كل من وزارة البيئة والوكالة الوطنية لحماية المحيط وشركة "هنجيا" HYGIA لمعالجةالنفايات الطبية بسبب المخالفات القانونية والبيئية الخطيرة التي حصلت والتواطؤ الذي تم من طرف سلط الاشراف والرقابة وبعض السلط المحلية والجهوية.

http://tinyurl.com/8s5th6z4

موقع الصحفيين التونسيين
بصفاقس

الإستماع لمرصد رقابة في قضية ضد محمد الطرابلسي ونورالدين الطبوبي

تم صباح اليوم الاثنين 13 ديسمبر 2021 الاستماع لمرصد رقابة من طرف الفرقة المركزية الرابعة لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية للحرس الوطني بالعوينة بخصوص الشكاية التي أودعها المرصد في جوان الماضي والمتعلقة بجملة الاخلالات وشبهات الفساد الجدّية التي شابت عملية تعيين دفعة الملحقين الاجتماعيين بالخارج للسنوات 2017 و2018 و2019 بتواطئ بين مسؤولي ديوان التونسيين بالخارج ووزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي .

وكان المرصد قد أثار عديد الشبهات الخطيرة بخصوص المناظرة المذكورة منذ أواخر 2019 مما ساهم في دفع رئاسة الحكومة لتكليف هيئة مراقبي الدولة بمهمة تدقيق في ماي 2020.

وتحصل المرصد على التقرير النهائي للمهمة الذي خلص الى مقترحات صارمة من بينها إحالة الملف "للجهات المختصة طبقا لما يمليه القانون وذلك في ظل الضرر الحاصل للمترشحين وللمال العام". كما استند المرصد في شكايته إلى عديد المؤيدات التي وثقت التجاوزات الخطيرة والتلاعب بإجراءات التناظر وانتهاك مبادئ الشفافية وتساوي الحظوظ بين المترشحين وتبديد المال العام.

ويشار إلى أنّ نتائج عملية التعيين صدرت خلال الفترة التي تلت الاعلان النهائي عن نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2019 وقبيل إنتهاء مهام حكومة يوسف الشاهد. وهو ما أثار شكوكا قوية في وجود نية لاستغلال الفرصة من طرف وزير الشؤون الاجتماعية في تلك الحكومة محمد الطرابلسي ورئيس حكومته للقيام بتعيينات موجهة على أساس معايير الولاء والمحسوبية والعلاقات في خطة ملحقين اجتماعيين بالخارج قبل مغادرة الحكم.

كما تتضمن الشكاية مؤيدات على تدخل مباشر من الامين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي لتعيين شخص رغم عدم توفره على الشروط القانونية، بشكل نتج عنه حرمان مرشح آخر مكتمل الشروط القانونية من التعيين (من أعوان ديوان التونسيين بالخارج ووزارة الشؤون الاجتماعية والصناديق والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر). وفي ذلك حيف كبير وانتهاك لمعايير الكفاءة والتناظر والعدل وتساوي الحظوظ.

http://tinyurl.com/bdt25e5m

مرصد رقابة

بلاغ

الحكم ب6 سنوات سجن نافذ ضد الرئيس المدير العام شركة تونس للطرقات السيارة بدر الدين الهبيل وضد رئيس شركة بن عربية للمقاولات في القضية التي رفعها مرصد رقابة

أصدرت الدائرة الجنائية المختصة في النظر في قضايا الفساد المالي بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بتونس مساء أمس حكما بالسجن النافذ لمدة 6 سنوات ضد كل من الرئيس المدير العام شركة تونس للطرقات السيارة بدر الدين الهبيل (تمت اقالته بتاريخ 22 ماي 2022) ورئيس شركة بن عربية للمقاولات حسب ما اعلن عنه مرصد رقابة اليوم الثلاثاء 10 ماي 2022.

وتاتي الاحكام السجنية على خلفية الشكاية التي رفعها مرصد رقابة في شهر فيفري 2020 بخصوص شبهات فساد كبرى في صفقة بناء المقر الاجتماعي للشركة وما رافقها من تلاعب بالصفقة ونهب المال العام وتحويل لوجهة أموال عمومية ورشوة متمثلة في بناء مسكن للرئيس المدير العام من طرف المقاول وغير ذلك.

وذكر المرصد ان "هذا الحكم ينضاف لسلسة أحكام نافذة أخرى صدرت في ملفات قدمها مرصد رقابة للعدالة بعد جهد مضني في التقصي وتجميع المؤيدات والشهادات في ظل تهاون عديد الجهات الرسمية في تتبع المتلاعبين بالمال العام"، مشيرا إلى انه" ينتظر صدور أحكام أخرى في ملفات أخرى بعضها متعلق بجرائم أكبر ضد المال العام ومصالح البلاد".

http://tinyurl.com/4wkyyyz2

الحكم ب6 سنوات سجن نافذ ضد الرئيس المدير العام شركة تونس للطرقات السيارة

بدر الدين الهبيل وضد رئيس شركة بن عربية للمقاولات في القضية التي رفعها مرصد رقابة

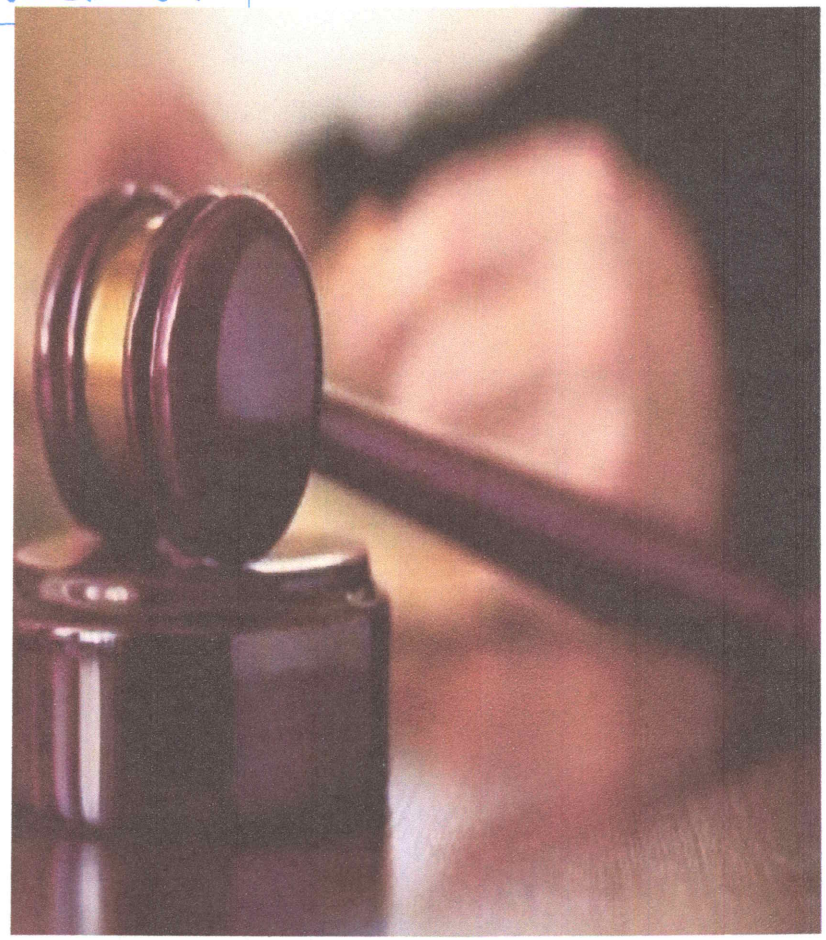

الحكم بـ6 سنوات سجنا ضدّ ر.م.ع شركة تونس للطرقات السيارة ورئيس شركة مقاولات:

أفاد مرصد رقابة بأن الدائرة الجنائية المختصة في النظر في قضايا الفساد المالي بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بتونس، أصدرت مساء أمس الاثنين، حكما بالسجن النافذ لمدة 6 سنوات ضد كل من الرئيس المدير العام شركة تونس للطرقات السيارة بدر الدين الهبيل ورئيس شركة بن عربية للمقاولات.

وقال مرصد رقابة إن هذا الحكم يأتي "على خلفية الشكاية التي رفعها مرصد رقابة في شهر فيفري 2020 بخصوص شبهات فساد كبرى في صفقة بناء المقر الاجتماعي للشركة وما رافقها من تلاعب بالصفقة ونهب المال العام وتحويل لوجهة أموال عمومية ورشوة متمثلة في بناء مسكن للرئيس المدير العام من
طرف المقاول وغير ذلك".

وتابع "هذا الحكم ينضاف لسلسة أحكام نافذة أخرى صدرت في ملفات قدمها مرصد رقابة للعدالة بعد جهد مضني في التقصي وتجميع المؤيدات والشهادات في ظل تهاون عديد الجهات الرسمية في تتبع المتلاعبين بالمال العام"، وفق ما جاء في بيان للمرصد.

http://tinyurl.com/mthxayc7